



Wasit University
Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

حاشيةُ ناصرِ الدّينِ اللّقانيّ (ت 958هـ) على
شرحِ تصريفِ العِزيّ للتفتازانيّ (ت
792هـ) (دراسةٌ في ضوءِ المنهج)

The Footnote of al-Laḡani by Imam Nasser al-Din Muhammad bin Hasan al-Maliki (873-958 AH) on the Explanation of Tasrif al-Izzi by Imam Sa'd al-Din Mas'ud bin Umar al-Taftazani (712-792 AH): A Study in light of the Methodology

كمر، أسماء نصيف

إشراف: أ. د. د. مجيد خير الله الزّاملّي

جامعة واسط — 2026

<https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/240>

<https://doi.org/10.31185/uowasit-84>

حُمِّلَ هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

**حاشية ناصر الدين اللقاني (ت ٩٥٨هـ) على
شرح تصريف العري للفتازاني (ت ٧٩٢هـ)
(دراسة في ضوء المنهج)**

رسالة قدمتها الطالبة

أسماء نصيف كمر

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة واسط

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة

بإشراف

أ. د. مجيد خير الله الزامل

٢٠٢٦ م

١٤٤٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَنَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا
حُكْمًا وَعِلْمًا ۝ ٧٩﴾

صدق الله العظيم

سورة الأنبياء / ٧٩

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (حاشية ناصر الدين اللقاني (ت ٩٥٨هـ) على شرح تصريف العزّي للفتاواني (ت ٧٩٢هـ)، دراسة في ضوء المنهج) لطالبة الماجستير (أسماء نصيف كمر شيع) أعدت بإشرافي في قسم اللغة العربية بكلية التربية/ جامعة واسط، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة.



إمضاء المشرف
أ.د. مجيد خير الله راهي الزامل
التاريخ: ٢٠٢٦ / ٦ / ١٤



بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

أ.د. نهلة عبد الله خلف الوائلي
رئيس قسم اللغة العربية
التاريخ: ٢٠٢٦ / ٦ / ١٤

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة الموقعين أدناه: نشهد أننا أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (حاشية ناصر الدين اللقاني (ت ٩٥٨هـ) على شرح نصريف العزبي للتفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، دراسة في ضوء المنهج) التي أعدتها الطالبة (أسماء نصيف كمر شياح)، وناقشناها في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، فوجدناها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة بتقدير (جيد جداً عالٍ)

الإمضاء
أ.م.د عقيل كريم حسين
(عضواً)

التاريخ: ٢٠٢٦ / ٩ / ١٤

الإمضاء

أ. د. مجيد خير الله راهي الزامل

(عضواً ومشرفاً)

التاريخ: ٢٠٢٦ / ٩ / ١٤

الإمضاء
أ. د. علي حسن عبد الحسين

(رئيساً)

التاريخ: ٢٠٢٦ / ٩ / ١٤

الإمضاء

أ. د. جملة عبد المهدي جاسم

(عضواً)

التاريخ: ٢٠٢٦ / ٩ / ١٤

أصادق على ما جاء في قرار لجنة المناقشة:

الإمضاء

أ. د. محمود حمود عزاك

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ٢٠٢٦ / ٩ / ١٧

CS CamScanner

الإهداء

إلى الروح الطاهرة في عليائه،

أهدي هذه الصفحات،

لمن كان يرقبها في حياته أملاً،

تحققت بعد أن صعد إلى السماء،

إلى روح أبي

أسماء





الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يطيب لي أن أتوجّه ببالغ الشكر إلى قسم اللغة العربية، ممثلاً برئيسه السابق الأستاذ الدكتور جبار اهليل، ورئيسة القسم الأستاذة الدكتورة نهلة عبد الله خلف، وإلى أساتذتي الأجلاء الذين كان لهم الفضل في تدريسي وتكويني العلمي، وما قدموه لي من علمٍ وتوجيهٍ ونصحٍ، أتقدّم إليهم بخالص الشكر وعظيم الامتنان، متقدمةً بالامتنان نفسه إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة؛ الذين ستحظى ملحوظاتهم السديدة وآراؤهم النقدية بكامل العناية والاهتمام، تقويمًا لهذا الرسالة وإثراءً لقيمتها العلمية والمعرفية.

أرفع أسمى عبارات الشكر وعظيم الاعتزاز إلى أستاذي المشرف القدير الدكتور مجيد خير الله الزاملّي؛ تميّنًا لتوجيهاته العلمية الرصينة، ومتابعته الدقيقة ومساعيه المخلصة التي رافقت إنجاز هذه الرسالة، إذ كان لإرشاداته القيّمة، وسعة أفقه المعرفي، وصبره الأكاديمي، الأثر البالغ في تذليل العقبات وتوجيه مسارات هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى زوجي، الذي كان لي خير عون وسند طوال مسيرتي الدراسية، كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أهلي من إخوة وأخواتي لإسنادهم لي في صعوباتي، فجزاكم الله عني خير الجزاء وأعظمه.

"الباحثة"

المحتويات

الصفحة		الموضوع
إلى	من	
٤	١	المقدمة
١٧	٥	التمهيد:
١٣	٥	أولاً: التعريف بناصر الدين اللقاني
١٦	١٣	ثانياً: التعريف بشرح تصريف العزّي
١٧	١٦	ثالثاً: حاشية اللقاني ومكانتها
٥٣	١٨	الفصل الأول: منهج اللقاني ومصادره في حاشيته
٣٨	١٨	المبحث الأول: منهجه
٥٣	٣٩	المبحث الثاني: مصادره
١١٧	٥٤	الفصل الثاني: أدلة الصناعة
٨١	٥٧	المبحث الأول: السماع
١٠٦	٨٢	المبحث الثاني: القياس
١١٧	١٠٧	المبحث الثالث: العلل الصرفية
١٨٥	١١٨	الفصل الثالث: آراء اللقاني الصرفية وموقفه من الخلاف الصرفي
١٥٣	١١٨	المبحث الأول: المسائل الصرفية في الأفعال والمصادر
١٧٢	١٥٤	المبحث الثاني: المسائل الصرفية في الأسماء والمشتقات

١٨٥	١٧٣	المبحث الثالث: المسائل الصرفية في الإعلال والإبدال
١٨٨	١٨٦	الخاتمة
٢٠٢	١٨٩	المصادر والمراجع
A		الملخص باللغة الإنجليزية

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْعَرَبِيَّةَ لُغَةً كِتَابِهِ، وَرَفَعَ شَأْنَهَا بَيَانِهِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى أَفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ الْأَمْجَادِ .

أَمَّا بَعْدُ،

فَدَرَسُ الْعَرَبِيَّةِ مِيدَانٌ تَتَبَارَى فِيهِ الْعُقُولُ وَالْأَفْكَارُ لِمَا فِيهِ مِنْ مَادَّةٍ غَزِيرَةٍ فِي فُنُونِهِ الْمُنَوَّعَةِ، وَيُعَدُّ نَاصِرُ الدِّينِ اللَّقَّانِيُّ (ت ٩٥٨ هـ)، الْمَلَقَبُ بِشَيْخِ الْمَالِكِيَّةِ كَوْنَهُ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ، مِنْ مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِينَ ظَهَرُوا فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ، وَأَلَّفَ مُؤَلَّفَاتٍ فِي مَعَارِفِ وَعُلُومِ شَتَّى، وَتُعَدُّ مَبَاحِثُهُ اللَّغَوِيَّةُ وَالْمَعْرِفِيَّةُ مِنَ الْفُنُونِ الَّتِي حَظِيَتْ بِاهْتِمَامِهِ وَلَقِيَتْ مِنْ عِنَايَتِهِ شَيْئًا كَثِيرًا .

لَمَّا كَانَ كِتَابُ "شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّيِّ" لِلتَّقَاتَزَانِيِّ مَحَطَّ أَنْظَارِ الْعُلَمَاءِ وَمَدَارِ دَرَسِهِمْ لِمَا حَوَاهُ مِنْ غُمُقٍ مَنَهْجِيٍّ، فَقَدْ ظَهَرَتْ الْحَاجَةُ إِلَى دِرَاسَةِ الْمَوَاطِنِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُشْكَلَةِ فِيهِ؛ وَهُنَا تَبَرَّرُ "حَاشِيَةُ نَاصِرِ الدِّينِ اللَّقَّانِيِّ" بِوصْفِهَا نِتَاجًا عِلْمِيًّا مُتَكَامِلًا يَسِيرُ وَفْقَ تَرْتِيبٍ أَكَادِيمِيٍّ صَارِمٍ، يَنْتَقِلُ فِيهِ مِنْ عَرْضِ الْمُشْكَلَةِ إِلَى تَقْدِيمِ الْحَلِّ الْمُبْنِيِّ عَلَى الْمُحَاكَمَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالتَّحْلِيلِ الشَّامِلِ، كَانَتْ (حَاشِيَةُ نَاصِرِ الدِّينِ اللَّقَّانِيِّ عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّيِّ لِلتَّقَاتَزَانِيِّ - دِرَاسَةٌ فِي ضَوْءِ الْمَنَهْجِ) مَوْضُوعًا أَبَحَثُ فِيهِ لِنَيْلِ شَهَادَةِ الْمَاجِسْتِيرِ، فَقَدْ وَرَدَنِي هَذَا الْعَنْوَانُ الْمُبَارَكُ مِنْ قَبْلِ أَسْتَاذِي الْمَشْرِفِ، لِيَقَعَ عَلَيْهِ الْاِخْتِيَارُ وَتَنْتَلِقَ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ، فَتَجَسَّدَتْ لَدَيَّ الرِّغْبَةُ وَالْمِيلُ إِلَى مَوْضُوعَاتِ الدِّرَاسَاتِ الْمَنَهْجِيَّةِ؛ إِذْ وَجَدْتُ هَذَا

العِلْمُ رِيَاضَةٌ عَقْلِيَّةٌ ثَلَاثُمُ رَغْبَتِي فِي الْبَحْثِ وَالتَّحْصِيلِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ صُعُوبَةِ الْخَوْضِ فِي مَسْلَكِهِ •

الأهداف والأهمية هو الكشف عن منهج ناصر الدين اللّقانيّ العلميّ الشّامل في نقد مَسَائِلِ الشّرح وتحليلها؛ وبيان أدواته المعرفيّة، وإبراز التّرتيب التحليليّ للمادّة العلميّة عند اللّقانيّ، بتتبّع سياق الأفكار وسلسلتها ابتداءً من طرح المُشكلة وُصُولًا إلى الحَلِّ المنطقيّ الذي اقترحه، وإبراز موقف اللّقانيّ من الأصول العلميّة واللّغويّة، وذلك يتأتّى عن طريق النّظر في موقفه من السّماع والقياس والعلة، وجمع المَسَائِلِ والقضايا العلميّة المتنوّعة الواردة في حاشية اللّقانيّ، وتبويبها منهجيًّا، ودراستها، ومناقشة الآراء فيها، وتحليل الآراء المتباينة بين المتنّ والشّرح والحاشية، ومناقشتها وتمحيصها عقليًّا، والتّوصّل إلى مدى مُوافقة رأي اللّقانيّ لها أو مُخالفته •

اعتمدتُ في دراستي للحاشية على التحليل اللّغويّ، وقد حرصت على توثيق الآراء وردّها إلى مصادرها الأصليّة، وتتبعها في المسائل النحوية والصرفية والصوتية والدلاليّة، فقمْتُ بمعالجة المسائل على وفق خطة تقوم على عرض رأي اللّقانيّ في القضية المدروسة، ثم بيان ما يرد فيها من مصطلحات وشرحها عند الحاجة، يعقب ذلك استعراض أقوال العلماء ومناقشة اتجاهاتهم وبيان مواضع الاتفاق والخلاف بينهم، مع نسبة كل رأي إلى قائله، ثم الوقوف على موقف اللّقاني من تلك الآراء وتحليل منهجه في الترجيح والاختيار •

وقد انتظمت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول، تلتها خاتمة ضمّنتها أبرز النتائج التي أسفرت عنها الرسالة، فكان التمهيد متضمنًا أولًا: التعريف بناصر الدّين اللّقانيّ، وثانيًا: التعريف بشرح تصريف العزّيّ، وثالثًا: حاشية اللّقانيّ ومكانتها •

وجعلت الفصل الأول شاملاً (منهج اللقائي ومصادره في حاشيته) وضمّ
مبحثين، الأول: عرضت منهج اللقائي في حاشيته، وفي الثاني: عرضت
مصادر اللقائي من الكتب والأعلام، وكان الفصل الثاني عنوانه: (أدلة
الصناعة عند اللقائي)، وضمّ ثلاثة مباحث الأول: تحدثت فيه عن السماع
والثاني عن القياس والثالث عن العلل الصرفية.

أمّا الفصل الثالث فقد جعلته (آراء اللقائي الصرفية في الأفعال والمصادر)
التي كان للقائي فيها رأي وموقف واضح، إذ ينقل آراء العلماء ويُناقشها ويحلّل
ويرجّح ما يراه مقبلاً ويردّ ما لا يراه مقبول، وضمّ ثلاثة مباحث؛ الأول: عن
المسائل الصرفية في الأفعال والمصادر، والثاني: المسائل الصرفية في
الأسماء والمشتقات، والثالث: المسائل الصرفية في الإعلال والإبدال.

وقد اعتمدت في هذا العمل على جملة من المصادر المتنوعة كان في
مقدّماتها العين وكتاب سيبويه، والمقتضب، وشروح الشافعية، والممتع،
والمنصف، والأصول في النحو وغيرها كثير، وتقتضي مني أمانتي العلمية أن
أذكر ما أفدت منه من الرسائل العلمية في هذا الميدان، وهي: رسالة (أبو علي
النحوي صرفياً) لبتول عباس نسيم في جامعة بغداد كلية ابن رشد، ورسالة
مشرفي وأستاذي الدكتور (مجدد خير الله الزاملّي) الموسومة بـ (علم التصريف
عند الإمام العكبري)، و(الدرس الصرفي عند ناظر الجيش في كتابه تمهيد
القواعد بشرح تسهيل الفوائد) لرسول نصير علي، و(الدراسات النحوية والصرفية
واللغوية في صحاح الجوهري) لعبد الرسول سلمان إبراهيم، أما الخاتمة
فتضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها في رسالتي التي منها، إبراز منهج
اللقائي في تعقباته وشرحه وتحريره للمسائل الصرفية وكيفية تعامله مع آراء
التقازاني وغيره من علماء اللغة، إبراز القضايا الخلافية التي انفرد بها اللقائي

أو أجاد في تحرير عللها والقياس عليها سواء فيما يتعلق بأبنية الكلمات أو الإعرال والإبدال •

وختامًا أنقدّم بوافر الشكر والامتنان والتقدير لمشرفي العزيز الأستاذ الدكتور مجيد خير الله، الذي وجدته خير عون لي عندما يضيق الأمر بي وأساتذتي وغيرهم، لقد كنتم قناديل تضيء دربي وتساعدني على التقدم والوصول لما أنا عليه، لقد كنتم القدوة التي أستتير بها في طلب العلم، فجزاكم الله عني أفضل الجزاء وأعظمه •

وأسأل الله التوفيق والسداد لما قمت به وتوصلت إليه وأن يتقبله قبولًا حسنًا، وأن يجعل عملي كله خالصًا لوجه الله تعالى •

وآخر قولنا الحمد لله رب العالمين

التمهيد

مدخل تعريفى إلى اللقائى وحاشيته على شرح

تصريف العزى

أولاً: التعريف بناصر الدين اللقائى

ثانياً: التعريف بشرح تصريف العزى

ثالثاً: حاشية اللقائى ومكانتها

التمهيد

مدخل تعريفى إلى اللقاني وحاشيته على شرح تصريف العزّي

أولاً: التعريف بناصر الدين محمد بن حسن المالكي، اللقاني:

١- اسمه، ولقبه:

هو أبو عبد الله محمد بن حسن الشهير بناصر الدين^(١)، لُقّب باللقاني نسبةً إلى لقانة قرية بالبحيرة من أعمال مصر^(٢)، وهو من أهل مصر، أحد أئمة عصره وعلمائه البارزين، وُصف بأنه الإمام العلامة المحقق واسع الاطلاع، قوي النظر، متفنن في العلوم، وأصولي مدقق، صرفي، وفقه مالكي، حتى عُدّ من كبار العلماء العاملين والقضاة العادلين والنحويين والصرفيين البارزين؛ إذ اتبع مذهب الإمام مالك بن أنس (رضي الله عنه)، واتفقت المصادر جميعها التي ترجمت لناصر الدين اللقاني على أنه ولد سنة (٨٧٣هـ)^(٣).

٢- ثقافته ومكانته العلمية:

شارك أخاه شمس اللقاني في المكانة العلمية والريادة الفكرية، وتلقى العلم على عدد من كبار علماء عصره، حتى حاز مكانةً علميةً ساميةً بين العلماء، وتتنوع ثقافته بتنوع العلوم التي درسها وصنّف فيها، إذ شهدت كتب التراجم التي ترجمت له بفضل علمه وكونه من أعلام الفقه المالكي، فوصفوه بأنه: "الإمام العلامة المحقق النظّار الفهامة المتفنّن الأصولي المتبحّر بقية

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٩٢/١.

(٢) يُنظر: ذيل لب الباب في تحرير الأنساب: ٢١٣.

(٣) يُنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٩٢/١.

السلف، العالم العامل القاضي العادل...، إليه انتهت رئاسة العلم بمصر بعد موت أخيه الشمس، واستنقّي من سائر الأقاليم^(١)، أقرأ العلم نحوًا من ستين سنة وعمر حتى انحصر الأزهر في تلامذته وتلامذة تلامذته^(٢).

تجرد آخر عمره عن الدنيا، وفرّق ماله بيده على أمثال الطلبة الفقراء لوجهه تعالى، وأنكر عليه من حسن له إبقاءه بيده خوف الفقر في آخر عمره فقال: "تريد أن تغشني في آخرتي"، وأعرض عنه^(٣).

٣-: شيوخه:

تلقى ناصر الدين اللقاني عن عدد من العلماء الذين تنوعت ثقافتهم، والذي يدلنا على ذلك تنوع علومه ومعارفه حتى شمل العلوم الشرعية كالفقه والأصول، والعقائد، فضلًا عن العلوم اللغوية من النحو، والصرف وغيرهما، عند أهم شيوخه الذين أخذ عنهم، ولهم تأثير واضح في مسيرته العلمية منهم:

أ. أحمد زرُّوق:

هو شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى الفاسي، المالكي الشهير بزُّوق، صوفي، فقيه، ولد بفاس سنة (٨٤٦هـ)، ومات أبواه قبل تمام أسبوعه، فنشأ يتيماً^(٤)، وله: (شرح على الحكم العطائية)، و(شرحان على حزب البحر) للإمام الشاذلي (ت ٦٥٦هـ)، و (شرح على كبيره)، و(شرح على مشكلاته)، و(شرح قطع الششتري) (ت ٦٦٨هـ)، و(شرح على أسماء الله الحسنى)، و(النصيحة الكافية) و(قواعد في التصوف) و(عدة المزيد الصادق)

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٩٢/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٩٢/١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٩٢/١.

(٤) يُنظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٢٢٢/١.

ورسائل كثيرة لأصحابه، فيها مواظ وحكم وآداب...، وغير ذلك كثير، ويميل إلى الاختصار مع تحريرات وتحقيقات قل أن توجد لغيره، توفي سنة (٨٩٩هـ)^(١).

ب ٠ النور السنهوري:

هو علي بن عبد الله بن علي نور الدين أبو حسن النطوبسي ثم السنهوري ثم القاهري الأزهري المالكي الضرير ويعرف بالسنهوري، ولد سنة (٨١٤هـ) تقريباً^(٢)، وحفظ القرآن بسنهور ثم تحول إلى القاهرة، فظن الجامع الأزهر منها، وحفظ الشاطبيتين وألفية النحو، وابن الحاجب الأصلي وشرحه للعضد، والرسالة وابن الحاجب الفرعي إلا كراسين من آخره، ومن مصنفاته: (شرح على مختصر خليل) في الفقه لم يكمل، و(شرحان للأجرومية) في النحو، ثانيهما مخطوط في الظاهرية، توفي سنة (٨٨٩هـ) بعد مرضه بعدة أيام^(٣).

ت - أبو المواهب التونسي:

هو أبو المواهب محمد بن أحمد بن محمد بن الحاج التونسي ثم القاهري المالكي الصوفي، ولد (٨٢٠هـ) بتونس، وفيها حفظ القرآن^(٤)، له عدة مصنفات هي: (مراتب الكمال في التصوف)، و(شرح الحكم) لم يتم ولا نظير له في شروحها، و(كتاب فوائد حكم الإشراق إلى صوفية جميع الآفاق) وغير ذلك، دفن بمقبرة

(١) يُنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/٣٨٦.

(٢) يُنظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٥/٢٤٩.

(٣) يُنظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٨/١٢٢، والأعلام: ٤/٣٠٧.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٧/٣٣٤، ومعجم المؤلفين: ٩/٥.

الشاذلية بالقاهرة مع أصحاب الشيخ أبي الحسن الشاذلي^(١)، ومما يدلُّ على أنَّ ناصر الدين اللقاني ابتداءً بطلب العلم وهو صغير السن؛ لأنَّه بين ولادته ووفاته شيخه أبي المواهب (ت ٨٨٢هـ) تسع سنوات.

٤ - تلامذته:

أن علمه وثقافته التي يحملها كان لابدَّ أن يتتلمذ عليه من طلاب العلم الأفاضل، ومن أشهرهم:

أ. زين الدين الأجهوري:

هو زين الدين عبد الرحمن الأجهوري، الشيخ الإمام، المالكي، الزاهد، مفتي المسلمين، ولازم الشهاب القسطلاني في طلب العلم، وقرأ عليه للأربع عشرة سنة، كما حضر مجالس قراءة كتاب (المواهب اللدنية) على مؤلفه القسطلاني^(٢)، صنف كتب نافعة منها: (شرح مختصر الشيخ خليل)، ومؤلفاته انتشرت انتشاراً واسعاً حتى حملتها القوافل وبلغت بلاداً بعيدة، وصار أهل تلك البلاد يدرسونها ويعرفون صاحبها، وكان من شدة إتيانه وتمكنه من حفظ لما ينقله من النصوص والأقوال، كان الشيخ (ناصر الدين اللقاني) إذا جاءته الفتيا يُرسلها إليه، تميز بكرمه، وقليل الكلام واللغو، حافظاً لجوارحه، كثير التلاوة والتَّهجد، وكانت وفاته بعد (٩٦٠هـ)^(٣).

ب. محمد بن عبد الرحمن العلقمي:

هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر الشيخ شمس الدين، أبو عبد الله العلقمي القاهري الشافعي، ولد تقريباً (٨٩٧هـ)، كان أحد المدرِّسين

(١) يُنظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٦٦/٧.

(٢) يُنظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٤٧٧/١٠.

(٣) يُنظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ١٥٨/٢-١٥٩.

بجامع الأزهر، وله (حاشية حافلة على الجامع الصغير) لجلال الدين السيوطي، وكتاب سماه (ملتقى البحرين في الجمع بين كلام الشيخين) أخذ عن جماعة منهم الشيخ ناصر الدين اللقاني^(١)، وأجيز بالإفتاء والتدريس، فدرس وأفتى، وكان قوَالاً بالحق، ناهياً عن المنكر، وكان له توجه عظيم في قضاء حوائج إخوانه، وعمّر عدّة جوامع في بلاد الرّيف، وتأخّرت وفاته عن (٩٦١هـ)؛ لأنّ الشعراوي ذكره في طبقاته الوسطى في الأحياء^(٢).

ت- محمد بن أحمد النّهرواني:

هو مُحمّد بن أحمد علاء الدين بن محمد بن قاضي خان بن بهاء الدين بن يعقوب بن حسن بن علي النهرواني، الشيخ الإمام العلامة، المحقّق المدقّق الفهامة، الشّيخ قطب الدّين ابن الشيخ علاء الدين، النّهرواني الأصل الهندي، المكيّ الحنفي، ويلقّب بالشيخ قطب الدين الهندي، ولد سنة (٩١٧هـ)^(٣)، وكان ملماً باللغتين التركية والفارسية، ومن مؤلفاته: (طبقات الحنفية) احترقت في جملة كتبه، ومنها: (تاريخ مكة المشرفة)، و(البرق اليماني في الفتح العثماني)، توفي سنة (٩٩٠هـ) في مكة المكرمة^(٤).

ث- أحمد بن قاسم العبادي:

هو أحمد بن قاسم الشيخ العلامة شهاب الدين العبادي، القاهري الشافعي، كان بارعاً في العربية واللغة والتفسير والكلام، توفي سنة (٩٩٤هـ) عائداً من الحج ودفن بالمدينة المنورة^(٥)، واتصف بالخشية والبكاء عند سماعه

(١) يُنظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٤٠/٢.

(٢) يُنظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٤٩٠/١٠.

(٣) يُنظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٤٠/٣.

(٤) يُنظر: ديوان الإسلام: ١٥/٤.

(٥) يُنظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٦٣٧/١٠.

للقرآن والتهجد، وكان إمامًا علامة، له المصنفات الأكثر شهرة كالحاشية المسماة (الآيات البينات على شرح جمع الجوامع)، و(حاشية على شرح الورقات)، و(حاشية على شرح المنهج)، وله: حاشية حافلة على مغني ابن هشام، و(فتح الغفار بكشف مخابأ غاية الاختصار) في فروع الفقه الشافعي في مجلدين، و(حاشية على شرح ألفية ابن مالك) في النحو^(١).

ج-التاجوري:

أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الطرابلسي المصري، الشهير بالتاجوري نسبة إلى قرية التاجور بالمغرب، الفقيه العالم الناسك العارف، فلكي، علامة الزمان في الوقت المحدد وغيره، شيخ المالكية بمصر^(٢)، ولم يوجد في الكتب التي تُرجمت له شيئاً عن تاريخ ولادته، وله كتب في الفلك: (رسالة في العمل بربع المقنطرات) و(رسالة في الفصول الأربعة) وغيرها، توفي سنة (٩٩٩هـ)^(٣).

ح-الشيخ قعود:

أبو العباس أحمد بن أبي بكر السنفي الخزرجي، اُشتهر بقعود، وهو من أعيان مصر فضلاً وعلمًا وأدبًا، الناظم الناصر^(٤)، إذ كان له النظم الجيد والنثر الحسن، ومن مؤلفاته: (منظومة في النحو)، و(المقدمة الكافية في علمي

(١) يُنظر: معجم المؤلفين: ٤٨/٢.

(٢) يُنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٠٥/١.

(٣) يُنظر: الأعلام: ٣٣١/٣.

(٤) يُنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤١٧/١.

العروض والفاوية)، و(تذكرة)، فقد جمع فيها من لقيه من الشيوخ ومن عاصرهم، توفي سنة (١٠٠٧هـ)^(١).

ح . سالم السنهوري:

هو سَالَمُ بْنُ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ ابْنِ عَزِّ الدِّينِ بْنِ نَاصِرِ الدِّينِ بْنِ عَزِّ العرب أَبُو النجا السنهوري، نسبة إلى سنهور بفتح أوله، وسكون ثانيه، وآخره راء، بليدة قرب إسكندرية بينها وبين دمياط^(٢)، المالكي، المصري، ولد سنة (٩٤٥هـ) بسنهور، وتعلم في القاهرة كان أجل أهل عصره من غير منافس، هو مفتي المالكية ورئيسهم وإليه الرحلة من الآفاق في وقته، واجتمع فيه من العلوم ما لم يجتمع في غيره^(٣)، وله مؤلفات عدة منها: (حاشية على مختصر الشيخ خليل في الفقه)، وهي نادرة الوجود؛ لعدم شهرتها بين الناس ولم تنتشر انتشاراً واسعاً، فلم يكثر تداولها أو تناقلها أو نسخها، و(رسالة في ليلة النصف من شعبان) ٠٠٠ وغيرهما، أما وفاته فكانت في سنة (١٠١٥هـ)، ودفن بمقبرة المجاورين، وبلغ من العمر نحو السبعين^(٤).

(١) يُنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/٤١٧، ومعجم المؤلفين: ١/١٧٩.

(٢) يُنظر: معجم البلدان: ٣/٢٦٩، ويُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٢/٢٠٤.

(٣) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٢/٢٠٤، والأعلام: ٣/٧٢.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٢٠٤.

٥ - مؤلفاته:

- ألف ناصر الدين اللقاني عددًا من المؤلفات في علوم عديدة كالنحو والصرف والأصول والعقائد، ومنها:
- أ- حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، وحاشية على شرح التصريف للزنجاني^(١).
- ب- حاشية على شرح السعد للعقائد^(٢).
- ت- حاشية على المحلى على جمع الجوامع^(٣).
- ث- شرح خطبة مختصر الشيخ خليل في الفروع^(٤).
- ج- طرر على التوضيح^(٥).
- ر- حاشية اللقاني على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك^(٦).
- ز- حاشية على شرح التصريف العزّي للسعد التفتازاني، الذي هو محور رسالتي، فلما كان تصريف العزّي موجزًا ومختصرًا في تأليفه وعباراته احتاج إلى من يفك ألغازه ويسهل عباراته، فتجرد لهذا العمل عدد من علماء النحو والصرف، كان من أبرزهم سعد الدين مسعود التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، فقام بعمل شرح للتصريف العزّي.

(١) معجم المؤلفين: ١٦٧/١١ .

(٢) يُنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٩٢/١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٩٢/١.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٩٢/١.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٩٢/١.

(٦) خزانة التراث- فهرس مخطوطات، نسخة منه في مركز الملك فيصل، رقم الحفظ:

٦ - وفاته:

أما وفاته فقد اتفقت المصادر على وفاته بالقاهرة في شهر شعبان سنة (٩٥٨هـ)^(١).

ثانياً: التعريف بشرح تصريف العزّي للتفتازاني:

لم يكن متن (تصريف العزّي) للإمام الزنجاني (ت ٦٥٥هـ) مجرد نص عابر في المكتبة الصرفية، بل صار مركزاً لجهود علمية متلاحقة، ويأتي في مقدمة تلك الجهود (شرح السعد التفتازاني) (ت ٧٩٢هـ)، وهو الشرح المعتمد الذي وضع عليه الإمام ناصر الدين اللقاني (ت ٩٥٨هـ) حاشيته محلّ الدراسة، ألفه في مقتبل شبابه وكان ابن (١٦) عاماً فقط، ومن أهم ما تميز به هذا الشرح من مميزات ما يأتي:

١- حرص التفتازاني في هذا الشرح الممزوج بالمتن على توضيح مرامي الماتن ومقاصده بحيث يبدو للناظر وكأنه قطعة واحدة، فلا تحسّ بالمتن والشرح إلا عندما يقول (أي، يعني)؛ ولذا كانت الحاجة قائمة إلى فصل المتن بخط أحمر غالباً في المخطوطات عن نصّ الشارح.

٢- أورد التفتازاني الكثير من المصطلحات الصرفية، وعمد إلى التعريف بها تعريفاً دقيقاً، مع تمييز بين المصطلح في دلالاته الصرفية ودلالاته النحوية، ورفع الخفاء والدلالة المتبادرة من إطلاق المصطلحات، بحيث يوقف الطالب والدارس على المراد الحقيقي منه.

٣- امتلأ الكتاب بظاهرة (التعليل)، وأولع الشارح بها، وكانت علله صوتية وصرفية وعقلية، فلا يترك مسألة من المسائل إلا وأقام البرهان عليها، ولكنه فرّق بين العلة العقلية والعلة اللغوية، فالأولى مرتبطة بالفكر والنظر، والأخرى

(١) يُنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٩٢/١، ومعجم المؤلفين: ١١/١٦٧.

مرتبطة باللغة وما ينطقه المتكلم؛ ولذا سمى العلة اللغوية بـ(المناسبات)، ورأى أن هذه المناسبات تذكر بعد النطق والوقوع، ولا دخل لها في اختيارات المتكلمين والناطقين، ونجده أحياناً يرفض العلل وحتميتها، ويرى أن المتكلم هو الذي نطق وأن هذه العلل(المناسبات) ذكرت فيما بعد وهي تدلّ على منطقية المتكلم، ولكن لا يمكن بحال أن ننسبها للناطقين، وإنما هو شأن الباحثين والدارسين، يعتقدون أن الناطق اختار هذا الأمر لهذه المناسبة، وترك هذا النطق لمناسبة أخرى، فهو شأن علمي محض •

٤- ناقش التفازاني في هذا الشرح المختصر كبار اللغويين من الصرفيين والنحويين، كالخليل وسيبويه والفراء وابن السكيت والزمخشري وابن الحاجب والرضي، وكان على صغر سنه مناقشة المعياً مدققاً، وانفرد بتوجيهات صرفية عنهم، فقد حقق مباحث كانت غامضة عند من تقدّمه، وألزم المتقدمين بإشكالات تحتاج إلى أجوبة قدّم لها ما رآه صالحاً لذلك •

٥- اهتم التفازاني بتعليل التبويب والمنهجية التي اعتمدها العزي في متنه، فكان يعلل ما قدّمه وما أخره من مباحث، ويبين الأسرار الكامنة في ذهن الماتن وهو ينشئ مختصره الصرفي، وبذلك يقدم لنا التفازاني المنهجية التي سار عليها العزي، والخطة المعللة التي كتبها العزي في متنه •

٦- اعتمد التفازاني على الاستشهاد بالنماذج الفصيحة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً •

٧- أوضح التفازاني الصيغ المنطوقة والصيغ المفترضة حتى يوضح كيفية تحول الصيغة من شكلها الأصلي إلى شكلها الحالي وما مرّت به من تقلبات يفترضها الصرفيون حتى وصلت إلى الصيغة المنطوقة، وهم بذلك يوضحون العمليات التحولية للصيغ، وأنها تسير بمنهجية مطّردة •

٨- لقد أوفى التفتازاني ما وعد به طلاب العلم من تقديم شرح يعمل على تذليل صعاب ألفاظ وعبارات العزي، مع الكشف عن المعاني والمضامين التي اشتمل عليها اللفظ، فقدّم شرحاً استكشف من خلاله مكنون غوامض المتن، واستخرج ما حلا وسهل على الطلاب وما غمض وصعب عليهم، مضيئاً الفوائد العالية الأهمية، والزوائد الدقيقة اللطيفة، مما فتح الله تعالى عليه منها، وكان في ذلك كله صاحب نظر دقيق وفكر عميق.

٩- لقد أودع التفتازاني في هذا الشرح الكثير من النظرات والتحقيقات المحتاجة إلى دراسة واهتمام، وقد أحصيت اجتهاداته وتوجيهاته التي ناهزت العشرات، وهي تستحق كل الاهتمام والمتابعة والدراسة التفصيلية المعمّقة^(١).

● أهم الشروح لمتن تصريف العزي:

١- شرح تصريف العزي للشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني) (ت ٨١٦ هـ).

٢- حاشية العزي على شرح تصريف العزي (محمد بن قاسم العزي) (ت ٩١٨ هـ).

٣- شرح الكيلاني على تصريف العزي (الشيخ أبو الحسن علي بن هشام الكيلاني).

٤- الفرع الرباني بشرح تصريف العزي للشربيني (ت ٩٧٧ هـ).

٥- الفتح الرحماني بشرح تصريف العزي (الإمام علي بن سلطان محمد القاري) (ت ١٠١٤ هـ).

(١) شرح مختصر تصريف العزي: ٢٩-٣٤.

● طبعاته ومحققوه:

- طبع شرح التصريف العزي للتقازاني عدة مرات، وهي:
- ١- في الأستانة سنة (١٢٨٦هـ) .
 - ٢- في القاهرة سنة (١٢٩٣هـ) .
 - ٣- في الأستانة أيضاً سنة (١٣١٠هـ) .
 - ٤- في المطبعة الحميدية في القاهرة سنة (١٣١٥هـ) .
 - ٥- في المطبعة العلمية في القاهرة سنة (١٣١٩هـ) .
 - ٦- في المطبعة الميمنية في القاهرة سنة (١٣٢٤هـ) .
 - ٧- في المطبعة الوهبة في القاهرة سنة (١٣٩٣هـ) .
 - ٨- في الكويت، بشرح وتحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، نشر ذات السلاسل، سنة (١٩٨٣م) .
 - ٩- دار المنهاج، بعناية محمد جاسم المحمد، د ت .

ثالثاً: حاشية اللقاني ومكانتها:

تُمثل (حاشية اللقاني ت ٩٥٨هـ) على شرح السعد التقازاني نموذجاً متقدماً لجهود علماء المدرسة المصرية والمغربية في خدمة علم الصرف؛ حيث لم تكن هذه الحاشية مجرد تعليقات هامشية عابرة، بل جاءت عملاً نقدياً وتحليلياً رصيناً، يُفكك عبارات الشرح، ويُقوّم استدلالاته، مما بوّأها مكانة رفيعة بين الحواشي الصرفية المتأخرة، وتتجلى المكانة العلمية والقيمة المنهجية لهذه الحاشية في عدة جوانب رئيسة:

- ١- الأصالة والروح النقدية: تميز اللقاني في حاشيته بعدم الاكتفاء بالنقل أو الشرح اللفظي، بل كان يناقش الآراء الصرفية لشرح السعد، ويعترض

على بعض توجيهاته، مستندًا إلى كبار أئمة الصرف كابن عصفور وابن مالك وأبي حيان •

٢- الربط المعرفي بين الفنون: امتازت الحاشية بمزج المادة الصرفية بالعلوم الأخرى؛ حيث استثمر اللقائي تمكنه من علوم الفقه، والأصول، والمنطق، لتوضيح العلل الصرفية، وصياغة الحدود والتعريفات الصرفية صياغة منطقية دقيقة •

٣- الاستشهاد الموسع بكلام العرب: غني اللقائي بتوجيه المسائل الصرفية (خاصة في أبواب الإعلال وأبنية الأفعال) من خلال الاستشهاد بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، وشواهد الشعر العربي الفصيح، ليربط بين القواعد القياسية والسماع اللغوي الأصيل^(١) •

(١) يُنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٢٧١/١-٢٧٢.

الفصل الأول

منهج اللقائي ومصادره في حاشيته

المبحث الأول: منهجه

المبحث الثاني: مصادره

الفصل الأول

منهج اللقاني ومصادره في حاشيته

المبحث الأول

منهجه:

يُعَدُّ علم التصريف من أدقِّ علوم العربية؛ إذ يُعْنَى ببنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغيّرات وتحولاتٍ صرفيّة، مع ما يرتبط بذلك من دلالاتٍ ومعانٍ لا تُدرك على وجهها الصحيح إلا من خلال الصيغة الصرفيّة السليمة، ولأهمية هذا العلم وعناية العلماء به تأليفًا وشرحًا وتعليقًا، وضع ناصر الدين اللقاني حاشيته على شرح التفتازاني لتصريف العزّي، فكانت إسهامًا علميًا في بيان قضاياها وتوضيح مسائله، ولتقدم معالجة منهجية دقيقة ورؤية نقدية تتجلى في أسلوبه العلمي، القائم على تحليل المصطلح، والتعليل، وعرض وجوه الخلاف، والترجيح بين الآراء، معززًا ذلك بالنماذج والأمثلة التطبيقية، والجمع المنهجي بين علمي النحو والصرف.

وبناءً على ذلك، تضمن هذا المبحث دراسة منهجية تفصيلية لحاشية اللقاني، كاشفًا معالم طريقته وأدواته، بدءًا من المقدمة البلاغية مرورًا بأبواب التصريف الأساسية وصولًا إلى إبراز منهجه التعليمي:

١ - وضح اللقاني في حاشيته شرح التفتازاني لمتن (تصريف العزّي) توضيحًا مطولًا حلّ فيه ما استغلق من الشرح ويسر ما صعب من عباراته، فإما أن يستشهد بنص التفتازاني، ويُخصّص له موضعًا في صدر المسألة، أو

يذكر اسمه صراحة عند الاقتباس، كقوله: "ويقول الفقير إلى الله الغني، مسعود بن عمر"^(١).

٢- اعتماده على مؤلفات التفتازاني وشروحه، إذ يحرص على الإحالة في حاشيته إلى مؤلفات (التفتازاني) الأخرى مثل كتاب (المطوّل)، وهو شرح لمتن (تلخيص المفتاح) الذي صنفه العلامة جلال الدين القزويني باختصار وإيجاز من الجزء الثالث لكتاب (مفتاح العلوم) للسكاكي، كما وضع القزويني نفسه كتاب (الايضاح) شرحاً، وهو ما يبرهن على أن منهج اللقاني يقوم على اتخاذ شروح التفتازاني ركيزة أساسية معتمدة في الشرح والتعليل، كقوله: "ولما كان" مهماً مبتدأً والاسمية لازمة له، و"يكون" شرطاً والفاء لازمة له غالباً، ونابث عنهما "أما"، لزمها لصوق الاسم والفاء؛ إقامةً للازم مقام الملزوم، أي: (إنابة الأحكام المترتبة على الأدوات المحذوفة مقام الأدوات نفسها)، وإبقاءً لأثره في الجملة، قاله الشارح في المختصر، والمطول"^(٢).

٣- فعندما يستعرض التفتازاني قاعدةً صرفيةً كالإعلال، يتتبعها اللقاني ويقوّيها بإرجاعها إلى آراء كبار أئمة النحو والصرف مثل سيبويه، وابن الحاجب، وابن مالك، مما يضيف لحاشيته عمقاً وأصلاً، كقوله: "وأما الواو والياء (ظاهره: أنّ "العين" ما بعدهما، وفيما تقدّم في "فعل" نقل جواز الوجهين عن سيبويه، واعلم أنّ هذا الجواب لا يتناول (أسودّ وأبيضّ وأسودّ وأبيضّ)؛ لأنّ ما قبل العين فيهما ليس أحد الثلاثة"^(٣).

٤- يعتمد اللقاني منهجاً يقوم على تحويل العبارات الإنشائية إلى تقارير أحكام دقيقة؛ إذ لا يرى في افتتاح الشرح بالحمد مجرد ثناء تقليدي، بل يعتبره

(١) حاشية اللقاني: ٨١.

(٢) يُنظر: المطول في شرح تلخيص المفتاح: ٣٨-٤٢، حاشية اللقاني: ٨١.

(٣) حاشية اللقاني: ٣٨٥.

إخباراً مؤسساً لحكم يعزز البناء المعرفي للحاشية، ويظهر ذلك في قوله: "بدايةً هذا الشرح بالحمد، ليحصل له الفضل الوارد في ذلك، وهذا ليس بحمد، فضلاً عن أن يكون حمداً غير مبدوء به؛ بل هو إخبار عن حكم من أحكام الحمد، قلت: حمد الله هو الثناء عليه بصيغة الحمد أو غيره، فالثناء على حمده ثناء عليه، فهو حمد له"^(١).

٥- يعمد إلى شرح الأساليب البلاغية التي اتسمت بها مقدمة شرح التفتازاني، كقوله: " (إنَّ أروى زهر) المراد منه تشبيه "الكلام" بمكان ذي رياضٍ مختلفة الأنواع تشبيهاً مضمراً في النفس ، فهو استعارةً مكنية"^(٢)، وهي أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به دالاً على ذلك بنص قرينة تنصبها^(٣)، "وإثبات (الرياض) للمشبه استعارةً تخيلية"^(٤)، وهي أن تسمى باسم صورة متحققة، وهي صورة عندك وهمية محضة، تقدرها مشابهاً لها مفرداً في الذكر في ضمن قرينة مانعة عن حمل الاسم على ما يسبق منه على الفهم من كون مسماه شيئاً متحققاً^(٥).

ومثال آخر، قوله: "و (العرة) لغة: بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، وأول كل شيء وخيائه، وكأنه أراد بها أي لون في جبهة الفرس، ففيه استعارةً بالكناية، وهو تشبيه (الحال) بالفرس تشبيهاً مضمراً في النفس"^(٦).

(١) حاشية اللقاني: ٧٨ _ ٧٩.

(٢) المصدر نفسه: ٧٧ .

(٣) ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي: ٣٧٨.

(٤) حاشية اللقاني: ٧٧ .

(٥) ينظر: مفتاح العلوم، للسكاكي: ٣٧٦.

(٦) حاشية اللقاني: ٨٢ .

٦- انماز منهجه في دقته المنطقية، فهو يفرق بين المقامات التعليمية، ويجعل لكل مقام غايته الخاصة، فلا يخلط بين المقصود التعليمي العملي والمقصود العلمي النظري، وهو ما يدل على عمق نظره ووعيه بمستويات الخطاب العلمي في علم التصريف، وقد تجلّى ذلك بوساطة نقده لتعليل التفتازاني، فاللقاني لم يقتصر على عرض كلامه، بل ناقشه من حيث مناسبة التعليل لمحل البحث، مبيّناً أن التفتازاني عاب على المصنف ابتداءه بالتعريف بوصفه وسيلة لتصوير حقيقة العلم وبيان غايته، وهذا إنمّا يصدق على التصريف العلمي النظري الذي يبحث في القواعد والأصول، لا على التصريف العملي التطبيقي الذي هو المقصود أولاً في صدر الكتاب.

ومن هنا رأى اللقاني أنّ هذا التعليل منقوض، لأنّ المقصود بالتعريف في هذا الموضع ليس تصوير حقيقة العلم، بل توضيح معنى التصريف العملي ليتهيأ الطالب لتلقي الأفعال وأوزانها، فالمصنف ابتدأ بالجانب التطبيقي، والغاية منه تعليم صور الأفعال لا تقرير القواعد النظرية، فقال: "وترك الشارح التعرّض لتصوّر الموضوع؛ وإن كان ممّا يجب قبل الشروع، كما أشار إليه أولاً ب (من التبعية) في قوله: (لما كان من الواجب)؛ تبعاً للمصنّف في ذلك، لكنّ الغدّر للمصنّف أنّ التعريف الذي ذكره إنّما هو للتصريف الفعلي، وهو ليس بعلم، والموضوع إنّما هو للعلوم التي هي قواعد مدوّنة التي منها هذا المختصر، وبما ذكرنا يبطل ما حاوله أخذ الشارح في هذه (اللمية) من بيان السبب في إيراد تعريف التصريف في مفتتح مختصره"^(١).

٧- يظهر في منهجه أسلوب دقيق في تحرير المصطلحات وتوضيح مقاصدها قبل الدخول في مسائل التطبيق، وتعد كلمة (التصريف) نموذجاً

(١) حاشية اللقاني: ٩٤.

واضحًا، إذ لم يكتفِ بشرح كلام المصنف، بل قام بتحديد المقصود من اللفظ في سياقه، مميزًا بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فقد أوضح أنّ التفتازاني في هذا الموضع لم يقصد (علم التصريف)، بل استعمل الكلمة بمعناها اللغوي، أي: التحويل أو التغيير، وهو معنى عام قابل للاستعمال في سياق لغوي، من دون الالتزام بقواعد الصرف، وهذا ما عبر عنه اللقاني بلفظ (المراد)، موضحًا أنّ المعنى هنا يختلف عن المعنى الاصطلاحي الثابت، بقوله: "أما هنا فإن تفسيره بـ(التحويل) قرينة على أنّ المراد به: (غير علم التصريف)، ولما كان (التصريف) يختلف معناه باختلاف الإرادة عبر فيه بـ(المراد)، ولما كان (علم التصريف) حقيقةً متحدةً لا يختلف غالبًا لم يُعبر فيه بـ(المراد)، بل وصفه بما هو حقيقته غالبًا، بقوله: (الذي هو)، أي: علم التصريف، (معرفة أحوال الأبنية)^(١).

٨- اتبع اللقاني في معالجة تعريف "علم التصريف" منهجًا نقديًا مقارنةً، يقوم على تتبع الأقوال، وتحليل الألفاظ والموازنة بين التعريفات للوصول إلى أدق صيغة تُعبر عن حقيقة العلم وموضوعه.

فقد ابتدأ بعرض أقوال العلماء في تعريف التصريف، مبيّنًا الفروق الدقيقة بين عباراتهم ومواضع الاتفاق والاختلاف فيها، فذكر قول ابن الحاجب في الشافية: "التصريف علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليس بإعراب"^(٢)، وقام بتفسيره، بقوله: "التحويل قرينة على أنّ المراد به: (غير علم التصريف)، ولما كان (التصريف) يختلف معناه باختلاف الإرادة عبر فيه بـ(المراد)، ولما كان (علم التصريف) حقيقةً متحدةً لا يختلف غالبًا لم يُعبر

(١) حاشية اللقاني: ١١١.

(٢) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: ١/١٠.

فيه بـ(المراد)، بل وَصَفَهُ بما هو حَقِيقَتُهُ غَالِبًا^(١)، ثم أشار إلى تعريف الجاربردي: "هو أَنَّ التحقيق في هذا الموضوع أَنَّ يقال: المراد بـ(أبنية الكلم) هي: الألفاظ، باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوع لها باعتبار كونها مادةً للكلمة، وبـ(أحوال الأبنية) هي: العوارض التي تلحقها بحسب كلِّ غرض"^(٢)، ثم ناقش أقوالهم بقوله: "فالمراد بـ(الأحوال) الأصول الكلية"، وبـ(المعرفة) المضافة إليها إمَّا العلم مجازًا إنْ خُصِّصَتْ بالجزئيات والعلم بالكلِّيات كما هو اصطلاحٌ لبعضهم، وأمَّا حَقِيقَتُهَا إنْ كانت مرادفةً له كما هو مذهبُ بعضهم، وعلى كلِّ فالتَّعْرِيفُ منقوضٌ بـ(علم النحو)، فإنَّه: علمٌ بأصولٍ تفيدُ معرفةَ الإعرابِ والبناءِ وهما من أحوالِ الأبنية ٠٠٠ فما زعمه بعضُ الفضلاء هنا من أَنَّ كلامَ الشارحِ جارٍ على هذا المذهبِ غيرُ مستقيمٍ وما اقتضاه تقييدُنا بـ(الغالب) فيما سبق من أَنَّ (علم التصريف) قد يُطَلَّقُ على غيرِ العلم المذكور صحيحٌ؛ لأنَّه قد يُطَلَّقُ كغيره من أسماء العلوم على المسائل المدونة في الفقه والنحو وغيرهما"^(٣).

وتفسير ما ذهب إليه اللقاني، هو أَنَّ علم النحو يختص بقواعد الإعراب والبناء، التي تعد أساساً لفهم التصريف، وإن تعريف التصريف يكون ناقصاً إذ لم يراع هذه القواعد النحوية، لأن النحو يحدد كيف تبنى الجمل وتعرض؛ مما يؤثر على تصريف الكلمات كما يظهر في قوله أعلاه، فالتعريف منقوص بعلم النحو فإنه علم بأصول تفيد معرفة الإعراب والبناء، وهما من أحوال الأبنية، وليست الأبنية نفسها، والآخر خاضع للتركيب، ثم برز جانب النقد الترجيحي

(١) حاشية اللقاني: ١١١ .

(٢) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، الجاربردي: ١/١١٠ .

(٣) حاشية اللقاني: ١١١-١١٢ .

في مناقشته لاختيار لفظ التحويل بدل التغيير، ورجح الأول معللاً بأن التحويل أدل على المقصود في هذا العلم؛ لأنه يدل على انتقال تام من صيغة إلى أخرى، بخلاف التغيير الذي يوهم تبدلاً جزئياً لا يعبر عن حقيقة العملية الصرفية، كقوله: "لما في لفظِ التَّحْوِيلِ بناءٌ على أَنَّ الألفاظَ كالظُّرُوفِ للمعاني، أو لِمَا في المعنى الموضوع له التحويلُ، لكون الناقل جزءاً منه، بناءً على أَنَّ الكلَّ كالظُّرْفِ للجزء"^(١).

٩-اعتمد اللقائي في منهجه على عدم اقتصار التعريف بصورة عامة على الوصف الظاهري، بل هو عملية شاملة تتضمن دراسة جميع العلل والأسباب التي تشكل المفهوم، فهو ينظر إلى التعريف من منظور عميق، يشمل: العلل والمادية والشكلية والفاعلية والغائية.

فهو يربط بين المنهج اللغوي والمنهج الفلسفي المنطقي، مؤكداً أن التعريف والتعليم لا يمكن أن يكونا منفصلين؛ بل هما متكاملان، وبذلك يتبع اللقائي مذهب المتأخرين في الدمج بين البحث اللغوي والتحليل الفلسفي المنطقي، ليظهر من خلال هذا التمازج أن تعريف (التصريف) يتجاوز حدود الوصف اللفظي البسيط، متسعاً ليكون عملية تحليلية عميقة تتداخل فيها العلل والأسباب اللغوية تداخلاً متكاملاً، وهو ما يتضح في اشتمال التعريف على علل؛ إذ قال: "وهي العلّة الماديّة، وهي ما معه ذلك المركّب بالقوّة والعلّة الصوريّة، وهي ما معه ذلك بالفعل، والعلّة الفاعليّة، وهي: المؤثر في ذلك حقيقة أو عادةً، والعلّة الغائيّة، وهي: الباعث على إيجاد ذلك، وهذه الأخيرة علّة له ذهناً، معلولة له خارجاً، كالخشب والصورة الحاصلة بعد تركيب الأجزاء، و كالنَّجَار، والجلوس بالنسبة إلى السرير....، والغالبُ اشتماله على

(١) حاشية اللقائي: ١١٢-١١٣.

عللِ المعرّف، والمعرّف هنا الذي هو التصريف، حقيقته الخارجيّة بسيطة،
والعقليّة مركّب عقليّ، فأجزاؤه الماديّة أجزاء التعريف المذكور من التحويل
والأصل والأمثلة والمعاني، وصورته الهيئة الحاصلة باجتماعها في العقل،
وفاعله: المتصور، وغايته: تمييز تلك الماهية عن غيرها عنده، واشتمال
التعريف على العلل أو شيء منها^(١).

١٠- واتبع اللقاني منهجاً تميز بالتحليل الصرفي العميق والتعليل الدلالي،
فلم يقف عند حدود توضيح عبارات (التفتازاني)، بل سعى إلى استنباط القواعد،
وربط الأبنية بمعانيها، وقد أشار إلى أنواع الدلالات المختلفة عند دراسة
التصريف والأمثلة، فالأمثلة في نظره، ليست مجرد توضيح للقاعدة، بل هي
جزء لا يتجزأ منها، وقد يتوقف معنى التصريف بشكل كامل على المعنى المراد
إيصاله من خلال المثال، وإلا فلا بد من وجود دلالة "الاقتضاء"، إذا كان
المعنى يعتمد على الأمثلة.

أما إذا لم يكن المعنى متوقفاً على التصريف، فالدلالة تكون دلالة إشارة،
وهي أن المعنى يعتمد على الأمثلة بشكل جزئي وليس كلياً، أو أن المعنى لا
يتأثر بالتصريف على الإطلاق، وهذا ما قصده اللقاني حين قال: "دلالة التنبيه
عند الأصوليين: دلالة اللفظ على ما يلزم عن معناه الوضعي ممّا قصد، ولم
يتوقف عليه، أي: على إضماره صدق الكلام ولا صحته، أمّا إن تتوقف عليه
وقصد فدلالة اقتضاء، وإن لم يقصد فدلالة إشارة"^(٢).

ومثال آخر: مناقشة مسألة الأضداد في اللغة العربية، مثلاً، كلمة (تهجد)
يوضح أن هذا النوع من الألفاظ قد يدل على أكثر من معنى، بل قد يشترك في

(١) حاشية اللقاني: ١١٧-١١٨.

(٢) المصدر نفسه: ١٠٩.

معنيين متقاربين، كقوله: "أي: الحدث المدلول عليه بالمجرّد الذي هو أصل (تفعل)، فالدالّ على المجانبية هو الهيئة في (تفعل) لا المادة، نحو: تَهَجَّد، أي: جانب الهُجُود، وهو النَّومُ لَيْلاً...، وهو صريحٌ في أن (الهجودَ والتَهَجَّدَ) مشتركان بين النَّومِ لَيْلاً وَالسَّهَرِ، فليس (تَهَجَّدَ) لمجانبته الفعل كما هنا"^(١).

١١- أوضح اللقاني علاقة علم الصوت بعلم التصريف والنحو، إذ إنّ مسألة انتقال الحروف من الأصل إلى الأمثلة، ليست انتقالاً محسوساً، بل انتقالاً ذهنياً في ذهن المتكلم أو السامع، فاللقاني يوضح أن الحروف لا تتحرك مادياً بين الكلمات، وإنما يتصور في الذهن كيفية اشتقاق الصيغ المختلفة للفعل.

في هذا السياق، يُظهر أثر علم الصوت في توفير المادة الأولية، أي الحروف والأصوات، التي يمكن تصورها ذهنياً، فالفهم الصوتي للحروف يتيح للذهن التعامل مع المادة الصوتية لصياغة صيغ صوتية متعددة، مثل تحول (حروف الضرب) إلى: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وغيرهما.

أما علم التصريف فهو يحدد القواعد والنظم التي تتحكم في تحول هذه المادة الصوتية إلى صيغ مختلفة تحمل معاني متنوعة، أي: أن التصريف يهتم بتغيير الفعل كالإعلال، بينما علم الصوت يدرس طبيعة الحروف نفسها وكيفية نطقها وإدراكها، كما في قوله: "وكونُ نقلِ حروفِ الأصلِ إلى الأمثلة ممّا لا يخفى ممنوعٌ، بل المقطوعُ به عدمُ النّقلِ، إذ الحروفُ كِيفِيَّاتٌ تُعْرَضُ لِلصَّوْتِ، ووجودُ كلٍّ منهما مشروطٌ بعدمِ الباقي، فنقلها إلى محلٍّ آخرِ المستلزمُ لبقائها مستحيلٌ قطعاً، بل السَّمْعُ إذا تعلّقَ بالأصلِ ثم بمثالٍ منه مثلاً حصلَ في الخيالِ منه صورتانِ متّحدتانِ مادةً مختلفتانِ هيئةً، فللوهم حينئذٍ حُكْمَانِ،

(١) حاشية اللقاني: ١٩٥.

أحدهما: أَنَّ الصورة الماديَّة انتقلت من الأول إلى الثاني، وهذا الذي أشار إليه الشَّارح بقوله: (لا يخفى أَنَّك تنقل... إلخ)، والآخر: أَنَّ الصورة الماديَّة باقية لاتحادها، والهيئات متعاقبة عليها^(١).

أما علم الصوت فعند تعليله كون الفتحة أخف من الضمة والكسرة؛ لأن في الضمة إعمال عضلتي الفم، وفي الكسرة إعمال السفلى ولا إعمال لشيءٍ منهما في الفتحة، كما في قوله: " وكونِ الفتحة أخفَّ، أي: من الضمة والكسرة، لأنَّ في الضمة إعمال عضلتي الفم، وفي الكسرة إعمال السفلى، ولا إعمال لشيءٍ منهما في الفتحة"^(٢).

١٢- يبدأ اللقاني في حاشيته بتحديد القاعدة أو المسألة كما وردت في المتن، لينشئ بذلك أرضية ثابتة وواضحة لكل ما سيأتي بعدها من استعراض للخلاف، ثم ينتقل إلى مرحلة المناقشة والاستدلال العميق، وتُعد هذه المرحلة جوهر المنهج النقدي لديه، بعد ذلك يختتم المسألة ببيان الأصح والإشارة بوضوح إلى الرأي الأقوى الذي رجح لديه بوساطة الأدلة، ومن ذلك قوله: "أما الرباعيُّ المُجرَّدُ... (فهو فَعَلٌ) مقتضاه انحصارُ الرباعيِّ المُجرَّدِ في (فَعَلٌ)، ولا يصحُّ؛ لأنَّه ينتقضُ بـ (فَعِلٌ) المبني للمفعول و(فَعِلٌ) أمراً كـ(دَحْرَج)؛ لأنَّ كلاً منهما مجرَّدٌ، إذ يصدَّقُ عليه حدُّ المُجرَّدِ المتقدِّم مع أنَّ الأوَّلَ أصلٌ بنفسه عند سيبويه، والثاني أصلٌ أيضاً بنفسه مأخوذاً من المصدر كـ(الماضي) عند البصريين"^(٣)، إذ يستوجب النظر الصرفي الدقيق التمييز بين حركة فعل الماضي المجرد المبني للمعلوم وبين صيغة الأمر

(١) حاشية اللقاني: ١١٤.

(٢) المصدر نفسه: ١٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ١٧٦ - ١٧٧.

وتغيّرات حركاتها، فضلاً عن ضبط البناء للمجهول وما يلحق به من صيغ لكي يرتفع التداخل بين هذه الأبنية، وليتبين بجلاء كيف ينتقض التمثيل بفعل المبني للمعلوم أو بفعل الأمر على وجه يحترز عن اختلاط الوزن الماضي بالمجهول أو الأمر، وليستقيم الاستدلال الصرفي دون أي لبس.

١٣- لم يقتصر اللقاني على مجرد الشرح والإيضاح في منهجه، بل تجاوزه إلى مستوى التحقيق لقواعد الصناعة الصرفية، وقد تجلّى هذا التحقيق في توظيفه البارع لأسلوب (المنقلة) (فإن قُلْتُ... قُلْتُ)، بوصفها أداة تدعم الأصول المعتمدة في استدلالات علم الصرف والمشار إليها بـ (أدلة الصناعة).

وجدت هذا الأسلوب أداةً لاختبار القياس وضبطه؛ فعندما يكون الحكم الصرفي مبنياً على قاعدة قياسية، فإنه يستبق الاعتراضات الموجهة إلى صحة هذا القياس أو عله، فيطرح الإشكال المحتمل، بقوله: (فإن قلت)، ثم يورد الرد القاطع في (قُلْتُ) مؤكداً بذلك سلامة القياس وعدم مخالفته للقواعد.

وتستعمل (المنقلة) لمعالجة أو مناقشة الدليل المسموع وتأسيس القاعدة الصرفية، فالسماع يمثل الأصل الأول من أدلة الصناعة؛ فإذا ورد نص سماعي يوحي ظاهره أنه يخالف القاعدة العامة، يطرح اللقاني التعارض ثم يأتي جوابه لتأويل هذا المسموع، ضامناً بذلك عدم تناقض الدليل النقلي "السماع" مع القاعدة المقيسة، وهذا ما سوف نراه في فصل (أدلة الصناعة).

ومن الأمثلة على ذلك قوله: "فإن قُلْتُ: لِمَ لم يقل في هذا: جانب أصل الفعل كما في الذي قبله والذي بعده؟ قُلْتُ: لأنَّ المراد بالفعل فيه المعنى

المصدرِيُّ فهو بعينه أصلُ تَفَعَّلَ، وفي غيره (تَفَعَّلَ) نفسه، فلا بد من ذكر أصلٍ ليصحَّ المعنى المقصودُ^(١).

١٤- ربط اللقاني بين علم الصرف وعلم النحو، وهذا يدلّ على أنه لا يمكن الاستغناء عنهما في تقويم اللسان العربي فضلاً عن تأثر كل منهما بالآخر، وهذا ما جعل النحويين يواجهون الصعوبة في الفصل بين النحو والصرف في بعض المسائل، فاللقاني في تقريره لمسألة المطاوعة، نموذجاً للتداخل المنهجي بين علمي الصرف والنحو في تفسير دلالة الفعل ووظيفته، كما في تعريف الشَّارِحُ التفتازاني للمطاوعة في المتن، بقوله: "حصول الأثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله"^(٢)، وهذا التعريف يجمع بين بعدين، هما:

ـ **البعد النحوي (الوظيفة):** فالتعبير صرفي ينشئ حُكْمًا نحويًا، وهو تحوّل الفعل من التعدي إلى اللزوم، إذ يُصبح المفعول به الأصلي (الرُّجَاج) هو الفاعل في الجملة الجديدة، نحو: تَكَسَّرَ الرُّجَاجُ.

ـ **البعد الصرفي (البناء):** يتمثل في تغيير صيغة الفعل المتعدي "المُطَاوَع" إلى بناء صرفي جديد، مثل التحول من (فَعَّلَ --- تَفَعَّلَ) كما في: كَسَّرَ --- تَكَسَّرَ.

أما التعريف السابق للمطاوعة فهو تعريف مجازي، ولو قصد الشارح (التفتازاني) المطاوعة الحقيقية، لكان التعريف فاسدًا (ضعيف المعنى)، فالمطاوعة الحقيقية تكون حيث يصح من المفعول به الفعل بإرادة واختيار، نحو: عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، فهنا العلم اختيار وإرادة، أما المطاوعة المجازية فتكون في

(١) حاشية اللقاني: ١٩٦.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١٩٤.

الجمادات ومالا يملك الإرادة، نحو: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، هنا حدث الكسر بإجبار دون تتدخل أو إرادة؛ إذ قال: "وإذا تَقَرَّرَ هذا علمت أَنَّ المطاوعة المجازية هي التي عَرَفَهَا الشَّارِحُ بقوله: حُصُولُ الأثر عن تَعَلُّقِ الفِعْلِ الْمُتَعَدِّي بمفعولِهِ) فحصولُ الأثرِ هو مدلولُ (تَفَعَّلَ) مثلاً، والفعلُ المتعدي هو (فَعَلَ) مثلاً، ولو أَرَادَ المطاوعة الحقيقية لكان التعريفُ فاسداً؛ لأنَّ حصولَ الأثر للمفعولِ في نفس الأمر ليس ناشئاً من تَعَلُّقِ الفعلِ المتعدي بمفعولِهِ؛ بل من تَعَلُّقِ فِعْلِ الفاعِلِ الذي هو الإيجادُ الصَّادِرُ منه، و(تَفَعَّلَ و فَعَلَ) مثلاً يُخْبِرَانِ عن الحصولِ، وعن ذلك التعلُّقِ السَّابِقِ كُلِّ منهما على الفعلين المذكورين" (١).

١٥- أظهر اللقاني عناية فائقة بالجانب اللغوي للفظ، وقد تجسدت هذه العناية في منهجه لضبط المفردات الغريبة التي أوردها المتن بالرجوع إلى المعاجم كالصاح وتاج العروس؛ لتحقيق النص من أي التباس لغوي غير مفهوم كما في قوله: "قال في الصحاح: "أَلْفَجَ الرَّجُلُ، أي: أَفْلَسَ فهو مُلْفَجٌ بفتح الفاء، مثل: أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وَأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، فهذه الثلاثة بالفتح جاءت نواذر" (٢)، وكذلك قوله: "قال في الصحاح: "تَقُولُ: بِلَدٍّ عَاشِبٌ، ولا يقال في ماضيه إِلَّا "أَعَشَبَتِ الأَرْضُ"، إذا انبَتَتِ العُشْبُ" (٣)، ومثله: "قال في الصحاح: "الْوَرَسُ: نَبْتُ أَصْفَرٍ يَكُونُ بِالْيَمِينِ، يَتَّخِذُ مِنْهُ العُمَرَةُ" (٤)، للوجه، ومنه تقول: "أَوْرَسَ المكانُ، وَأَوْرَسَ الرِّمْتُ، أي: أَصْفَرَ وَرْقُهُ بعد الإدراك، فصار عليه

(١) حاشية اللقاني: ١٩٤.

(٢) ينظر: الصحاح (ل ف ج): ٣٣٩/١.

(٣) المصدر نفسه (عُ ش ب): ١٨٢ / ١.

(٤) المصدر نفسه (ع م ر): ٧٧٣ / ٢.

مثل: الملاء^(١)، الصُّفْر، فهو وارسٌ، أي: ذو ورس، ولا يقال: مَورسٌ، وهو من النوادر^(٢)، ومن ذلك ما نقله عن الجوهري: "في الصَّحاح: أَيْفَعُ الغلامُ، أي: ارتفع، وهو يافعٌ، ولا يُقال: مُوفَعٌ، وهو من النوادر"^(٣).

١٦- يُعد اختيار الألفاظ والمصطلحات عند اللقاني من أبرز مظاهر منهجه اللغوي التحليلي، إذ لم يكن يكتفي بالنقل أو الشرح بل يتجاوز ذلك إلى توجيه المصطلح وبيان وجه مناسبته للمفهوم العلمي الذي يدل عليه، وقد ظهر هذا المنهج بوضوح في تفسيره لاختيار لفظ (التصريف) من دون (الصرف) عنواناً لهذا، فقد ذكر أن اختيار لفظ (التصريف) دون (الصرف) لم يكن اعتباطياً، بل استند إلى دلالة لغوية دقيقة؛ إذ إن مادة التصريف في أصلها اللغوي تدل على التقلب والتكرار والتغيير المتعدد، بخلاف الصرف الذي يعبر عن التغيير المجرد مرة واحدة دون دلالة على الكثرة أو التنوع، ومن هنا رأى اللقاني أن لفظ (الصرف) هو الأفضل للتعبير عن هذا الفن؛ لأن موضوعه يقوم على تعدد الأبنية واختلاف الصيغ، إذ قال: "أي: مع أن التصريف بمعنى الصرف، فاخترنا الأول ترجيحاً لأحد المتساويين: بلا مُرَجِّح، أو ترجيحاً للمرجوح؛ إذ الصرفُ اخصَرُّ، وكونه بمعناه، من أن التصريف معناه المبالغة والتكثير في معنى الصرف - غير ملتئم، إلا أن يريد به تشاركهما في أصل المعنى"^(٤).

كذلك ظهر في توضيحه لكلمة (الأصل) الواردة في المتن للفتازاني (تحويل الأصل الواحد)، أنه لا يقصد بها معناه اللغوي بل المعنى

(١) ينظر: تاج العروس (م ل أ): ٥٣١/١.

(٢) ينظر: الصحاح (و ر س): ٩٨٧/٣ - ٩٨٨.

(٣) المصدر نفسه (ي ف ع): ١٣١٠/٣، حاشية اللقاني: ٣١١-٣١٢.

(٤) حاشية اللقاني: ١٣٠.

الاصطلاحي، كما في قوله: "إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَتْنِ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ الْغَوِيّ، أَي: مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الشَّيْءُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا صَدَقَ مَعَيَّنٌ لَذَلِكَ الْمَعْنَى، وَيُرْشَدُ إِلَيْهِ عَدَمُ تَقْيِيدِ الْأَصْلِ بِاللُّغَةِ، كَمَا هُوَ دَأْبُهُمْ عِنْدَ بَيَانِ الْمَعْنَى الْمُخْتَصِّ بِاللُّغَةِ، وَجَزَمَهُ هُنَا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَصْدَرُ مَعَ قَوْلِهِ فِيمَا يَأْتِي: (الْأُولَى كَوْنُ الْمُرَادِ بِهِ مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ وَمِنَ الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ مِمَّا لَا يَنْبَغِي)"^(١).

١٧- أَوْضَحَ دَقَّتَهُ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا هُوَ مِنَ الْمَتْنِ الْأَصْلِيِّ وَمَا هُوَ مِنَ الشَّرْحِ أَوْ التَّعْلِيقِ، فَهُوَ يَعْمَدُ إِلَى إِبْرَازِ النُّصُوصِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَا وَرَدَتْ دُونَ تَغْيِيرِ، فَيَجْعَلُهَا بِلَوْنٍ مُغَايِرٍ أَوْ يَثْبِتُهَا مِنْ غَيْرِ تَعْدِيلٍ، بَيْنَمَا يَشِيرُ إِلَى مَا أُضِيفَ أَوْ حُذِفَ بِلَوْنٍ آخَرَ أَوْ بَعْلَامَاتٍ وَاضِحَةٍ، كَالشُّطْبِ أَوْ الْكَتَابَةِ بِاللَّوْنِ الْأَحْمَرِ، فَهُنَا يُظْهِرُ حِرْصَهُ عَلَى حِفْظِ النَّصِّ كَمَا هُوَ فِي أَصْلِهِ، مَعَ تَوْضِيحِ مَا أَدْخَلَهُ مِنْ تَعْلِيقٍ أَوْ تَنْبِيهِ صَحِيحٍ، كَقَوْلِهِ: "الَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي النُّسخِ كِتَابَتَهُ بِالْأَسْوَدِ مِنْ غَيْرِ شَطْبٍ بِالْأَحْمَرِ، وَذَلِكَ وَضَعُ مَا هُوَ مِنَ الشَّرْحِ، وَهَذَا الْكَلَامُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمَتْنِ، هَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ عَلَى ثَبُوتِ مَا بَعْدَ (أَجَابَ) فِي الْمَتْنِ"^(٢)، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا: "وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنَ اللَّغَةِ الْآتِيَةِ فِي الْمَتْنِ، الَّتِي لَا تَقْلِبُ الْيَاءَ تَاءً، فَإِنَّهُ لَا يَلِزُ فِيهَا ذَلِكَ؛ أَي: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الَّتِي تُقْلَبُ فِيهَا تَاءً هِيَ الْيَاءُ الْأَصْلِيَّةُ دُونَ الْمُنْقَلَبَةِ عَنْ غَيْرِهَا، كَ (إِيْتَرَزَ)، وَ(دِرَائَةً)، أَي: مَعْنَى يُدْرَى، لِأَنَّ عَلَى ظَاهِرِ هَذِهِ النُّسخَةِ ضَمِيرَ (يُدْغَمَانُ وَيُقْلَبَانُ) عَائِدٌ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ (الْوَاوُ وَالْيَاءُ)، وَفَسَادُهُ ظَاهِرٌ، فَتَحْتَاجُ صَحَّتُهَا إِلَى تَأْوِيلِهَا بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَالْأُولَى سَالِمَةٌ مِنْ هَذَا، فَتَكُونُ أَصَحَّ مَعْنَى"^(٣).

(١) حاشية اللقاني: ١٠٣.

(٢) المصدر نفسه: ٣٦٠-٣٦١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٦٠-٣٦٢.

١٨- اهتم اللقاني بالتدقيق اللغوي والنحوي للمتن، موضحاً اهتمام الشارح بالتركيب والجمال، فمثلاً يناقش وظيفة الضمير (هو) في عبارة المتن، وما إذا كان وجوده يفيد معنى القصر (أي الحصر والتأكيد) أم مجرد الفاصل النحوي، وهذا يدل على اهتمامه بترتيب الجملة وتأثيره على المعنى، كقوله: "وإمّا حالٌ مُقدّمةٌ من (الضرب)، وفيه - مع كونه أظهر في المعنى - ضَعْفٌ أَنْ يُجِيءَ الحالُّ من المبتدأ، وتقدّمها عليه، أي: على صاحب الحال، الضمير إمّا للفصل، وإمّا مبتدأ، وكلٌّ منهما مقتضى لقصر المسند على المسند إليه، وهو فاسدٌ" (١).

١٩- اهتمامه بالمسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، مثال ذلك تعليقه على قول التفّازاني في المتن بعبارة (لأنّ حرفَ العلة فيه إمّا أَنْ يكون متعدّداً)، بقوله: "اعلم أنّ ما بعدَ (إمّا) في نحو هذا التركيب، وهو "أَنْ يكون" مؤوّلٌ بـ(الكون)، وهو معنى، وقد وقع خبراً عن "حرف"، وهو اسمُ عينٍ، ومن المعلوم أنّه يمتنعُ أَنْ يقعَ "المعنى" خبراً عن "العين" إلّا بتأويلٍ، كما في: زيدٌ عدلٌ أو رضى، فيجب التّأويلُ في نحو هذا التّركيب؛ إمّا في المبتدأ بأنْ تُقدّر له مضافاً محذوفاً؛ أي: لأنّ حال حرف العلة، إمّا كونه متعدّداً، وهذا أوفق بمذهب البصريين، وإمّا في الخبر بأنْ يؤوّل المصدرُ بمشتقٍّ؛ أي: لأنّ حرف العلة إمّا كائنٌ متعدّداً، وهذا أوفق بمذهب الكوفيين، وقريب من هذا ما ذكره في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ

(١) حاشية اللقاني: ١٠٩-١١٠.

الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٧﴾ (يونس: ٣٧)^(١).

ومثال آخر، قوله: "أراد بالمجرد المنحصر هو الأصلي فقط" يقصد الفعل الرباعي، "والأول فرع عن المبني للفاعل عند أكثر البصريين، والثاني مقتطع من المضارع عند الكوفيين، ولو قال: (أما الرباعي المجرد فالموجود من ماضيه فعَلَّ) لكان أحسن"^(٢).

٢٠- اهتم اللقاني بالحدود والتعريفات، إذ كان يلجأ إلى تعريف المصطلح عند ذكره إذا رأى حاجة إلى بيانه، فلا يكتفي باستعماله مجرداً، بل يوضح حقيقته ويضبط معناه بحدٍ أو تعريفٍ يرفع الإشكال عنه، وهو ما ظهر في تعريفه للفظ (مباحث) الواردة في المتن، بقوله: "مباحث: جمع مبحث، وهو لغة: مكان البحث، واصطلاحاً: الحكم من حيث إنه يُبحث، أما من حيث إنه يُطلب بالدليل فمطلب، ومن حيث إنه يسأل عنه فمسألة، فاختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات"^(٣).

٢١- كان حريصاً على دفع توهم بعض الشراح لنص التفتازاني، كقوله: "هذا بالنظر إلى كون أحرف العلة ثلاثة، وكون الحرف الذي يقع فيه أحدها بسيطاً، أي: فاء أو عيناً أو لاماً؛ لأن أحرف العلة الثلاثة قد تكون فاء فهذه ثلاثة، وقد تكون عيناً وهذه ثلاثة أخرى، وقد تكون لاماً وهذه ثلاثة أخرى، والمجموع تسعة أقسام ٠٠٠ فقد تبين أن لا وهم في كلام الشارح وأن توهمه

(١) حاشية اللقاني: ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٧.

(٣) المصدر نفسه: ٨٤.

وهم^(١)، فيدفع التوهم بالحجة، فيبين أن الخطأ ليس في كلام الشارح، بل في من توهم خطأه، وهذا يكشف عن عمق منهجه النقدي ودقته في التمييز بين الصواب والوهم.

٢٢- ومن سمات منهجه عنايته بتتبع اختلاف النسخ وتحري ألفاظها، فقد كان يقف عند المواضع التي تباينت فيها الروايات في المتن أو في الشرح، ويشير إلى ذلك، بعبارة: (في بعض النسخ)، وهذه العبارة تدل على أن اللقاني قارن بين أكثر من نسخة من النص الذي يُعلق عليه في المتن، ومنها قوله:

● "الثابت فيما رأيته من النسخ مكسورًا بالنصب"^(٢).

● "في بعض النسخ -من أن قوله: "ولم يقلبوا" بالواو خطأ"^(٣).

● "لا يعاد اللام مع ياء الضمير، كقولك للواحدة: أغزّ بالكسر، واعلم أن ها هنا فيما رأيته نسختين، أحدهما: وهي التي تقدّم شرحها : وإلا يجب أن يجوز في اغزّ أغزّ، على أن "يجوز" مثبت لا منفيّ و" اغزّ" في قوله؛ " اغزّ محذوف الواو فعل الواحد، والأخرى: وإلا يجب أن لا يجوز في اغزّوا : اغزّ، ومعناها: وإنّ لسم يكن المراد بالمتصل في قوله : أنا نُشبّه ضمير الفاعل المتصل مطلقًا، الألف فقط؛ بل مطلق الضمير الشامل لها وللواو والياء، وجب إعادة اللام مع الضمير المتصل مطلقًا...، فقد تبين أن كلاً من النسختين صحيح المعنى"^(٤).

(١) حاشية اللقاني: ٤٢٥ .

(٢) المصدر نفسه: ٣٩٩.

(٣) المصدر نفسه: ٤٠١.

(٤) المصدر نفسه: ٣٧٥_٣٧٦.

● "وقوله في تعليقه على نص التفتازاني (فإن الهم... إلخ): "دليلٌ على أنَّ واوًا وياءً، اسما الحرفين وليسا إِيَّاهما، وفي بعض النُّسخ "وهما وَوُ وَيَّي" فيعود الضميرُ على "واو وياء" بتقدير محذوف، أي: وأصلُّهما كذا، والأولى هي الوجهة" (١).

٢٣- يُعد الاستنتاج ظاهرة منهجية عند اللقاني، فهو لا يقتصر على النقل أو التفسير السطحي، بل يمارس نوعاً من التحليل والربط بين المفاهيم للوصول إلى نتائج جديدة، فعندما يعرض لمسألة الخلو من حروف العلة والتضعيف، يفرق بين الأصول السالمة وبين ما اشتمل على التضعيف، ويستنتج ما يترتب على كل نوع من الأحكام المتعلقة ببنية الكلمة وسلامتها، مثال ذلك تحليله للمثالين: (احمارّ واعشوشب)، بقوله: "أمّا خلُوُ أصول (اعشوشب واحمارّ) من حُرُوف العلة فظاهرٌ، وأمّا من التّضعيف ففيه مناقشةٌ؛ لأن التّضعيف إن أُريدَ به المضاعفةُ الاصطلاحيةُ فالخلوُ منها ظاهرٌ، لكن لا معنى للتقييد بـ (الأصلية) بالنسبة إليه حينئذٍ؛ إذ لا يكون إلّا فيها، و إن أُريدَ به تكريرُ الحروف مطلقاً كما يشهدُ به قوله: (يستثنى الزائد للتضعيف) فالخلوُ منه ممنوعٌ؛ إذ عينُ (اعشوشب) ولام (احمارّ) ضُعفت، أي: كُرِّرت، ويُمكنُ أنَّ يجابَ باختيار الشَّقِّ الثَّاني، ومعنى سلامةِ الأصولِ من التّضعيفِ إلّا يكون شيءٌ منها ضعف الأصل منها، ولا يخفى أنَّ (اعشوشب واحمارّ) سالمٌ بهذا المعنى" (٢).

٢٤- تميّز اللقاني بعرضه الدقيق لاختلاف اللغات في حاشيته، فكان يشير إلى ورود اللفظة في لغة قبيلة معينة أو في لهجة أخرى، ويبين أثر هذا

(١) حاشية اللقاني: ٤٢٦-٤٢٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٤٥.

الاختلاف في معناها أو في صياغتها الصرفية؛ ولم يكن يُورد هذه الفروق لمجرد النقل، بل كان يُوظفها في توضيح المعنى وتقوية الترجيح بين الأقوال، ومن ذلك قوله: "(وهذه)، أي: اللُّغات الأربع، أو فِعْلٌ هو زيادةُ بيانٍ، وإلا فقد عِلِمَ ذلك من قوله: "وفيه أربع لغاتٍ"، ولو عطفها بالواو لكانَ أوضحَ على فِعْلٍ، بفتح الفاءِ، وأمّا اللَّامُ فلك فتَحُّها تغليبًا للفعلِ، وجَرُّها تغليبًا للاسمِ، واحترزَ به عن مضمومِ الفاءِ ومكسورِها، فإنَّ عينَه إن تَبِعَتْ فاءَه ك(عُنُقِ وإِبِل) في الأسماء" (١).

ومن الأمثلة على ذلك قوله: "من لغتهم كسرُ حرفِ المضارعةِ حتى الياء إذا كان بعدها ياءٌ أخرى، فما المانعُ من أنَّ "واو" يوجَلُ قلبت ياءً تحقيقًا، فجاز عندهم كسرُ "الياء" التي هي حرفُ المضارعة؟ في "الصِّحاح" في (وَجَلَّ): "وفي المستقبل منه أربع لغات: (يُوجَلُ، ويَجَلُ، وَيَنَجَلُ، وَيَنَجَلُ) بكسر الياء، وكذلك فيما أشبهه من باب المثال إذا كان لازمًا، فمَنْ قال (ياجَلُ) جعلَ (الواو) ألفًا لفتحة ما قبلها، و(يَنَجَلُ) بكسر الياء فهي على لغة بني أسد، فإنَّهم يقولون: "أنا إِيَجَلُ، ونَحْنُ نِيَجَلُ، وأَنْتَ تِيَجَلُ"، كلها بالكسر، وهم لا يكسرون (الياء) في (يَعْلَمُ) ومن قال (يِيَجَلُ) بناه على هذه اللُّغة، ولكِنَّه فتح، كما فتحوها في (يَعْلَمُ)، فأنت تراه صرَّحَ بالكسر بأنَّه لغة بني أسد" (٢).

٢٥ - لا يكتفي اللقاني بتعريفٍ واحدٍ للمصطلح، بل يبين كيفية فهم المصطلح نفسه ضمَّن علومَ ومعارفَ مختلفة، مثلًا تعريفُهُ عند علماء المنطق والبيانين (علماء البلاغة) ومن أمثلة ذلك في بيان المعنى الثاني للتصريفِ قوله:

(١) حاشية اللقاني: ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢٥٣-٢٥٤.

"(صناعي) هو عند المنطقية والحُكماء: العلمُ المقصودُ لعلمٍ آخر، والصِّناعةُ عند الحكماء: مجموعُ الشجاعةِ والعفةِ والعلمِ ٠٠٠ وفي عُرف البيانين: الكنايةُ عن الشيءِ بوسائلٍ قليلةٍ غيرِ خفيةٍ"^(١).

وبعد اكتمال عرض منهج اللقاني، تبين شموله لكل النواحي والأمور التي تخص طرق عرض المنهج، وكذلك عنايته العلمية والمنهجية، إذ لم يخلُ من التعريف بالمصطلحات، وتفسيره للغامض منها في المتن، انماز بسرده لآراء العلماء ومناقشته لها؛ فهذا يدلّ على حدة ذكائه وسعة قدرته على النقاش وبيان الأرجح منها بالأدلة. وتميز منهجه باعتماده على ذكر أقوال علماء اللغة القدماء كالخليل وسيبويه، وعمقه في الغوص لفهم ما صعب من المسائل، كما اتسم بالتمثيل المنظم والمفصل للأوزان الصرفية وتفسير بعض مفردات اللغة، وشمول منهجه على علوم العربية كالنحو والصرف والصوت والدلالة والبلاغة، فضلاً عن توجيه عنايته بالقواعد الكلية للصرف وما يطرأ على بنية الكلمة من تغيير، ونقل أقوال العلماء بشكل موجز.

ومن هنا يتضح أن منهج اللقاني يُعدّ أنموذجاً متقدماً في الدرس اللغوي، يجمع الدقة ووضوح العرض، والتعليل القوي والالتزام بأداب العلم، وهو ما يضيف لعمله قيمة ومكانة عالية تستحق الدراسة والاعتناء بها.

(١) حاشية اللقاني: ٩٩.

المبحث الثاني

مصادره

يُمثل الوقوف على المصادر والأعلام في حاشية ناصر الدين اللقاني خطوةً أساسيةً لفهم منهجه التحليلي في شرحه للتصريف العزي؛ إذ لا يظهر منهجُ العالم إلا من خلال المادة العلمية، ولا تتضح طريقته في النقد والموازنة إلا عبر تتبع ما اعتمده من كتب وما ناقشه من آراء وما أفاده من تجارب سابقة، ويظهر مدى اتساع دائرة استشهاده بالمصادر الصرفية واللغوية، فضلاً عن تتبعه لأقوال الأعلام الذين كان لهم أثر ظاهر في تشكيل عباراته وتعليقاته، سواء بالتأييد أو الترجيح أو النقد، وبهذا التتبع يتجلى مقدار ارتباط اللقاني بالموروث الصرفي، ومدى انتقائيته في الاختيار، وطبيعة تفاعله مع المدارس اللغوية المختلفة.

أولاً: الكتب:

أشار اللقاني إلى عدد من الكتب التي انتقى منها مادته، وقد تنوعت أساليبه في ذلك، ومن هذه الأساليب:

١. يذكر اسم الكتاب مختصراً:

حيناً نجد اللقاني يذكر اسم الكتاب مختصراً من دون نسبته إلى مؤلفه، وتجلي هذا واضحاً في جملة من المواضع منها في بيان تعريف الاشتقاق المراد بـ (التصريف) في كتاب (بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب) شمس الدين أبي التناء محمود الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، كقوله: "أخذاً من

تعريف ابن الحاجب في (المختصر) المُشْتَقُّ بـ"ما وافق أصلاً بحروفه الأصول ومعناه"^(١).

ومن قوله أيضاً في معنى (رجع) في (الصاح تاج اللغة وصاح العربية) أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ): "قال في الصاح: والرَّجْعِي الرَّجُوعُ"^(٢)، ومعنى (والْكُلُّ)، قال: "وكلُّ وبعضُ معرفتان، ولم يَجِئ عن العرب بـ"الألف واللام" وهو جائز؛ لأنَّ فيهما معنى الإضافة أضفت أم لم تُضِفْ"^(٣).

ومن أمثلة ذلك أيضاً، قوله: (سفر) يُمكن أن يكون بمعنى "السَّفُور" وبمعنى: الظُّهور، كما صرح في الصَّاح، بأنَّ ذلك مصدره، ولا يضرُّ تصريحه فيه بقوله: "إذا خرجت للسفر"^(٤).

ومن أمثله عن الصاح كذلك قوله في معنى (أَخِيلْتُ) قائلاً: "وَأَخِيلْتُ لِلنَّاقَةِ وَأَخِيلْتُ أَيْضاً، إِذَا وَضَعْتَ قُرْبَ وَلَدِهَا خَيْالاً؛ لِيَفْرَعَ مِنْهُ الذِّئْبُ فَلَا يَقْرُبُهُ" ويجوزُ تسكيُّها، قال في "الصاح": "وقد أَخَالَتِ السَّحَابُ وَأَخِيلْتُ وَخَايَلْتُ، إِذَا كَانَتْ تُرِيدُ الْمَطَرَ"^(٥).

ومنه قوله أيضاً في الإبدالِ الشَّائِعِ لغير الإدغامِ ففيه اختلافٌ كثيرٌ، أكثر ما قيلَ فيه اثنانِ وعشرونَ حرفاً، جمعها في (شرح التسهيل تسهيل الفوائد

(١) بيان المختصر وشرح مختصر ابن الحاجب: ٢٣٧/١، حاشية اللقاني: ١٢٦.

(٢) الرَّجْعِي: الرَّجُوع، ومنه: {إِلَى رَبِّكَ الرَّجْعِي}، سورة العلق، من الآية: ٨، الصاح تاج اللغة وصاح العربية (ر ج ع): ١٢١٦/٣.

(٣) المصدر نفسه (ك ل ل): ١٨١٢/٥، حاشية اللقاني: ١٢٧_١٢٨.

(٤) المصدر نفسه (س ف ر): ٦٨٦/٢، حاشية اللقاني: ١٩١.

(٥) المصدر نفسه (خ ي ل): ١٦٩٢/٤، حاشية اللقاني: ٣٨٠.

وتكميل المقاصد) جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، بقوله: "جمعها في (التسهيل) بقوله: "لِجِدِّ صُرْفِ شَكْسٍ آمِنٌ طَيِّ ثَوْبٍ عَزَّتِهِ"^(١).

ومنه أيضًا في تأكيد أن التقسيمات الواردة في المتن، سواء تقسيم الفعل من حيث حروفه أو تقسيم أي مفهوم آخر، هي أحكام كلية صحيحة ومنطقية تُحيط بكافة أفراد المفهوم المُقسَّم، في قول السيد علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في "تحرير القواعد المنطقية لقطب الدين محمد بن محمد الرازي في شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين علي الكاتبي القزويني وعليه حاشية السيد شريف الجرجاني" قائلًا: "لأننا نقول: الظاهر أنَّ التَّقْسِيمَ حَقِيقَةً في تقسيمِ الكَلِمِ دونَ الكلِّ؛ لقول السيد في حاشية القطب: "قسم الشيء ما كان مندرجًا تحته وأخص منه"^(٢).

ومنه قوله أيضًا، أنه إذا كان مُعْظَمُ الكلام فصيحًا، فإن وجود كلمة شاذة، أو غير فصيحة جزئيًا، أو حتى غير عربية لا يخرج الكلام كله عن حكم الفصاحة أو العربية، في المطول (شرح تلخيص المفتاح المطول) سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد النفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، قال: "كما قال في المطول من: "أنَّه لا يَخْرُجُ الكلامُ المشتَمَلُ على كلمةٍ غيرِ فصيحَةٍ عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام المشتَمَلُ على كلمةٍ غيرِ عربيةٍ عن كونه عربيًا"^(٣).

(١) شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ٥٠٠٣/١٠، حاشية اللقاني: ٣٢٢.

(٢) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية: ١٦٧/١، حاشية اللقاني: ١٤٠.

(٣) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ٤٥/١، حاشية اللقاني: ١٦٥.

وفي موضع آخر أشار بقوله: قد سبق أن (فصاحة الكلمات) جزء من مفهوم (فصاحة الكلام) وأن خلاص الكلمة من مخالفة القياس جزء من مفهوم فصاحتها، وقضية ذلك أن المخالف للقياس غير فصيح، فينافي وقوعه في الكلام الفصيح، قال: "في (المطول): "مخالفة القياس: أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب، أعني مفردات ألفاظهم الموضوعية وما هو في حكمها كوجوب الإعلال في نحو: (أبى يأبى) و(عور واستحوذ) و(قطط شعرة)، وماء)...، وما أشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء؛ لأنها كذلك ثبتت عن الواضع، فهي في حكم المستثناة، فكأنه قال: القياس كذا إلا في هذه الصور، بل المخالفة: ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو: (الأجل) بفك الإدغام"^(١).

٢. يذكر اسم المؤلف ومختصر اسم الكتاب:

ومن ذلك قوله في توضيح أن التعريف الذي اختاره المصنف مساوٍ لتعريف ابن مالك في كافيته (شرح الكافية الشافية) جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي (ت ٦٧٢هـ)، قال: "وعلى هذا فإن التعريف بما ذكره المصنف مساوٍ لتعريف ابن مالك في شرح كافيته، بقوله: "تحويل كلمة من بُنيَتها إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي"^(٢).

ومنه قوله أيضاً، في كون التصريف دالاً على المبالغة والتكثير يتعارض مع ما هو ثابت في التعريفات العلمية للعلم ودل عليه تعريف ابن مالك، إذ قال: "وكون التصريف دالاً على المبالغة والتكثير مناف لما قدمته، ودل عليه

(١) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ٤٨/١، حاشية اللقاني: ١٦٧.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٥٩٧/٤، حاشية اللقاني: ١٣٠.

تعريف ابن مالك [في شرح (كافيته) من صدقه على: تحويل الأصل إلى مثال] واحد^(١).

ومنه قوله أيضًا، في إعراب (تَرْفَعُنْ) ودلالة (رَبِّمَا) في البيت الشعري، قول ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في (مغني اللبيب عن كتاب الأعراب)، قال: "في قوله^(٢):

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا

دعوى الاستقبال في (تَرْفَعُنْ)، والقلّة في (رَبِّمَا) غير صحيحة فيهما، أمّا في الأولى؛ فلأنّ (تَرْفَعُنْ) حالٌ مِنْ فاعل (أَوْفَيْتُ) وهو ماضٍ لفظاً ومعنى^(٣) قال ابن هشام في فصل "رَبِّمَا" من "المغني": "والحال قِيْدٌ في عاملها، أي: مُبَيَّنَةٌ لوقتِ حصوله"، وأمّا الثانية فلنصّ ابن هشام أيضًا في ذلك بأنّ (رَبِّمَا) فيه للتكثير؛ بقرينة الافتخار^(٤).

٣- الاكتفاء بذكر المؤلف:

نجد اللقاني في مواضع معينة تارةً يذكر اسم مؤلف الكتاب دون ذكر اسم الكتاب، ومنه قوله في توضيح معنى (أَكَبَّ) وأنه يأتي لازماً ومتعدّياً، بقوله: "فقد قال الزمخشري: "يُجْعَلُ (أَكَبَّ) مطاوع (كَبَّه)، ويقال: (كَبَبْتُه فَأَكَبَّ)

(١) شرح الكافية الشافية: ٤/١٥٩٩، حاشية اللقاني: ١٣١.

(٢) البيت لـ"جذيمة الأبرش" من العصر الجاهلي-ديوان جذيمة الأبرش: ١١، يُنظر: الكتاب: ٣/٥١٧-٥١٨، ويُنظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٢١٥/١.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعراب (في الكلام عن حرف ربّ): ٢/١٤٩-١٥٠، حاشية اللقاني: ٢٩٥.

(٤) المصدر نفسه (في أحكام الحال وعاملها): ٧/٤٤، حاشية اللقاني: ٢٩٥.

من الغرائب والشواذ، ونحو: (قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعَتْ)، وما هو كذلك؛ ولا شيءَ مِنْ بِنَاءِ (أَفْعَلَنَ) مطاوعٌ، ولا يتقنُ نحو هذا إِلَّا حَمَلَةً كتاب سيبويه؛ وإنَّما البابُ مِنْ بابِ [انْقَضَ، وَالْأَمَّ] ومعناه: (دَخَلَ فِي الْكَبِّ، وَصَارَ ذَا كَبٍّ)، وكذلك أَقْشَعَ السَّحَابُ: (دَخَلَ فِي الْقَشْعِ وَمِطَاوَعُ كَبٍّ وَقَشَعٌ : انْكَبَّ وانْقَشَعٌ)^(١).

وفي موضع آخر نجده يذكر اسم الكتاب للمؤلف نفسه لكن من دون ذكر اسم المؤلف، من ذلك قوله في توضيح الفرق بين (كسبت) و(اكتسبت) في الآية الكريمة: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال في (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل) قوله: "قال في (الكشاف): "لَمَّا كَانَ الشَّرُّ مِمَّا تَشْتَهِيهِ النَّفْسُ، وَهِيَ مُنْجَذِبَةٌ إِلَيْهِ وَأَمَّارَةٌ بِهِ، كَانَتْ فِي تَحْصِيلِهِ أَعْمَلٌ وَأَجَدُّ، فَجُعِلَتْ لَذَلِكَ مَكْتَسِبَةً فِيهِ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي بَابِ الْخَيْرِ كَذَلِكَ لِفَتْورِهَا فِي تَحْصِيلِهِ وَصِفَتْ بِمَا لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الْاعْتِمَادِ وَالتَّصَرُّفِ"^(٢).

● أسماء الكتب التي نقل عنها:

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل: ١٧٧/٦،

حاشية اللقاني: ١٨٦.

(٢) المصدر نفسه: ١/٥١٤، المصدر نفسه: ٢٠٥.

نجد اللقاني يصرح بأسماء الكتب التي أخذ منها مادته النحوية والصرفية والصوتية والدلالية في كتابه حاشية ناصر الدين اللقاني على شرح التصريف العزي للفتازاني، وسأورد هذه الكتب المصّرّح بها في كتاب حاشية اللقاني:

١-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) وقد نقل عنه مرة واحدة^(١).

٢-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وقد نقل عنه مرتين^(٢).

٣-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)^(٣).

٤-شرح الكافية الشافية، العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)^(٤).

٥-شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)^(٥).

٦-شرح الجاربردي على الشافية في الصرف، فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)^(١).

(١) حاشية اللقاني: ١٢٧-١٢٨-١٩١-٣١١-٣١٢-٣٨٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٨٦-٢٠٥.

(٣) المصدر نفسه: ٣٢٢.

(٤) المصدر نفسه: ١٣٠-١٣١-١٣٩.

(٥) المصدر نفسه: ١١٢.

- ٧- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، شمس الدين أبو الثناء محمود ابن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ) (٢).
- ٨- مُغني اللبيب عن كتاب الأعراب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) (٣).
- ٩- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) (٤).
- ١٠- تحرير القواعد المنطقية: لقطب الدين محمد بن محمد الرّازي في شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين علي الكاتبي القزويني (ت ٦٧٥هـ) وعليه حاشية السيّد شريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) (٥).

ثانيًا: الأعلام:

طرائق اللقاني في إيراد الأعلام:

- (١) حاشية اللقاني: ١١١.
- (٢) المصدر نفسه: ١٢٦.
- (٣) المصدر نفسه: ٢٩٥.
- (٤) المصدر نفسه: ١٦٥_١٦٧.
- (٥) المصدر نفسه: ١٤٠.

اتبع اللقاني عدة طرائق في إيراد الأعلام الذين أخذ عنهم مادته النحوية والصرفية والصوتية والدلالية في حاشيته، وتنوعت أساليبه في ذلك وفقاً لما يأتي:

١-الاكتفاء بذكر الكنية فقط:

قد يكتفي اللقاني بذكر كنية العالم فقط، كما فعل في إعطاء رأيه حول اختلاف النسخ الخطية لشرح التصريف في مسألة دخول واو العطف على جملة الشارح عدم دخولها في بعض النسخ، حيث تدور المسألة حول لزوم (الدور المنطقي) في تفسير مفهوم الإغاثة، ويذكر اللقاني رأي أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ) وهو أحد أئمة اللغة والتفسير المشهورين، يقول في حاشيته تعليقاً على عبارة الشرح: "[ولو عطف] (قال أبو عبيدة): بالواو عطف على ما قبله كما في بعض النسخ ليسلم من هذا، [مثلاً كذا]"^(١).

٢-الاكتفاء بذكر لقب العالم فقط:

يذكر اللقاني في بعض الأحيان لقب العالم فقط، ويكتفي به كالزوزني (ت ٤٨٦هـ) والجاربردي (ت ٧٤٦هـ) والمرادي (ت ٧٤٩هـ) وغيرهم، منه توضيح حسين بن أحمد بن حسين الزوزني (ت ٤٨٦هـ) لقول الشارح العزي، نظراً لتطابقه مع ما ذهب إليه اللقاني إذ قال: "(فيما سُمع) إن أراد الزوزني: (فيما سَمِعَهُ) فبناه للمفعول فلا اعتراض، وإن أراد فيما [سَمِعَهُ] الناس فالحصر ممنوع"^(٢).

(١) الكتاب: ٣٤٠/٤، مجاز القرآن: ٨٨/١، حاشية اللقاني: ١٥٩.

(٢) شرح القصائد السبع: ١٧٧، حاشية اللقاني: ١٨٥_١٨٦.

وبالأخص العالم فخر الدين أبو المكارم أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) وجدته بكثرة، كقوله: "وقد أوماً الجاربردي إلى توجيهه علة فتح عين الفعل المعتل بالياء عند مجاورته لحرف الحلق، والجواب عن استئصال الفتحة قبل الياء بقوله: "كأنهم لما علموا أن الياء تنقلب ألفاً على تقدير فتح العين سوّغوا فتحها؛ إذ يكون حينئذ مع حرف الحلق" (١).

وفي موضع آخر، قال: "(ولوجود الشيء) من إضافة المصدر للمفعول؛ إذ المراد بالوجود: العلم (على صفة) في شرح الجاربردي: "أي: لوجود الشيء على صفته، ومعناه: أن الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل، وتلك الصفة في معنى الفاعل إن كان أصل الفعل لازماً، نحو: أبخلته، أي: وجدته بخيلاً، وفي معنى المفعول إن كان متعدياً، نحو: أحمذته، أي: وجدته محموداً" (٢).

وقال -أيضاً-، قال: "في مصدر [قاتل قيتالاً] - بقلب الألف ياء؛ ضرورة امتناع النطق بها بعد الكسر - لا قيتالاً، لكن قال الجاربردي في (باب مصادر الفعل المزيد): "وجاء على فيعال، قالوا: "قاتلته قيتالاً، ومن ثم قالوا: إن (قيتالاً) فرع (قيتالاً) من حيث كان جارياً على الفعل، فلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها" (٣).

وقال -أيضاً- في توضيح الجاربردي لمعنى لفظ (صريح) في قول ابن الحاجب، ومعناه هو أن (تفاعل) و(فاعل) كلاهما يدلّ على المشاركة في المعنى، لكن (تفاعل) يدل عليها صراحةً، بينما (فاعل) يدل عليها ضمناً؛ ولهذا

(١) شرح شافية ابن الحاجب للجاربردي: ٢٥٥/١، حاشية اللقاني: ١٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ٢٥٩/١، حاشية اللقاني: ١٨٤.

(٣) المصدر نفسه: ١١٢/١، المصدر نفسه: ١٨٩.

السبب تحديداً، جاء (تَفَاعَلَ) أقل مفعولاً مِنْ (فَاعَلَ) إما باللزم وهو عدم الحاجة إلى مفعول أو بالنقص من مفعولين إلى واحد بسبب دلالاته الصريحة؛ إذ قال اللقاني: "والأولى قولُ ابن الحاجب: (تفاعَلَ) لمشاركة أمرين أو أكثر في أصله، أي: مصدرِ فِعْلِهِ الثَّلَاثِي صَرِيحاً"^(١) قال الجاربردي: "وإنما قال: (صريحاً) احترازاً عن فاعل؛ ولأجلِ أَنْ يتشارك فيه أمرانِ صريحاً نقص مفعولاً عن (فاعل)، وحاصله: أَنَّ وَضَعَ (فاعل) لنسبةِ الفِعْلِ إلى الفاعلِ مُتَعَلِّقاً بغيره، معَ أَنْ الغَيْرَ فَعَلَ مَثَلْ ذَلِكَ، ووضعَ (تفاعَلَ) لنسبتهِ إلى المُشْتَرَكَيْنِ فيه من غيرِ قصدٍ إلى تعلُّقٍ له؛ فلذلك جاءَ الأوَّلُ زائداً على الثَّانِي بمفعولٍ أبداً، فإن كانَ (تفاعَلَ) مِنْ (فاعل) المتعدِّي إلى مفعولٍ كـ(ضارب) لم يتعدَّ، وإنْ كَانَ مِنَ الْمُتَعَدِّي إلى مفعولين كـ(جاذبُهُ الثَّوبَ) تعدَّى إلى واحدٍ، وقد يُفَرَّقُ بينهما مِنْ حيثُ المعنى مِنْ أَنَّ البادئَ في (فاعل) معلومٌ دونَ (تفاعَلَ)، ولذلك يُقالُ: "أضاربَ زيدٌ عمراً أم ضاربَ عمرو زيدا"، ولا يقالُ ذلك في (تضارب)"^(٢).

ومن قوله أيضاً، أن أسماء الحروف الهجائية تُذكر وتؤنث ولا يقصد الحروف العاملة مثل حروف الجر أو العطف نفسها، قال اللقاني نقلاً عن المرادي: "وقد مر أَنَّ المرادي صرَّحَ بأنَّ الحروفَ تُذكرُ وتؤنَّثُ"^(٣).

ومن أمثلة ذلك قوله في قلب الياء الأولى ألفاً، إذ قال: "أَنَّهُ قَرَّرَ أَنَّ حذفَ اللَّامِ في المجزومِ والأمرِ لعلَّةٍ لا لكثرةِ الاستعمالِ ؛ مستدلاً عليه بأنَّه لو كانَ لكثرةِ الاستعمالِ لم يعد في المصدر الذي هو "الاستحياء"، ولا في

(١) الشافية في علمي التصريف والخط: ٦٣.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للجاربردي: ٤٨/١، حاشية اللقاني: ١٩٧.

(٣) الجني الداني في حروف المعاني: ٣٦، حاشية اللقاني: ٢٦٤.

الأمر المؤكّد بالنّون وهو "استحيين" بياء واحدة هي اللّام ؛ لوجود كثرة الاستعمال فيهما، و إذا ثبت أنّ حذف "اللّام" لعلّة وأنّ المحذوف لكثرة الاستعمال هو العين؛ فلا حاجة إلى دعوى قلب الياء التي هي العين ألفاً؛ لأنّ حذفها لكثرة الاستعمال لا لعلّة، فلا فائدة من تكلف علّة، : "أشار بهذا إلى ردّ قول سيبويه: "لأنّ الياء الأولى تُقلب ألفاً"^(١).

٣- يكتفي حيناً باسم ما اشتهر به وهو اسم أبيه أو لقبه:

قال في الصفات التي تُشتق من الأفعال التي تكون على وزن فَعَلَ (بكسر العين) أو فَعُلَ (بضم العين)، والتي يأتي وصفها على وزن فَعُلَ (بفتح الفاء وسكون العين) كالأصل، يرى ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ الدّوينيّ (ت ٦٤٦هـ)، أن الأوزان الجائزة في هذه الصفات محصورة غالباً في اثنتين من هذه الحركات الثلاث، قال اللقاني: "قال ابن الحاجب: ولا ثالث لهما - جاز إسكانها، والأصل فقط، وإلا فلا يجوز غير الأصل كـ(صُرِدَ وعَنَب)"^(٢).

ومن المواضع الأخرى، قوله في المعنى الأساسي لصيغة (تفاعل)، قال: "والأولى قول ابن الحاجب: "تفاعل" لمشاركة أمرين أو أكثر في أصله، أي: مصدر فِعْلِهِ الثّلاثي صريحاً"^(٣).

وقوله أيضاً أن في كلام ابن الحاجب ما يقتضي تقييد منع لإعلال بـ(الحشو)، إذ قال ابن الحاجب: "فلو ألحقت في غير الآخر لم تخل إمّا أن

(١) الكتاب: ٣/٣٦٤، حاشية اللقاني: ٤٢١-٤٢٢.

(٢) الشافية في علمي التصريف والخط: ٦٠، حاشية اللقاني: ١٥٥.

(٣) الكتاب: ٦٣، حاشية اللقاني: ١٩٧.

تُلْحَقَ متحرّكةً بعدَ فتحةٍ أو غير ذلك؛ فإنَّ أُلْحِقْتُ على الأوّل انقلبت ألفاً، فيزول وجهُ الإلحاق؛ لفوات الحركة فيها؛ فيفوت المعنى الذي من أجله أُلْحِقْتُ وإن أُلْحِقْتُ على الثّاني وجب أن تبقى فلا تكون ألفاً بخلاف الآخر، فإنَّ حركته عارضةٌ غير معتدّ بها في الزّنة^(١).

قوله أيضاً فيما نقله عن ابن عصفور: "وأما ما جاء من: مُنْهَوٍ وَمُنْغَوٍ مِنْ هَوَى بِالْفَتْحِ، إِذَا سَقَطَ، وَغَوَى إِذَا ضَلَّ، حَيْثُ يَرَى ابْنُ عَصْفُور أَنَّهُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَطَاوَعِينَ لـ [أَهْوَيْتَهُ وَأَغْوَيْتَهُ] كـ (أَدْخَلْتُهُ فَاذْخُلْ)، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِيهِمَا شَاذًا"^(٢).

وقال في جواز اجتلابِ همزة الوصل: فقالا في (تتجلى): يجوز أن يقال: (اتّجلى)، قال جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ): "لم يخلق الله همزة وصلٍ في أوّل المضارع، وإنّما يُدْعَمُ هذا النّوعُ في الوصلِ دونَ الابتداء"^(٣).

منه قوله في مسألة (التقسيم)، وتحديدًا كيف يتم فصل الأجناس الكلية إلى أنواعها الفرعية، مثل تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، إذ قال: "ومن ثم قال ابن مالك: التقسيم بـ(الواو) أجودُ منه بـ(أو)، والفرق بين الانفصال الحقيقي والتقسيم غير هيّين"^(٤).

٤- إغفال ذكر أسماء العلماء أو عدم التصريح بأسماء الأعلام:

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاسترأبادي: ٣/٣٩-٤٠، حاشية اللقاني: ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه: ٣/٣٩-٤٠، المصدر نفسه: ٢٠٠-٢٠١.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/٣٠٢، حاشية اللقاني: ٢٨٨.

(٤) الجني الداني في حروف المعاني: ٢٢٩، حاشية اللقاني: ١٣٩.

في بعض المواضع يكتفي اللقاني بعبارات مثل: كما في قول بعضهم، فقول بعضهم، من غير تصريح بأسماء العلماء أو تعيينهم، ومن ذلك قوله في تعليل زيادة التاء أو الحروف في ضمائر الخطاب؛ مثل: (أنتَ، أنتِ، أنتم)؛ إذ ذهب بعض النحويين إلى أنَّ (التاء) في هذه الضمائر زُيدت وأُسندت للدلالة على الجمع أو الخطاب لأنَّ (الواضع) قد لاحظ معنى الجماعة، كما في قوله: "(وزادُوا تاءً) أسندَ (الزيادة) لضمير الجمع، إمَّا لأنَّ الواضع عنده جماعةٌ كما قولُ بعضهم" (١).

ومنه قولهم في مضارع المزيد فيه وهو (أكرمَ)، قال: "فحُذِفَتْ همزُته مِن المُضارعِ، فقول بعضهم: فيه نظرٌ؛ لأنَّ المُضارعَ المجرَّدَ مضمومُ العين ومضارعُ المزيدِ مكسروهُ، والصَّوابُ: التَّمثِيلُ بـ(اضرب) وهمُ فاحشٌ" (٢).

٥- أحياناً يذكر أسماء المذاهب:

قوله في عدد حروف الحلق، قال: "فليسَ الحصرُ في (الستة) اختياراً لمذهبِ الخليل مِن أنَّ حروفَ الحلقِ مُطْلَقاً ستَّةٌ كما تُوهَمُ" (٣).

ومن ذلك أيضاً، قال: "إنَّ مذهبَ البصريين أنَّ (الأمرَ) أصلٌ مأخوذٌ ابتداءً مِن المصدرِ" (٤).

وبناءً على ما تقدّم فإن اللقاني كان كثير الذكر لعلماء اللغة وخاصة الشراح وشعراء العرب، فهذا يدلّ على الأمانة العلميّة وأخلاقه العاليّة، كما يدلّ

(١) حاشية اللقاني: ٢٥٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٢.

(٣) حاشية اللقاني: ١٦٣.

(٤) المصدر نفسه: ٢٦٣.

على كثرة اطلاعه ومكانته العالية، إذ استعان بهم ليؤكد صحة ما جاء به من آراء وأقوال، وكان يذكرهم بعدة طرق، فتارة يذكر الكنية أو اللقب أو من دون ذكرهم، فقد يستعمل عبارة "بعضهم" أو يذكر اسم الكتاب فقط...، وغير ذلك.

الفصل الثاني

أدلة الصناعة عند اللقائي

المبحث الأول: السماع

المبحث الثاني: القياس

المبحث الثالث: العلل الصرفية

الفصل الثاني

أدلة الصناعة عند اللقائي

الدليل في اللغة هو: "ما يُستدلُّ به، والدليل: الدالُّ، وقد دلَّه على الطريق يدُلُّه دلالةً ودلالةً ودلولَةً، والفتح أعلى" ^(١)، وقيل: "هو المرشدُ، ومأ به الإرشادُ" ^(٢).

الدليل في الاصطلاح هو: "عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطراراً" ^(٣)، وقيل: "هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وحقيقة الدليل هو ثبوت الأوسط للأصغر، واندرج الأصغر تحت الأوسط" ^(٤).

وقيل "إن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم والاستعلام طلب العلم، وقيل: "الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار، قال الله تعالى: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا} [سورة البقرة: ١٧]، أي أوقد" ^(٥). فهي الدليل الذي يُستَرشد به إلى المطلوب.

اعتمد اللغويون والنحويون على أدلة أقاموا عليها صرح دراستهم، فكان السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال عماداً لهذه الأدلة؛ إذ عليها التعويل في إثبات الأحكام اللغوية والنحوية وظواهرها واستدلالاتها، وإبانة الأصول اللغوية والنحوية للمفردات والتراكيب، لكن هذه الأدلة قليلة في النحو

(١) الصحاح (د ل ل): ١٦٩٨/٤، وينظر: لسان العرب (د ل ل): ٢٤٨/١١-٢٤٩.

(٢) تاج العروس (د ل ل): ٥٠١/٢٨.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، وينظر: لمع الأدلة: ٨١.

(٤) التعريفات: ١٠٤.

(٥) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

كثيرة في الفقه، لأثرها في إثبات الأحكام الشرعية^(١)، فهي الدليل الذي يُستَرشدُ به إلى المطلوب.

ولكن اختلف علماء العربية في مجال اللغة في عددها، فعقد ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه (الخصائص) باباً أصولياً محكماً بعنوان (باب في تعارض السماع والقياس، وتناصف منه كلام العرب من حيث ملاءمته بالسماع والقياس، وقواعد الترجيح عند التعارض)، قسم فيه أحكام كلام العرب اللغوية بناءً على علاقتها بالسماع والقياس إلى أربعة أضرب رئيسة: الأول: ما يطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا الضرب يمثل غاية اللغة البلاغية والمنهجية، والثاني: ما يطرد في القياس ويشذ في الاستعمال، والثالث: ما يطرد في الاستعمال ويشذ في القياس، والرابع: ما يشذ في القياس والاستعمال جميعاً^(٢)، كما وافقه في ذلك ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في عددها إلا أنه لم يذكر الإجماع وذكر استصحاب الحال، كذلك اصطلح بتسمية السماع بمصطلح (النقل)، كما في قوله: "أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب الحال"^(٣)، "فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع"^(٤)، فعلق عليه السيوطي (ت ٩١١ هـ) بقوله: "فكانه لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم، وقد تحصل مما ذكره أربعة"^(٥).

(١) يُنظر: أمالي ابن الحاجب (أهمية الكتاب وقيمه: الإيضاح في شرح المفصل): ٥٩/١.

(٢) يُنظر: الخصائص: ٤٥/١-٤٦.

(٣) الإعراب في جدل الإعراب: ٤٥، لمع الأدلة: ٨١.

(٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٢٢.

(٥) المصدر نفسه: ٢٢.

وأما السيوطي (ت ٩١١ هـ) فهي عنده أربعة: "سماع وقياس وإجماع واستصحاب الحال"^(١)، وهذا ما اتفق عليه علماء اللغة، وقال: "وكل من الإجماع والقياس لا بدّ له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك، ودونها الاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل"^(٢)، أما ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) فقال: "وأهل هذه الصناعة استخرجوه من كلام الله تعالى والكلام الفصيح، والطريق الذي استخرجوه به طريقان: السماع والقياس، فالسماع بالتتبع والتصفح، والقياس بحمل شيء على شيء لضرب من الشبه"^(٣)، وزاد ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) على هذه الأدلة دليلاً خامساً، وهو العلة، قال: "هو الذي عناه أبو بكر بقوله: قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عُدّ بعضها لم تكن علة"^(٤).

وعلى الرغم من أن اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) قد اعتمد على السماع بنسبة أقل مقارنة بكثرة اعتماده على القياس والتعليل الصرفي في إثبات أحكامه، إلا أننا سنعرض لهذه الأدلة تباعاً وفقاً لترتيبها الأصولي عند النحويين، إذ يُمثل السماع أصل الأدلة والركيزة الأولى التي ينهض عليها القياس، وسنقف على تفصيل هذه الأدلة عنده كما يأتي:

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٢١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٢.

(٣) شرح المقدمة المحسبة: ١ / ٨٩-٩٠.

(٤) الخصائص: ١ / ١٦١.

المبحث الأول

السمع

السمعُ في اللغة: قال أبو منصور الأزهرى (٣٧٠هـ): "اسمُ ما استلذَّت الأذنُ من صوتٍ حسنٍ، والسمعُ أيضًا: ما سمِعتَ بهِ فشاغَ وتكلمَ بهِ، والسمِعتان: الأذنان من كل ذي سمعٍ"^(١)، وقال أيضًا ابن منظور (٧١١هـ): "وكل ما التذته الأذن من صوتٍ حسنٍ سمعٌ"^(٢).

السمعُ في الاصطلاح: سماه ابن الأنباري (٥٧٧هـ) ب(النقل)، فقال: "فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"^(٣)، ما يفهم من تعريف ابن الأنباري (٥٧٧هـ) أنه لابد أن يكون النص المنقول، عربيًا خالصًا، لم تتداخل اللغات الأخرى فيها، فصيحًا، صحة النقل^(٤)، فقد أورد عددًا من الفصول في نقل التواتر والآحاد وشروط وعدالة الناقل للنص اللغوي.

كذلك أشار إلى جزء مهم، هو أن يكون المنقول مطردًا [كثيرًا]، فإذا كان قليلًا فلا يُعدّ نقلًا، إذ قال: "فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم، كالجزم ب(لن) والنصب ب(لم)، فُرى في الشواذ:

(١) تهذيب اللغة (س م ع): ١٢٣/٢، وينظر: لسان العرب (س م ع): ١٦٥/٨.

(٢) لسان العرب (س م ع): ١٦٥/٨.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، وينظر: لمع الأدلة: ٨١.

(٤) ينظر: لمع الأدلة: ٨٤-٩٠.

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء^(١)، ولم تُذكر هذه القراءة في كتب القراءات المتواترة ك(النشر في القراءات العشر) لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)؛ لأنها من القراءات الشاذة، أي التي لم ينقلها عدد كبير من الرواة، الذين ليس من الممكن تواطؤهم على الكذب، ولم تتوافر فيها شروط القبول كصحة السند وموافقة الرسم العثماني وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية، ولكنها وردت في كتب التفسير فقط ك(كتاب الكشف) على سبيل الحكاية.

وكالجر بـ(لَعَلَّ) كما في^(٢):

لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٣)

أما السيوطي (ت ٩١١هـ) فقد اختلف عنه فسماه (السماع)، فعرفه فقال: "أنه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه (ﷺ)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت

(١) أشار الزمخشري في كتابه الكشف: ٧٧٠/٤، أن القراءة إلى أبي جعفر المنصور، وقالوا: لعله بين الحاء وأشبعها في مخرجها، فظنّ السامع أنه فتحها، ويُنظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: ٤٠١/٢.

(٢) عجز البيت لكعب بن سعد الغنوي، وصدر البيت: فقلتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً وقد رواه بعضهم "لعل أبي المغوار" بفتح اللام الثانية من "لعل" وجر الاسم، ورواه بعضهم كذلك، ولكن بكسر اللام الثانية من "لعل"، وقد روي "أبا وأبي" بالنصب والجر، فلا يصلح أن يكون شاهداً قطعاً، الأصمعيات: ٩٦.

(٣) لمع الأدلة: ٨١-٨٢.

الأسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم، أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كل منها من الثبوت^(١).

واختلف أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) مع السيوطي (ت ٩١١هـ) في التسمية إلا أنهما لم يختلفا فيما يتضمن- السماع أو النقل - عندهما، فهو يشمل: القرآن الكريم وحديث رسول الله (ﷺ) وكلام العرب، أما الشرط الذي يجمع هذه الثلاثة ويجب توافره فهو ثبوت السند فيمن سَمِعَ منهم أو نُقِلَ عنهم.

ويُعدّ السماع أحد أهم أدلة الصناعة عند علماء اللغة، بل هو أصلها الأول الذي بُنيت عليه القواعد النحوية والصرفية، إذ اعتمد اللغويون في تقعيد اللغة العربية على ما نُقِلَ عَنِ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ نَقْلًا صَحِيحًا، وَعَدُّوا ذَلِكَ الْمَرْجِعَ الْأَعْلَى فِي الْاسْتِدْلَالِ، قَبْلَ الْقِيَاسِ وَسَائِرِ الْأَدْلَةِ، إِذِ السَّمَاعُ الْمَادَّةُ الْأَسَاسِيَّةُ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا الْقِيَاسُ.

قسّم ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) "النقل" على قسمين: متواتر وآحاد، فـ"التواتر": هو ما نقله جمعٌ كثيرٌ يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، كالقرآن الكريم، وما تواتر من السنة، وكلام العرب، وقد اتفق العلماء على كونه دليلاً؛ لكنهم اختلفوا في نوع العلم الذي يُفيد.

فذهب أكثرهم إلى أن خبر التواتر يُفيد العلم الضروري، وهو العلم الذي يحصل للنفس ابتداءً مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا اسْتِدْلَالٍ، كَالْعِلْمِ الْحَاصِلِ بِالْحَوَاسِ الْخَمْسِ: السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَالْمَسِّ، وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ النَّفْسَ إِذَا تَلَقَّتِ الْخَبَرَ مِنْ عَدَدٍ كَبِيرٍ يَمْتَنِعُ عَادَةً اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ، حَصَلَ لَهَا الْعِلْمُ مُبَاشَرَةً،

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٩.

من غير حاجة إلى ترتيب مقدمات أو استدلال عقلي، فكانت درجة العلم به
تضاهي الدرك الحسي المباشر.

وذهب آخرون إلى أن خبر التواتر يُفيد العلم النظري لا الضروري،
وعللوا ذلك بأن حصول العلم به متوقفٌ على نظرٍ عقلي، يتمثل في ملاحظة
عدد الناقلين، واستحالة اتفاقهم على الكذب، ثم الانتقال من ذلك إلى الحكم
بصدق الخبر، فكان بينه وبين النظر ارتباط، بخلاف العلم الحسي الذي لا
يتوسط هذا الاعتبار^(١).

واختلف العلماء في شروط نقل التواتر، الذي يشمل: القرآن الكريم،
وكلام نبيه (ﷺ)، وكلام العرب، فقد ذهب أكثر العلماء وهو الرأي الراجح؛ إلى
أن شرط التواتر ليس تعيين عددٍ مخصوص من الناقلين، وإنما بلوغهم حدًّا
يُمْتَنِعُ في العادة تواطؤهم على الكذب، كَنَقْلَةِ لغة القرآن، وما تواتر من السنة،
وكلام العرب، فحصل العلم بصدق الخبر.

وخالف في ذلك بعض العلماء، فذهب قوم إلى أن شرط التواتر بلوغ عدد
النقلة سبعة، وذهب آخرون إلى أربعين، وقال بعضهم: اثنا عشر، وقال
آخرون: خمسة، غير أن ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) رجح القول الأول، وهو عدم
اشتراط عدد معين، لأن المقصود من التواتر حصول العلم باستحالة الكذب، لا
تحقق عددٍ مخصوص.

وأما تعيين تلك الأعداد، فإنما اعتمد أصحابها على وقائع وقصص وردت
مقترنة بهذه الأعداد، من غير أن يكون بينها وبين إفادة خبر التواتر للعلم سبب

(١) ينظر: لمع الأدلة: ٨٣-٨٤.

عقلي، وإنما هو مجرد اقتران اتفاقي، فلا يصلح أن يكون حجةً في تحديد شرط التواتر^(١).

اعتمد علماء اللغة معاييرَ جغرافيةً واجتماعيةً صارمةً؛ لضبط حجية السماع ومنهم الفارابي، إذ جعل (العزلة عن الآخر) شرطاً لصحة المنقول اللساني ففي رؤيته، يُعد سكان البراري القاطنون في أواسط البلاد هم المرجعية الأسمى للسماع، لكونهم أبعد الناس عن مخالطة الأمم الأخرى، مما حفظ ألسنتهم من الفساد اللساني الذي قد يطرأ نتيجة التجارة أو المجاورة، ومن هذا المنطلق؛ نقد الفارابي السماع من أهل المدن (الأمصار) أو القبائل التي تسكن الأطراف، معللاً ذلك بأن مخالطتهم للأجانب تُكسبهم لغات غريبة تُضعف طواعية ألسنتهم للغتهم الأصلية، وتجعل كلامهم مشوباً بالفساد الذي لا يصلح لبناء القواعد العلمية عليه، وبهذا يكون السماع الذي يُعتمدُ به، يؤخذ من قبائل كانت تمثل الذروة في الفصاحة، مثل قبائل: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وطيء، لكونهم الأبعد عن لغات الحبشة والهند والفرس والروم، مما حفظ لغتهم في صورتها المعيارية الأولى، ولا يؤخذ من سكان المدن "الأمصار" أو سكان الأطراف والمناطق الحدودية؛ لتعرض لغتهم لـ "الفساد اللساني" الناتج عن مخالطة الأجانب، مما أدى إلى دخول اللحن وقبح الألفاظ في كلامهم، فسقط حجية الاحتجاج بسماعهم في بناء القواعد الكلية؛ لأن ألسنتهم لم تعد مطوعة للغة الفصحى، بل تداخلت معها لغات أهل الشام ومصر وغيرهم^(٢).

يتّضح مما سبق أن السماع عند القدماء لم يكن مجرد وسيلة لنقل اللغة، بل كان أصلاً منهجياً حاكماً لبقية أدلة الصناعة، إذ به تُستنبط القواعد، وعليه

(١) لمع الأدلة: ٨٤-٨٥.

(٢) ينظر: كتاب الحروف: ١٤٥-١٤٨.

يُقاس غيره، وبه تُضبط حدود القياس والتعليل، وقد أدى هذا التصوّر إلى إقرار التكامل بين السماع والقياس، فلا يُعارض القياس المطّرد بثبوت السماع وحده متى صحّ التعليل وقام الدليل على اعتباره، إذ العبرة بالجمع بين الأصول المرعية في الصناعة دون إلغاء أحدهما بالآخر .

يُعدّ هذا التأسيس مدخلاً مناسباً لفهم مناهج الشّراح والمتأخرين، ومنهم ناصر الدين اللقاني، الذين ساروا على تقديم السماع في مواضع الاحتجاج، ثم أعقبوه بالقياس والتعليل، مع مراعاة ما ثبت نقله عن العرب.

أولاً: القرآن الكريم وقراءته:

أ- القرآن الكريم:

اهتم اللقاني بالشاهد القرآني في كتابه، إذ كثرَ الشاهدُ القرآني في موضوعاته، ويُلاحظ من استشهاد اللقاني بالشواهد القرآنية عدة أمور، منها:

١- كان يوردُ جزءاً من الآية القرآنية، ومن ذلك استشهاده على أن استعمال صيغة (أَفْعَل) في بعض الأفعال لا يكون بالضرورة لغرض التعدية، بل قد يرِدُ بمعنى الفعل المجرّد، لبيان ما يلي الفعل أو لتوضيح حالة معينة، كالفرق بين الامتلاء المدلول عليه بـ(شُغِل) وتلك المدلول عليها بـ(أُشْغِل)، مستعملًا لفظة (واعلم) للتبنيه لغموض المسألة ومخالفتها للغالب في كون الصيغة لتعدية القاصر، ومثل لذلك بالفعل (أَكَبَّ)، إذ قال: " فالامتلاء المدلول عليه بـ(شُغِل) دون الامتلاء المدلول عليه بـ(أُشْغِل)، إنّما عبّرَ بهذه الصيغة إشارة إلى الاهتمام وإلقاء البال إلى ما يرِدُ بعدها؛ لاحتياجه إلى تنبّه؛ لغموضه ومخالفته للغالب على (أَفْعَل) من كونها لتعدية القاصر، أي: فَعَلَ المجرّد، (فَيْصِرُ)، أي: " أفعل " المنقول إليه، " فأكَبَّ "، أي: فاستلقى على وجهه، ومنه:

﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
 ﴿[الملك: ٢٢] والتَّصْرِيحُ بقوله بعده: [على وَجْهِهِ] زيادةً توضيحٍ [وإظهاراً] لبشاعة هذه الحالة^(١)، وأيضاً استشهاده في تنوع الفعل "جَعَلَ" بتنوع معناه المراد في السياق، ومنْ أبرز أوجهه:

- بمعنى (خَلَقَ) وفي هذه الحالة يكتفي الفعل بمفعول به واحد (فعل متعدٍ لواحد)، إذ قال: "مثلُ المعنى المعبر عنه بـ(خَلَقَ) وهو أوجدَ، فيتعدَّى إلى واحدٍ نحو: ﴿الحمد لله الَّذِي خلق السموات والأرض وجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] مِنْ أَنْ (جَعَلَ) يَرُدُّ بمعنى (خَلَقَ) كلامٌ ظاهريٌّ"^(٢).

- بمعنى (صَيَّرَ) ويفيد هنا تحويل الشيء مِنْ حالٍ إلى حالٍ أخرى، وفي هذا الوجه يتعدى الفعل لمفعولين، كما في قوله: "(وصَيَّرَ) وهو: حَوَّلَ مِنْ حالٍ إلى حالٍ؛ فيتعدَّى إلى اثنين"^(٣)، نحو: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُودًا إِلَّا كَبِيرَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٨].

ومنه أيضاً في أثر حرف الباء في تحديد المقصور عليه؛ إذ قال: "ودخول الباء على المقصور عليه كما هنا استعمالٌ صحيحٌ، وإن كان الشائع دخولها على المقصور عليه"^(٤)، كما في: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [آل عمران: ٧٤]، ومنه أيضاً قوله في أن الفعل "رَجَعَ" مخففة الجيم،

(١) حاشية اللقاني: ١٨٥.

(٢) يُنظر: لسان العرب: ١١/١٢١، يُنظر: حاشية اللقاني: ١٥١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١١/١٢١، المصدر نفسه: ١٥١.

(٤) حاشية اللقاني: ٢٠٣.

يتعدى إلى مفعول به بنفسه دون الحاجة إلى التعدي بالهمزة أو التضعيف، إذ قال: "[رَجَعَ] مخَفَّفُ الجيم؛ لأنه يتعدى بنفسه"^(١)، ومنه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، والمفعول به هو ياء المتكلم محذوفة للرسم القرآني^(٢).

وكذلك استشهاده في أن الهمزة والتضعيف إذا دخلتا على الفعل فإنها تغير معناه، إذ قال: "[وَأَمَّا فِي الهمزة والتضعيف فلا بُدَّ مِنَ التَّغْيِيرِ] يعني: إذا كانتا للتَّعْدِيَةِ، وإلا فلا يلزم التَّغْيِيرُ كما في: "(أسرى وسرى) و (أبشر وبشر) ومنه: ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى: ٢٣]، والسرُّ في وجوب التَّغْيِيرِ أَنَّ (فَعَلَ) لحصول الأثر، و(أفعلَ وفعلَ) للتأثير، وهو إيجاد التأثير في الغير، والإيجاد هو التَّصْيِيرُ المذكور، وصنيعه لا يقتضي سوى اشتراك (أفعلَ وفعلَ) في التَّغْيِيرِ"^(٣).

٢- كان في بعض الأحيان يورد من الآية كلمتين، كما في استشهاده في المعنى اللغوي الذي جاءت به كلمة (وَفَرَ) وهو الكمال والكثرة التي بلغت منتهاها، إذ قال: "[الوافرة] الكاملة، أخذاً من (وَفَرَ) اللازم أي: كَمَلَ، لا من

(١) حاشية اللقاني: ٢١١.

(٢) يُنظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٥٤٥/٦.

(٣) حاشية اللقاني: ٢٣٧.

[وَفَرَهُ] أي: أكمله^(١)، كما في: ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

ومن ذلك أيضًا، في تفسير المعنى اللغوي لكلمة (مَكْنُون)، إذ قال: "و[مَكْنُون] مِنْ [كَنَّهُ] سَتَرَهُ سِتْرًا مَعْنَوِيًّا، مِنْ السَّتْرِ الْحَسِّي، فَأَكْنَهُ"^(٢)، كما في: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٧٤].

ومنه استشهاده لبيان المعنى اللغوي لكلمة (عفا) الواردة وهو كَثُرَ وزاد لا دَرَسَ وانمَحى وأزِيل، فقال: "نَحْوُ: عَافَاكَ اللَّهُ وَأَعْفَاكَ، [أَعْفَاكَ] لِلتَّعْدِيَةِ، أَي: جَعَلَكَ عَافِيًّا، أَي: كَثِيرَ الْقُوَّةِ، مِنْ عَافَا الشَّيْءُ كَثُرَ، ومنه: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥]، لا من عفا: دَرَسَ"^(٣).

وقوله في الفعل المضارع إذا سبق بـ(لو) نقل معناه من الحال أو الاستقبال إلى الماضي، إذ قال: "ومثله: المضارع في سياق (لو) كقوله تعالى: ﴿وَاَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]، [نَقَلْتُ مَعْنَاهُ] وهو الحصول في الحال أو الاستقبال [إِلَى الْمَضِيِّ]، أي: الحصول فيما مضى"^(٤).

(١) حاشية اللقاني: ٧٩.

(٢) المصدر نفسه: ٨٧.

(٣) المصدر نفسه: ١٩١.

(٤) المصدر نفسه: ٢٤٨.

واستشهد أيضًا؛ للدلالة على وقوع (المجاز بالحذف) أو (مجاز النقصان) في اللغة العربية، إذ قال: "وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ مَجَازًا، أَيْ: مَرَسَلًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، نَعَمْ هُوَ مَجَازٌ بِالنَّقْصَانِ"^(١)، مثل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْغَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢].

وقوله في إثبات أن (زاد) يتعدى إلى مفعولين وليس إلى مفعول واحد، كما في قوله: "يقال: [زَادَ الشَّيْءُ] ومعناه: [ازداد]، [وزادَهُ غَيْرُهُ] جعله مزدادًا، وظاهرُ عبارته أَنَّ تَعْدِيَهُ إِلَى وَاحِدٍ فَقَطْ، [وَإِطْبَاقُ] الْمَعْرِبِينَ - عَلَى أَنَّ (إِيمَانًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، إذ يُعْرَبُ الْفِعْلُ (زاد) هنا بأنه من الأفعال التي تنصب مفعولين (هَاءُ الضمير) في (زادتهم) هو المفعول به الأول، وتكون كلمة (إِيمَانًا)، لها وجان إعرابيان في هذه الآية إما مفعولًا به ثانيًا منصوبًا، أو تمييزًا منصوبًا للنسبة^(٢).

استشهد اللقاني بكلمة واحدة من الآية القرآنية، مثال ذلك في حرف الإبدال (الألف) الذي يُبَدَّلُ مِنْ أَرْبَعَةِ حُرُوفٍ مِنْهَا النُّونُ الْخَفِيفَةُ، إِذْ قَالَ: "و(الْأَلْفُ) تُبَدَّلُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: النُّونُ الْخَفِيفَةُ"^(٣)، نحو: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَنْسِفَنَّ بِالْأَنفِيسِ﴾ [العلق: ١٥].

٣- كان كثيرًا ما ينبه على الآيات القرآنية، في الأعم الأغلب، عند ورودها بقوله: (قال تعالى) (كقوله تعالى) (في قوله تعالى)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي

(١) حاشية اللقاني: ٢٨٠.

(٢) يُنْظَرُ: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٥٢٧/٣، حاشية اللقاني: ٣٧٦.

(٣) حاشية اللقاني: ٣٦٦.

لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴿يوسف: ١٣﴾، إذ استدل بهذه الآية الكريمة على أن الحزن قد وقع قبل الذهاب فعلاً، ومما يؤكد ذلك أن إسناد الفعل (يحرني) يبين أن التقدير بكلمة محذوفة (مثل: أعزم أن أشرحه) تقدير غير ضروري؛ لأن السياق يستقيم بدونه، ولأن ما كان له حضور في ذهن يُغني عن تقدير ما ليس بمتذكر وهذا يؤيد قول اللقاني: "(سَنَحَ لِي أَنْ أَشْرَحَهُ) فاعل (سنح) لتأويله بـ(شرحه) على حذف مضاف، أي: ظهر لي [عزم] أَنْ أَشْرَحَهُ؛ إذ الفعل الموجود كـ(السُّنُوح)، أي: الظهور يستحيل وجوده مِنْ فاعلٍ معدومٍ وقت وجود الفعل كـ(الشرح) وقد صرحوا بنظيره في عندي أَنَّ هذا التَّقدير غير ضروري، لَأَنَّ الشَّيْءَ لَهُ وَجُودٌ فِي الذَّهْنِ كَمَا لَهُ وَجُودٌ فِي الْعَيْنِ، وَالْفِعْلُ الْمُسْنَدُ هُنَا وَفِي الْآيَةِ يَصَحُّ إِسْنَادُهُ إِلَى الذَّهْنِيِّ كَالْعَيْنِيِّ" (١).

ومنه دخول اللام على المفعول به (الناس)؛ لتقوية الربط بين الفعل (اقترب) والمفعول المتأخر (الناس)؛ إذ قال: "وتعلّق كلّ من قوله: "من اللفظ وصعابه" بـ(يُذَلِّل) زيادة في الرّبط كما نصّوا عليه" (٢)، في قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١]، فأصل الكلام: اقْتَرَبَ حِسَابُ النَّاسِ.

كذلك مجيئها فيمن هو واضع أصل اللغة، واستشهد بعض العلماء بقولهم أنه الدليل الصحيح على أن اللغة هي من عند الله (وحي وتوقيف)، بقوله: "والدليل الصحيح قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى

(١) حاشية اللقاني: ٨٥.

(٢) المصدر نفسه: ٨٦.

الْمَلَانِكَةُ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿البقرة: ٣١﴾، أي: الكلمات كلها؛ إذ كل اسم منها لغة^(١).

وجاء قوله تعالى شاهداً على مسألة التعاطف بـ(أو) في سياق النفي، قال "وفي سياق النفي كقولك: (لا تشتتم زيداً أو عمراً أو بكرّاً أو أحدهم) تريد واحداً منهم، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، وكقولك: (لا تُعطِ هذا الدينار زيداً أو عمراً بل لهما معاً)، أي: لا تُعطِ أحدهما منفرداً"^(٢).

في موضع آخر، استشهد اللقاني بقوله تعالى؛ لبيان مسألة مهمة، وهي أن أسلوب الاستثناء هو وسيلة دقيقة لحصر القاعدة وقصرها على شيء محدد "إيجاباً وسلباً"، فكما أن الآية قصرت المجادلة على (التي هي أحسن) ثم استثنت حالة (الذين ظلموا)، فإن الشارح استعمل نفس الأسلوب ليقصر حروف الزيادة على [سألتمونيها] ثم يستثني حالات (الإلحاق والتضعيف)، كقوله: "الحروف المزيّدة لا تكون في حالة من غير حروف [سألتمونيها] إلا في الإلحاق والتضعيف، وقس على هذا نحوه"^(٣).

مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

(١) حاشية اللقاني: ١١٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٥.

(٣) المصدر نفسه: ١٨١.

وذكر في كون (باء التعدية) إذا دخلت على الفعل فينصب مفعولاً به، فإنها لا تغير معناه كما حصل في (الهمزة والتضعيف) بل يبقى الفعل كما هو، إذ قال: "والباء تُقيدُ صدره عن المجرور، فلا تغيير في معنى الفعل كما لا يخفى، فإن قلت: كيف المبرّد في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، قلت: قال الرّضي: [الباء] عنده في ذلك للتأكيد" (١).

وآخر ما استشهد به بما يتضمن حالة البدء بـ (إلى قوله تعالى)، في مسألة (المهموز) قال: "إن كان المهموز مضاعفاً فحكمه كحكم المضاعف غير المهموز، (نحو: وأمر) (٢)، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا ۖ نَحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ [طه: ١٣٢].

٤- في موضع واحد وجدته، يقدم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني في أثناء شرحه، هذا الترتيب ليس تقليلاً من شأن القرآن الكريم، بل يعود لقاعدة منهجية في التعليم والاحتجاج اللغوي، تقوم على أن الشعر يُمثّل (أصل الوضع اللغوي) ومستودع لغة العرب وديوانها، بينما يُساق القرآن الكريم لبيان (كمال الاستعمال) الإعجازي البلاغي، وهذا التأصيل المنهجي يضرب بجذوره في أمهات كتب أصول النحو؛ إذ يُقرر ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه (الخصائص) في (باب القول على لغة العرب)، أن تقديم لسان العرب وشعرها إنما المراد به إثبات أصل الوضع اللغوي الذي علّمت به مخارج الحروف وتصرف الأبنية (٣)، وهو

(١) حاشية اللقاني: ٢٣٦.

(٢) المصدر نفسه: ٤٢٧-٤٢٨.

(٣) يُنظر: الخصائص: ١/٣٩٥-٤٠٢.

ما أيده السيوطي (ت ٩١١ هـ) مؤكداً أن تقديم الشاهد الشعري في التقعيد والتعليم إنما هو لبيان أصل رتبة اللفظة وموضعها الفطري عند العرب؛ لأن كمال الاستعمال لا يُعرف وجهه ولا يتبين إعجازه إلا بعد استقرار أصل الوضع المأخوذ من كلام العرب^(١)، وما اعتمده اللقاني هنا مبدأ أن الشعر هو (ديوان العرب) ومستودع لغتها الخام، فالشعر يُساق هنا لبيان (أصل الوضع اللغوي) للقاعدة، بينما يُساق القرآن الكريم لبيان (كمال الاستعمال) فالتقديم هنا تقديم (الأصل اللغوي) للتمهيد لفهم (الإعجاز القرآني)، ومن ذلك في مسألة (لنعت الكاشف لحقيقة المنعوت)، إذ قال: "هذا هو النعت الذي يُقصدُ به الكشفُ عن معنى المنعوت كما ذكره أهل المعاني"^(٢)، ومثّلوه بقوله^(٣):

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ - نَّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا • إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا • وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩-٢١]، ووَدِدْتُ الإشارة إلى أن اللقاني استعمل عبارة (ومنه قوله تعالى) بعد البيت الشعري، وهذه (الواو) تُسمى عند العلماء (واو الاستشهاد للمناسبة)، وهي تدل على أن ما ثبت في لغة العرب (شعرها) له نظير وشبه في القرآن الكريم، مما يؤكد وحدة اللسان العربي.

٥- يلجأ في بعض الأحيان إلى الاستشهاد بأكثر من آية على المسألة الواحدة، وقد أوضح هذا في كيفية استعمال المثل في اللغة العربية، وتحديدًا في سياق (ضرب الأمثال)، قال: "فإن قلت: المثل كلامٌ شَبَّهَ مَضْرِبُهُ بِمُورِدِهِ،

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله: ٥٢/١-٥٨.

(٢) حاشية اللقاني: ١٤٦.

(٣) من بحر المنسرح، وقائله: أوس بن حجر، يرثي فضالة بن شريك، الكامل في اللغة والأدب للمبرد: ٣٢/٤.

و(كذا) كناية عن مركّب تارة كما في: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، وعن مفردٍ أخرى كما في: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: ١١٢]، وفي هذا التقسيم لا يصحُّ جعلُ (كذا) بيانًا ولا بدلًا، ولا جعلُ (مثلاً) حالًا، قلتُ: يُطْلَقُ (المثل) تارةً على ما ذكرتُ وأخرى على الشيء المشبّه، وهو المرادُ به في نحوِ هذا التركيب^(١).

وبرزت هذه الحالة بشكل واضح وكبير، عندما استشهد اللقاني بأكثر من آية لبيان الخلاف في دلالة الصيغ الصرفية (المختلفة في صياغتها) للمعنى بين (فَعَلَ أَفْعَلَ)، إذ يرى فريق أن (نَزَلَ) تفيد التّكثير والتّدرج و(أَنْزَلَ) تفيد الجمع، بينما استدلّ المحققون بآية سورة الفرقان (٣٢) على أن صيغة (نَزَلَ) قد تأتي بمعنى الإنزال جملة واحدة، مما يكسر قاعدة اختصاصها بالتدرّج، إذ قال: "أَنَّ (فَعَلَ) يدلُّ عليه [يقصد التّكثير] دُونَ (أَفْعَلَ)، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ - لَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ التّكثيرِ؛ بَلْ لِأَنَّهُ لِمَا هُوَ أَعْمُ مِنْهُ وَمِنْ التّكثيرِ، فَمِنْ ثَمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: ١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان: ٣]، وَهِيَ أَنْزَلُهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَهَذَا قَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَقِيلَ: إِنَّهُمَا سِوَاءٌ فِي عَدَمِ الدَّلَالَةِ عَلَى التّكثيرِ؛ تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ

(١) حاشية اللقاني: ١٥٩-١٦٠.

لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ [الفرقان: ٣٢]: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]، إشارة إلى قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۖ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وقول بعض مَنْ كَتَبَ على هذا المحلِّ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ صَنِيعِ الشَّارِحِ هَاهُنَا مَعَ مساعدةٍ سابقِهِ استواءُ [فَعَلَ وَأَفْعَلَ] في عدم الدَّلَالَةِ على التَّكْثِيرِ ^(١)، وهذا الرأي هو ما اختاره التفتازاني؛ إذ يرى أن صيغة (أَفْعَلَ) مثل كلمة (الإنزال) وصيغة (فَعَلَ) مثل كلمة (التنزيل) لهما نفس المعنى تمامًا، ولا فرق بينهما في اللغة؛ ولكن اللقائي اعترض على هذا الرأي؛ مبينًا أن صيغة التضعيف (فَعَلَ) تقتضي بذاتها التدرج والتكثير، بينما صيغة الهمزة (أَفْعَلَ) تدل على أصل الصدور والوقوع دفعة واحدة من دون التفات لتكرار أو تراخٍ.

ومنها في مسألة (إبدال الهمزة وترتيب الإعلال) أو (قلب الهمزة ياءً) لم يكتفِ اللقائي بذكر علة قلب الهمزة ياءً في نحو "أَيَّمة"، بل انتقل إلى القرآن الكريم جامعًا بين شاهدين مختلفين في الموضع ومتحدين في العلة الصرفية:

- الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ۚ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، أصلها: [أُؤْتِمِنَ] بهمزتين، القرآن عند البدء بها يقول: [أُؤْتِمِنَ]، فقلب الهمزة واوًا، طلبًا للتخفيف.

(١) حاشية اللقائي: ٢٣٧-٢٣٨.

- الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا • آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٥-٩٦]، أصلها: [أتوني] بهمزتين، القرآن قلب الثانية ألفاً فصارت [آتوني]، وهذه قاعدة مطردة وثابتة.

وقد وصف اللقاني هذه الأدلة بقوله: (وهي واضحة)^(١)؛ لبيان أن السماع القرآني المتعدد هو الحاكم على القواعد القياسية، فاللقاني جاء بهاتين الآيتين ليوضح أن الإعلال هو الأسبق عند العرب وفي القرآن الكريم قبل أي مسألة صرفية أخرى فهنا قدم الإعلال على الإدغام.

ب-القراءات القرآنية:

القراءات في الاصطلاح: حَدُّ ابْنِ الْجَزِيِّ ت(٥٨٣٣): "علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة، خرج النحو واللغة والتفسير وما أشبه ذلك، والمقرئ العالم بها وراها مشافهة، فلو حفظ "التيسير" مثلاً ليس له أن يقرئ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة"^(٢).

يُعد علم القراءات من العلوم المتصلة اتصالاً وثيقاً بالقرآن الكريم، إذ يُعنى ببيان وجوه أدائه كما نُقلت عن النبي (ﷺ) نقلاً صحيحاً، ويكشف عن سعة اللسان العربي وتنوع أساليبه، ويؤدي أثراً مهماً في فهم الدلالة القرآنية وتوجيهها، فضلاً عن أثره في العلوم العربية المختلفة، ويظهر من خلال تتبع موضوع القراءات في حاشية اللقاني أنه لا يتعامل معها بوصفها قرآناً من حيث

(١) حاشية اللقاني: ٤٣٣.

(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ٩.

التلاوة والرواية، وإنما بوصفها شواهد لغوية تُسهم في بيان الظواهر الصرفية والنحوية، فهو لا يذكر أسانيد القراءات، ولا يرجّح بينهما، وإنما يوردها للاستدلال اللغوي، واللحاني لم يذكر عددًا كبيرًا من القراءات في كتابه بل ذكر عددًا قليلًا، ومنهجها فيها:

١- لا يهتم بتحديد أسماء القراء، بل يكتفي بعبارة (قراءة بعضهم) و(قراءة) لتركيز الانتباه على الظاهرة اللغوية، كقوله: "احترار عن [النونين]، فإنّ التّخفيف فيهما بحذف أحدهما قليل" ^(١) كقراءة بعضهم: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥]، بضمّ اللّام وفتح التّاء من (الملائكة) ^(٢)، وقراءة: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الانبياء: ٨٨]، بسكون الياء ^(٣).

٢- انتقل اللحاني من منهج الإبهام المعتاد إلى منهج التصريح بأسماء أعلام القراء عدة أمثال (عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي عبلة) عند

(١) حاشية اللحاني: ٢٨٧.

(٢) ذلك ما رواه ابن كثير وأهل مكة: "وُنَزِّلَ الْمَلَائِكَةُ"، وكذلك روى خارجة عن أبي عمرو، قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون محمولاً على أنه أراد: وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ، إلا أنه حذف النون الثانية التي هي فاء فعل نَزَّلَ؛ لالتقاء النونين استخفافاً، وشبهها بما حذف من أحد المثليين. يُنظر: المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني: ١٢٠/٢.

(٣) اختلف في قراءتها، فابن عامر وأبو بكر بحذف إحدى النونين وتشديد الجيم، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف، وقد طعن فيها لمنع الإدغام في المشدد، وأجيب عنه بأجوبة أحسنها كما في الدر أن الأصل (ننجي) بنونين مضمومة مفتوحة مع تشديد الجيم، فاستثقل توالي المثليين فحذفت الثانية كما حذفت في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥]، والباقون بضم النون الأولى وسكون الثانية، وتخفيف الجيم من (أنجي).

الاستشهاد، وذلك عند مناقشة خلاف لغوي (يُسمى بحث) حول كلمة (مَوْدُوعٌ) التي وردت في الشعر العربي، فهو لم يورد القراءة لعرض أوجه التلاوة، بل وظّفها بوصفها شاهداً أصيلاً يرفع صفة الضرورة عن الألفاظ، مُحصناً رأيه بذكر أعلام القراء ليوثق استعمالاً لغوياً كاد يُهمَل لولا وروده في النص القرآني، إذ قال: "لعلَّ وجهه أنَّ الضَّرورة هي: الإلجاء، و[إيقاع] (مودع) في البيت لم يدعُ إليه وزنٌ ولا قافية؛ لأنَّ (متروكاً) يُفِيدُ معناه ووزنه، فإنَّ كان الأمر ذلك، فجوابه أنَّ الشَّعرَ مَظِنَّةُ الضَّرورة؛ وإنَّ تَخَلَّفَتِ المَظِنَّةُ، ولو أورد هذا البحث في "ودع" لكانَ وجيهاً"^(١)؛ لأنَّه قرأ به عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي عبله"^(٢)، قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣].

٣- جاء بالقراءة أداة لضبط بنية الكلمة ووزنها؛ أي تستعمل القراءة لترجيح أصل اشتقاقي معين للكلمة، كما في: "و(أَزَرَ) على وزنِ (ضَرَبَ)"^(٣)، وهي قراءة ابن ذكوان^(٤)،

في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي

(١) حاشية اللقاني: ٣٥٩.

(٢) قرأ: "ما وَدَّعَكَ"، مخففة عن عروة بن الزبير. المحتسب في تبين وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢٦٤/٢.

(٣) حاشية اللقاني: ٤٣٥.

(٤) فروى ابن ذكوان بقصر الهمزة واختلف عن هشام فروى الداجوني عن أصحابه عنه كذلك وروى الحلواني عنه المد وبه قرأ الباقر. النشر في القراءات العشر: ٣٧٥/٢، وقرأ ابن عامر وحده (فَأَزَّرَهُ) مقصورة الهمزة مفتوحة على وزن (فَعَلَهُ)، وقرأ الباقر: (فَتَأَزَّرَهُ) على وزن فاعله. السبعة في القراءات، لابن مجاهد: ٦٠٥.

وَجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سَوَاقِهِ يُعْجِبُ الزَّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا [الفتح: ٢٩].

ثانيًا: الشعر:

يُعد الشعر العربي الركيزة الأساسية التي استند إليها البيان العربي في أسمى صورة؛ فهو ليس مجرد فنّ قوليّ للاستئناس، بل هو كما يوصف دائماً بأنه ديوان العرب، وبه حُفظت الأنساب، وعُرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، ومن هنا اكتسب الشاهد الشعري قيمته المعرفية والتوثيقية الكبرى، إذ تجلّت حجّيته في كونه حجةً فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ، إن هذا الربط الوثيق بين الشعر والنصوص المقدسة يمنح الشاهد الشعري صبغةً من القداسة اللغوية؛ إذ لولا حفظ العرب لأشعارهم لضاع جزء كبير من مفاتيح فهم الوحي وتأويل مفرداته، وعلى الرغم من هذه الوظيفة التوثيقية الصارمة، فإن الشواهد الشعرية تكشف عن جانب آخر يتعلق بخصوصية الأداء اللغوي لدى المبدع، حيث يُنظر إلى الشعراء كأمرءٍ للكلام، تمنحهم لغتهم سيادةً تمكنهم من التصرف في البنى والاشتقاقات، فهم يقصرون الممدود، ويصرفون ما لا ينصرف، ويملكون حق التقديم والتأخير في سياقاتهم الإبداعية. وهنا يظهر الترابط الجوهرى في مبحث الشواهد؛ فالشعر الذي نعدّه (حجة) هو نفسه الذي يُمنح فيه الشاعر رخصةً استثنائية تُعرف بـ (الضرورة الشعرية)، إذ يُقرر العلماء أن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، أي بما لا يجوز لغيره في النثر أو الاستعمال المعتاد^(١).

(١) يُنظر: الصاحبى في فقه اللغة: ١/٤٦٧-٤٦٨.

إن هذه الضرورة ليست خروجاً عن القواعد بمقدار ما هي إثراء لها وتوسعة لمداراتها؛ مما يجعل النص الشعري حقلاً للتجارب اللغوية التي يتلقاها الناس بناءً على أهوائهم وفنون اختيارهم؛ إذ يظل الذوق الفني حكماً في قبول المستحسن من الكلام، وبناءً على ذلك، يظل الشاهد الشعري يُمثل سلطة النص التي تجمع بين كونه مصدرًا للتشريع اللغوي من جهة أخرى، وهو ما يبرر اعتماد النحويين واللغويين على الشواهد الشعرية أدلةً قطعية في إثبات القواعد وتوجيه المعاني.

اتخذ اللقاني من الشاهد الشعري أداةً تحليليةً لتعزيد المسائل اللغوية الواردة في (متن العزي)، وينبني منهجه في هذا المبحث على مرتكزات أساسية في قبول الشاهد الشعري وتوظيفه؛ لكنه استشهد بعدد قليل من الشواهد الشعرية بلغ عددها سبعة أبيات،

ويبرز تعامله مع الشاهد على عدة أمور:

١- يذكر البيت الشعري كاملاً سواء أكان منسوباً إلى صاحبه أم غير منسوب، وإن كان موضع الاستشهاد مقتصرًا على كلمة أو جملة واحدة، لضمان اكتمال المعنى والسياق الموسيقي، مثل جواز رفع الفعل (يكونُ/ يقولُ) في جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضياً، كقوله: " (يكونُ) مرفوعٌ إمّا على أنّه جوابُ الشرطِ الماضي كقوله^(١):

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

(١) البيت من البحر البسيط، قائله زهير بن أبي سلمى: ديوانه: ١١٥، وجاء في ديوانه:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ (١٤)

الخليل: الفقير، حرم: إذا كان يحرم ولا يعطي

وإمّا على أنّه معطوفٌ بـ(الواو) المقدّرة على جملة (مورد القسمة واحد)، وهو دليلٌ جوابٍ الشرط المحذوف^(١).

٢. كان في بعض المواضع يذكر المعنى اللغوي لبعض الكلمات التي ترد في البيت الشعري، كما في إبدال الواو أو العين همزة إذا جاءت على وزن فاعل وإن لم يكن اسم فاعل، إذ قال: "هذا الإبدال جارٍ فيما كان على (فاعلٍ وفاعلة)، ولم يكن (اسم فاعلٍ) كقولهم: (جائزٌ) للبستان، قال^(٢):

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ

وقولهم (جائزة) بالجيم والزاي، وهي خشبةٌ تُجَعَلُ في وسط السقف^(٣)، ف(جائز) هنا ليس اسم فاعل، بل اسم جامد على وزن فاعل.

وفي مسألة أخرى، قال:

فَأَصْبَحَ الْعَيْنُ رُكُودًا عَلَى الْأَوْ شَارٍ أَنْ يَرْسَخْنَ فِي الْمَوْحَلِ^(٤)

(العين) بكسر العين جمعُ (عيناء) لعظيمة العين/ من بقر الوحش، و(ركودًا) بضمّ الرّاء، و(الأوشاز) جمعُ (وشز) وهو المكان المرتفع، أي: فأصبحت العينُ مقيّماتٍ على الأمكنة المرتفعة؛ مخافة أن يقعن في مكان الوحل فلا يخلُصن^(٥).

(١) حاشية اللقاني: ١٣٨.

(٢) من بحر الرمل، قائله عديّ بن زيد، يُنظر: الكتاب: ٤٥٨/١، أما عجز البيت:

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَلْ

(٣) حاشية اللقاني: ٣٨٦.

(٤) قائله المتنخل الهذلي: ديوان الهذليين: ٩.

(٥) حاشية اللقاني: ٤٤٥.

٣- كان يذكر كلمة واحدة من البيت الشعري، تخص المسألة التي يتحدث عنها، كما في أقسام الكلام العربي الفصيح الشاذ، إذ قال: "قسم مُخَالِفٌ للقياس والاستعمال معاً، نحو: (الأجل) ^(١) بفك الإدغام، (وهو مرذود) على قائله، فالمقبول فصيحٌ يصحُّ أن يقع في الكلام الفصيح، والمردود غير فصيح يُنافي وقوعه في الكلام الفصيح" ^(٢)

٤- يستشهد أحياناً بشطر من البيت، كما في أحد أقسام الكلام العربي الفصيح الشاذ، إذ قال: "وقسمٌ مُخَالِفٌ للاستعمال دون القياس،

نحو ^(٣): وأم أوعالٍ كهأ أو أقربا

والاستعمال إضافة (مثل) إلى الضمير، وكلاهما مقبول، لا اعتراض بسببه على قائله" ^(٤).

وجاء في كيفية حدوث الإعلال في الأفعال التي تدل على العيوب أو الصفات، وعلى جواز إبدال نون التوكيد ألفاً عند الوقف، إذ قال: "أعار وأساد بفتح الهمزة وتخفيف اللام، أصلهما: (أعور وأسود) المتقدمان، وعار وساد

(١) الكلمة واردة في قول أبي النجم العجلي في أرجوزته اللامية، وهي المسماة بأمر الرجز يمدح هشام بن عبد الملك التي أولها:

الحمد لله العليّ الأجلّ الواسع الفضل الوهوب المجزّل

(٢) حاشية اللقاني: ١٦٧، ديوان أبي النجم العجلي: ٣٣٧.

(٣) عجز بيت من الرجز، وقائله العجاج: يصف حماراً وحشياً هرب من صياد، وصدره: خلى الذنابات شمالاً كتباً، ينظر: توضيح

المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٧٤٤/٢، وجاءت:

وأم أوعالٍ كهأ أو أقربا ذات اليمين غير ما أن تنكبا

في: مجموع أشعار العرب على ديواني الأراجيز للعجاج والزفاني: ٧٤/٢

(٤) حاشية اللقاني: ١٦٦.

مُعْلَيْنِ مِنْ (عَوْرَ وَسَوْدَ)، (أَعَارَتْ عَيْنُهُ) ^(١)، أي: أَعَوْرَتْ، والهمزة للاستفهام، (أَمْ لَمْ تَعَارَا)، أي: (لَمْ تَعَوْرَ) مضارعُ (عَوْرَ)، والألفُ مبدلةٌ مِنْ نونِ التوكيد ^(٢).

وكذلك عندما استعمل البيت الشعري كدليل على أن الاسم إذا كان معرفاً بـ(أل) التي لتعريف الجنس، يجوز أن تُعامل الجملة الواقعة بعده معاملة النعت (الصفة) لأن المعرّف هنا هو نكرة في المعنى [أي: أن الاسم عام وشائع ولا يقصد به التعيين رغم وجود أداة التعريف (أل) في أوله]، إذ قال: "تكون (الآلة) معرفاً بـ(اللام الجنسية) فهي في المعنى نكرة؛ فيصحُّ نعتُها بالجملة كما في قوله ^(٣):

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُئِي ^(٤).

وفي نهاية هذا المبحث أقول: إن اللقاني اعتمد منهجاً يقوم على الاستناد إلى النصوص الموثوقة في العربية، فجعل القرآن الكريم في مقدمة الشواهد؛ إذ استشهد بآياته الكريمة لما لها من منزلة في الاحتجاج اللغوي، ولم يتوقف عند هذا الحد، بل انتقل إلى الشعر العربي فاستشهد به لتأكيد ما يذهب إليه من أحكام أو لبيان شواهد الاستعمال عند العرب، مما يدل على إدراكه لقيمة الشعر في توثيق اللغة وتمثيل أساليبها، وهنا يظهر أن اللقاني سار على منهج

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله: عمرو بن أحمد الباهلي: شعر عمرو بن أحمد الباهلي: ٧٦. والبيت الشعري كالاتي:

وَرُبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي خَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

(٢) حاشية اللقاني: ٣٧٩.

(٣) قائله رجل من بني سلول مؤلّد، والبيت من البحر الكامل: ينظر: الكتاب: ٢٤ / ٣.

وعجز البيت: فمضيتُ ثَمَّتَ قَلْتُ: لَا يَغْنِنِي

(٤) حاشية اللقاني: ٤٥٠.

النحويين في تقديم النص القرآني ثم القراءات ثم الشواهد الشعرية، مع توضيف هذه المصادر لتأييد المسائل الصرفية والنحوية التي يعرضها في حاشيته، مما يدل على عنايته بتوثيق القاعدة وربطها بأصولها المسموعة، إذ يبرز اعتماد السماع أساساً مهماً في بناء الأحكام اللغوية عنده.

المبحث الثاني

القياس

القياس في الاصطلاح: قيل: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"، وقيل: "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"^(١).

وحدّه ابن الأنباري (٥٧٧هـ)، قال: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان إن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم"^(٢).

(١) لمع الأدلة: ٩٣.

(٢) المصدر نفسه: ٤٥.

وقد أشار اللقاني في حاشيته إلى اختلاف المدارس في معنى القياس عند المناطقة والفقهاء وأهل العربية (النحويين واللغويين)، بقوله: "أما المناطقة، هو: قولٌ مؤلَّفٌ مِنْ قضايا متى سُلِّمَتْ لِرَمِّ عنها لذاتها قولٌ آخر" ^(١)، وعند الفقهاء: "إلحاقٌ مجهولٌ بمعلومٍ لاشتراكهما في علّةٍ حُكِمَ" ^(٢)، وعند أهل العربية: القاعدة ^(٣)، وتأسيسًا على هذا التعريف النحوي للقياس بوصفه قاعدة، تبرز إشكالية منطقية حول علاقة القاعدة بما يرد عليها من شذوذ؛ إذ قد يظن أن وجود الشذوذ في بعض الأفراد يقتضي بالضرورة انتفاء صفة القياس عن القاعدة، لكون القياس يُفترض فيه اندراج جميع أفرادهِ تحت حكمه بلا استثناء، فإذا انخرم هذا الترتيب بفردٍ واحد، بطل كونه قياسًا صحيحًا، وإذا بطل القياس انتفى وصف الفرد بالمخالف أو الشذوذ لعدم وجود أصلٍ يُقاس عليه ^(٤).

للقياس أربعة أركان: "أصل (وهو المقيس عليه)، وفرع (وهو المقيس)، وحكم، وعلة جامعة" ^(٥)، يجب توافرها حتى تصح عملية القياس:

١-الأصل (المقيس عليه): وهو النص المسموع الموثوق بفصاحته من كلام العرب.

٢-الفرع (المقيس): وهو الكلام الذي لم يرد فيه نص مسموع ويراد معرفة حكمه.

(١) ينظر: معيار العلم في فن المنطق: ١٣١.

(٢) ينظر: الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، السيناووني: ١٠٩/٢.

(٣) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله: ١٧٩.

(٤) ينظر: حاشية اللقاني: ١٦٤.

(٥) لمع الأدلة: ٨١.

٣- الحكم: وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.

٤- علة جامعة: وهي ما يراه النحويون من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه.

وقد اختلف علماء النحو في الأصل المقيس عليه، وهو اللغة المسموعة وفيما يجب أن يتوافر فيه من شروط في الراوي وعدالته وفي النص المروي وصحته، فلا يقاس على جميع ما سمع عن العرب، إنما عدّ هذا المسموع درجات يقاس على بعضها ويحفظ بعضها الآخر^(١).

(١) يُنظر: الكتاب: ٩٠/٤، يُنظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي: ٢٣٣.

نشأة القياس وأهميته:

يُعد القياس أحد أهم الأصول التي قام عليها الدرس النحوي العربي، إذ لم يقتصر عملُ النحويين على نقل ما سُمع عن العرب، بل تجاوزوا ذلك إلى استخراج قواعد عامة وبناء نظام كليّ يحكم جزئياته، ولم يكن القياس النحوي وليد المصادفة، بل كان مصاحباً لنشأة النحو الأولى، وعُرف بأنه "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"^(١)، إذ عُرِف القياس منذ زمن أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) الواضع علم النحو، الذي يُعد أول من وضع قياس العربية وفتح بابها، وكان دليلهم إليه تراكيب اللغة وأساليبها؛ إذ نظروا إليها نظرة الواعي المدقق، وقد كان المعول في ضبط مسائل النحو ووضع أصولها الأولى حتى قال الكسائي (ت ١٨٩ هـ): "إنما النحو قياس يتبع"^(٢)، ثم كان من بعده عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١٢٧ هـ) الذي كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل"^(٣)، مما أخرج النحو من طور الملاحظات العابرة إلى طور القواعد المنهجية المستقرة"^(٤)، إلا أنه مر بمراحل من التشدد البصري إلى التوسع الكوفي، وصولاً إلى مرحلة التنظير الفلسفي والمنطقي الذي جعل النحو علماً قائماً على العلة والدليل، والركيزة العقلية التي مكنت اللغة العربية من الاستمرار والتوسع، فهو عملية إلحاق مجهول بمعلوم لعللة جامعة، فقد شهد الفكر النحوي صراعاً في "معايير السماع" كأصل للقياس،

(١) يُنظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله: ١٧٦ .

(٢) يُنظر: طبقات فحول الشعراء: ١/١٢، ويُنظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب

سيبويه، خديجة الحديثي: ٢٣٢.

(٣) طبقات فحول الشعراء: ١/١٤.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١/٣٣، يُنظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة

الحديثي: ٢٣٢.

فالمدرسة البصرية قصرت الاحتجاج على القبائل التي لم تخالط الحواضر، ورفضت القياس على الشاذ أو القليل؛ وتضع قواعد مطردة، أما علماء المدرسة الكوفية فكانوا يقيسون على اللفظ الواحد والبيت الواحد، وعدّوا كلام سكان الحواضر مصدرًا صالحًا للاحتجاج؛ لذلك كان منهجهم أكثر مرونة في استيعاب الظواهر اللغوية، ذكرْتُ الدكتورة خديجة الحديثي (ت ٢٠١٨ هـ) ذلك بقولها: "هؤلاء هم النحويون البصريون الذين اشتهر عنهم اهتمامهم بأصول النحو وبالقياس خاصة واعتمادهم عليها وتأليفهم فيها، أما النحويون الكوفيون فقد اهتموا بالقياس كذلك إلا أنهم اتسّعوا في الرواية عن العرب وتساهلوا في شروط المرويِّ ومن روى عنهم"^(١)، ويُروى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) - على الرغم من عبقرية الفطرية - قد صقل أصول القياس من خلال رحلته الطويلة إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة مشافهةً عن العرب، ومن ثمَّ رسَّخ هذه الأصول في حلقاته العلمية بالبصرة، والتي صار يؤمّها علماء العصر للأخذ عنه كأبي زيد الأنصاري وغيره^(٢)، وقد مر القياس بمراحل تطويرية بدءًا من سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الذي وضع لبناته، وصولًا إلى الأخفش (ت ٢١٥ هـ) الذي توسع فيه، وخالف الخليل وسيبويه في آراء كثيرة تفرد بها، وممن تكلم في القياس أبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥ هـ) فهو مع مخالفته لسيبويه في القياس إلا أنه كان يرى أنه ينبغي أن يقتصر في النحو على السماع الصحيح والقياس عليه دون الإتيان بصور متعددة لم يرد لها مثل عن العرب؛ إذ لم يكن يحبذ قياس ما لم يرد على ما ورد لمجرد

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٤-١٢، يُنظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي: ٢٢٩.

(٢) يُنظر: المدارس النحوية: ٣٠-٣٦، يُنظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي: ٢٢٨.

التمرين؛ لأن هذه التمرينات بحسب رأيه لا تفيد في تعلم العربية، ثم جاء بعده أبو عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ) الذي كان أشد من الجرمي اعتناء بالقياس، فقد كان يرى أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"^(١)، وقد جاء كتابه (التصريف) الذي شرحه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) دليلاً على اهتمامه بالقياس على كلام العرب، وتوسعه في التدريبات الذي هو القياس على ما بنته العرب فيما لم تبني منه، وقد عدَّ (شوقي ضيف) المبرد (ت ٢٨٥هـ) آخر أئمة البصريين؛ إذ سار سيرة شيوخ المدرسة البصرية السابقين في القياس، فاعتمد عليه، وانتفع به، وإن لم يكن يقدم القياس على السماع، إنما كان السماع هو الأساس أولاً، ثم جاء ابن السراج (ت ٣١٦هـ) الذي كان من متأخري نحويي البصرة الذين اهتموا بأصول العربية والذي بوبه أصلاً مستقلاً^(٢).

وتكمن أهمية القياس عند ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في كونه الأداة المنهجية التي نقلت النحو من طور السماع والمشافهة إلى طور التقعيد والعلم، فهو يمثل الحل المنطقي لمعضلة التفاوت بين تناهي النقل واتساع الوقائع اللغوية وتجدها، وقد أسس ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) هذه الرؤية على حجة عقلية صريحة قائلاً: "أنه إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياسًا وعقلًا. والسر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع، فلذلك

(١) يُنظر: الخصائص: ٣٥٨/١، ويُنظر: المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني): ١٧٣.

(٢) يُنظر: المدارس النحوية: ١١٨-١٢٤، ويُنظر: الأصول في النحو: ٣٥/١، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي: ٢٢٨-٢٢٩.

وجب أن يوضع وضعًا قياسًا عقليًا لا نقليًا^(١)، وبناءً على ما ورد في نص ابن الأنباري برهن أن النصوص المنقولة عن العرب-مهما بلغت كثرتها- تظل متناهية ومحصورة بحدود زمانها ومكانها، بينما المعاني والأحداث الإنسانية المتجددة لا تقع تحت حصر • ولا تقف عند حد، من دونه يظل النحو قاصرًا عن الوفاء بحاجات التعبير المتجددة؛ ولأجل ذلك أصبحت القواعد النحوية بفضل القياس قوانين كلية مطردة يُستدل عليها بالعقل والعلّة لاستيعاب ما لا يتناهى بما يتناهى •

• أنواع القياس من حيث محل الإلحاق:

- ١- حمل فرع على أصل.
- ٢- حمل أصل على فرع.
- ٣- حمل نظير على نظير.
- ٤- حمل ضد على ضد.

• أنواع القياس من حيث قوة العلة:

يُسمى قياس الأول والثالث: قياس المساوي والثاني: قياس الأولى والرابع: قياس الأدنى^(٢) ، فقياس المساوي تكون العلة في الفرع والأصل على سواء، أما قياس الأولى فتكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، أما قياس الأدنى فتكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل^(٣) •

(١) لمع الأدلة في أصول النحو: ٩٩، الشاهد وأصول النحو، لخديجة الحديثي: ٢٣٣.

(٢) الاقتراح في أصول النحو وجدله: ١٩٢.

(٣) يُنظر: القياس في اللغة العربية: ٧٧.

أنواع القياس عند ناصر الدين اللقاني:

١- قياسُ العلة: هو "أن يُحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، ويستدل على صحة العلة بشيئين: التأثير وشهادة الأصول"^(١)، مثال ذلك عند اللقاني العلة التي جعلت (الفتح) في (يَبْقَى) قياسيًا هي التخفيف، فقال: "والفتحُ في (يَبْقَى) فتحٌ في مضارع (فعل) مكسور العين في الأصل؛ لأنه تحويلٌ عن الأصلِ عندهم لعلةٍ هي التخفيف"^(٢). ويتضح أن اللقاني لم يقتصر على سرد التعليل، بل كشف عن سرّ العدول الصرفي من الكسر إلى الفتح مستندًا إلى علة (التخفيف) دون غيرها.

ومثاله عندما استعمل علة النقض لإبطال حصر الفعل الرباعي المجرد في صيغة واحدة (فَعَلَّ) المفتوحة اللام؛ لأن القياس يقتضي أن علة التجريد موجودة في صيغ أخرى ك(فُعِلَ) المبني للمفعول و(فَعِلَ) الأمر ك(دَخِرْ)، فالحصر في صيغة واحدة لا يصح لعدم اطراد العلة، إذ قال: "انحصارُ الرباعيِّ المجردِ في (فَعَلَّ)، ولا يصحُّ؛ لأنه ينتقضُ بـ(فُعِلَ) المبني للمفعول و(فَعِلَ) أمرًا ك(دَخِرْ)؛ لأنَّ كلاً منهما مجردٌ؛ إذ يَصْدُقُ عليه حدُّ المجردِ المتقدِّم"^(٣)، نجد هنا أن اللقاني لم يكتف بعرض القاعدة، بل وظف (علة النقض) محاكمةً لمن حصر الباب في صيغة واحدة، مبرهناً بتحليل بنيوي دقيق أن وحدة العلة تستوجب اطراد الحكم في كل ما تحقّق فيه حد المجرد.

(١) لمع الأدلة: ١٠٥.

(٢) حاشية اللقاني: ١٧١.

(٣) المصدر نفسه: ١٧٦.

ومثال آخر في قياس البصريين للماضي المفتوح (فَعَلَّ) والماضي المجهول (فُعِلَّ) على أنه فرع للمصدر؛ وعلتهم أن المصدر (حدث فقط) والفعل (حدث وزمن) والقياس يقتضي بأن المصدر (البسيط) أصل للفعل (المركب)، إذ قال: "مع أَنَّ الأوَّلَ أصلٌ بنفسه عند سيبويه، والثاني: أصلٌ بنفسه مأخوذٌ مِنَ المصدرِ كـ(الماضي) عند البصريين"^(١).

ومثاله كذلك عندما اقترح اللقاني صياغة بديلة لتعريف الفعل الرباعي المجرد، بقوله: "ولو قال: أمَّا الرباعيُّ المجرَّدُ فالموجودُ مِنْ ماضيه (فَعَلَّ) لكانَ أحسنَ، كـ(دَخَرَ)"^(٢)، إذ عدَّ الماضي المفتوح هو (الأصل) الذي تدور حوله أحكام التجريد، وما سواه مِنْ صيغ كالمجهول والأمر هي فروع تتبعه في الحكم، اعتمادًا على علة الأصالة في صيغة الماضي.

ومثال ذلك يتحقق في إلحاق الكلمات مجهولة أصل الزيادة، مثل: (هَرَوَلَ - رَهَوَكَ) بالكلمات معلومة الزيادة، مثل: (جَهَوَرَ)؛ بجامع وجود ثلاثة أحرف أصول مع الواو في كليهما؛ مما يُوجب الحكم بزيادة الواو في الفرع قياسًا على الأصل (جَهَوَرَ)، إذ قال: "فـ(رَهَوَكَ) متعدٍّ إلى واحدٍ، و في نسخة: (هَرَوَلَ) مِنَ الهرولة، وما أدري ما وجهُ زيادةِ (الواو) فيه، إلَّا أَنَّهُ قيل: دلَّ الاشتقاقُ في (جَهَوَرَ) ونحوه على زيادتها، فَيُحْمَلُ ما لم يدلَّ فيه عليه، فكذا قالوا: إذا صاحبه ثلاثة أصولٍ فصاعدًا غير مصدره كانت زائدةً"^(٣) وبناءً على تردد اللقاني نفسه واعترافه بقوله: وما أدري ما وجه زيادة (الواو)، يتضح أن هذا الصنيع لا ينهض ليكون إلحاقًا قياسيًا حقيقيًا، بل

(١) حاشية اللقاني: ١٧٦-١٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٧.

(٣) المصدر نفسه: ١٧٩.

هو من باب (قياس الشبه) القائم على مجرد المشابهة في الهيئة وعدد الحروف دون اتحاد تصريفي.

٢ - قياس الشبه: - هو " أن يُحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل"^(١)، مثال ذلك اشتقاق الاسم المضاف إلى مفعوله على وزن (فَعَلَ) المفتوح الفاء، يُقاس عليه بقية الأبنية المضموم (فُعِلَ)، والمكسور (فِعِلَ)، والمطبق المستعلي، ويُراد به "تلاصق ما يحاذي اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند النطق بالحرف وأحرفه أربعة، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء"^(٢)، فيكون صوته مفخمًا قويًا، إذ قال: " والمراد بـ (كون الحرف مفتوحًا) فتح الفم عند النطق، وعلى هذا القياس في المضموم والمكسور والمُطَبَّقِ المُسْتَعْلِي، فإِسْنَادُ المشتقِّ فيها إلى ضمير الحرفِ إسْنَادٌ مجازيٌّ مِنْ إسْنَادِ معنى الفعلِ إلى ظرفِهِ المجازيِّ لملاسته إِيَّاهُ"^(٣).

ويظهر ذلك في معالجة تداخل اللغتين في الفعل (رَكَنَ يَرْكُنُ)، إذ يتم إلحاق الفعل الناتج عن التداخل (رَكَنَ يَرْكُنُ) بلغات العرب المستقلة التي لا تداخل فيها، فوجه الاشتراك في الدخول، أي أن كلا منهما دخلت مكان الأخرى فأشبهتها في التمكن، إذ قال: " إذ تداخل اللُّغَتَيْنِ لا يَصْدُقُ إِلَّا على فتحهما لا عليهما، بدخول ماضي إحداهما على مضارع الأخرى والعكس، فاشتركا في الدخول، فصَحَّ التَّعْيِيرُ بـ(التداخل)"^(٤).

(١) لمع الأدلة: ١٠٧.

(٢) الوجيز في علم التجويد، باب صفات الحروف اللازمة: ١٢.

(٣) حاشية اللقاني: ١٥٣.

(٤) المصدر نفسه: ١٧٢.

ومثال آخر في إلحاق الفعل الرباعي بالثلاثي في حكم (التجريد) وفي رتبة التصنيف؛ لوجود شبه قوي بينهما وهو خلو الحروف من الزيادة على الرغم من اختلاف عدد الحروف الأصلية، فقال: "(وَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ) هذا هو القسم الخامس والسادس من الأقسام الثمانية المتقدمة، قدّمهما هنا على مزيد الثلاثي لتجرّدتهما"^(١).

وذكر مثالاً مهماً لقياس الشبه في أن وجه الشبه الذي سوغ إلحاق (افعلّ) بـ(افعل)، هو المبالغة (الكثرة)، واللزوم (أي لا يتعدى إلى مفعول)، والاختصاص بالألوان والعيوب، فقال: "(حُكْمُهُ حُكْمُ احْمَرَّ) من باب التشبيه المؤكّد بحذف أداته، (نَحْوُ: اجْلُوذَ) بهم السير (اجلُوذاً)، أي: دام مع السرعة"^(٢).

ومن أمثله إلحاق فرع بأصل لتردده بين أصليين، فيلحق بأكثرهما شبهاً به في الحكم، كما في الفعل (استقام)، أهو بمعنى فعل متعد أم فعل لازم، فقال: "أَنَّ (استقامَ) بمعنى: يقوم لازمٌ، وبمعنى: طلبُ تقويم شيءٍ متعدٍّ، وحمله على المعنى الثاني"^(٣).

ومثله في حالة (أَغْرُوزَ) لزوم ثبوت اللام؛ لأن نون التوكيد هنا شبيهة بألف الاثنين، إذ قال: "مِنْ أَنَّ (نون التأكيد) مع غير الضمير البارز تُشْبِهُ الضمير المتصل في كونها كـ(الجزء من الفعل)؛ لا تَصَالُهَا بِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى، فلو كان المحذوف في (تغزون) و(اغزوا) مثلاً واو الضمير لزم عند اتصال (نون التوكيد) به ثبوت اللام، فقليل: (أَغْرُوزَ) بثبوت اللام مضمومة؛ لأنَّ

(١) حاشية اللقاني: ١٧٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢١٠.

(٣) المصدر نفسه: ٣٨٤.

نون التأكيد حينئذٍ شبيهةٌ بألف الاثنين المتصلة بالفعل، فتثبت اللام مع النون^(١).

٢- قياس الطرد: "هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة - غلبة الظن - في العلة"^(٢)، ومثال ذلك في كتابة الهمزة على الألف في بداية الكلمة قاعدة عامة وثابتة تسير على طرد واحد، إذ قال: "اطَّرادُ كتابتها بصورة الألف"^(٣).

مثال آخر يتجلى في أن كل حرف يُحكم بزيادته في بُنية الكلمة يجب أن يكون مُنحصراً في حروف (سألتمونيها) العشرة، ويكون هذا القياس في كل كلمات اللغة بحيث لا يتخلف الحكم عن علته، وقد استعمل المؤلف أداة الاستثناء (إلا) وسيلة لضبط هذا القياس، فهو يرى أن هذه القاعدة سارية في كل الأحوال بشرط إخراج حالتها التضعيف والإلحاق، إذ قال: "الحروف المزيّدة لا تكون في حالةٍ من الأحوال من غير حروف (سألتمونيها) إلا في الإلحاق والتّضعيف، وقس على هذا نحوه"^(٤)، مثل قوله تعالى: (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) [سورة العنكبوت: ٤٦].

(١) حاشية اللقاني: ٣٩٨.

(٢) في أدلة النحو: ١٥٨.

(٣) حاشية اللقاني: ٢٦٠.

(٤) المصدر نفسه: ١٨١.

ألفاظ القياس عند ناصر الدين اللقاني: -

عند دراسة منهج اللقاني في الاستدلال عن القياس، نجد أنه يستعمل مجموعة من الألفاظ، هي أدوات دقيقة تُعبر عن مدى قوة الدليل وقيّمته العلمية، وبعد استقراء الحاشية، حصرت ألفاظ أساسية، وهي:

١- الأولى:

قال اللقاني: "أَنَّ التَّعْيِيرَ بـ(الأصل) الواحدِ أُولَى مِنْهُ بالمصدرِ، وإنْ كَانَ المرادُ به المجرّد؛ لأنَّ المرادَ لا يدفعُ الإيرادَ، وإنَّما كَانَ المزيّدُ مُشْتَقًّا مِنَ المجرّدِ"^(١)، وقال أيضًا: "فاعلم أَنَّ العطفَ في (ثلاثة وأربعة) بـ(أو) كما صنعَ الشارحُ أُولَى مِنْهُ بـ(الواو)؛ إذ الخلوُّ بمعنى الانتفاء"^(٢)، وقال: "والأولى على هذا الترتيب الذي هو وصفُ الحروف لا الترتيب الذي هو وصفُ الذّاكر، وهو كَوْنُ مخرجِ التالي أعلى مِنْ مخرجِ المتلوّ"^(٣)، وقوله أيضًا: "(أُولَى) بالقبول مِنْ الحُكْمِ بزيادةِ المتحرّك؛ لِمَا فِيهِ مَشْنُ تَكْثِيرِ الزَّائِدِ بِكَوْنِهِ حَرْفًا وحركةً، فَإِنْ قُلْتُ: القَوْلُ الأوَّلُ يُحْتَمُّ الحُكْمُ بزيادةِ السَّاكِنِ [لا أولويته]، قلتُ: أولويّته لأولويّةِ علّته، فهو أرجحُ مِنْ مقابله"^(٤)، وقال كذلك: "تأنيثُ الفاعلِ، ولو قال: (على تأنيثه) كَانَ أُولَى، (كما في الاسم)، أي: كـ(التاء) المزيّدة في الاسم، ونَزَلَ (التاء) اللَّاحِقَةُ له منزلةَ الجزء؛ فلذا قال: (في الاسم)، ولم يقل: (على الاسم)"^(٥).

(١) حاشية اللقاني: ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٥.

(٣) المصدر نفسه: ١٦٣.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٧.

(٥) المصدر نفسه: ٢٥٦.

وقال: " (وَضَعُفَ إِطْجَعَ) هكذا في النسخة التي بيدي بـ (الطَّاء المهملة المشددة)، وفي بعضها بـ (الضَّاد)؛ فيلزم التكرار مع (اضْرَبَ)، وعلى الأولى" (١).

٢-الأصل:

قال: " لَكِنَّ الزَّمَانَ لَا يَسْتَقَرُّ أَجْزَاؤُهُ، وَلَا يَجْتَمِعُ مِنْهَا جُزْآنٌ فَصَاعِدًا، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ مَنَاقِشَةٌ؛ إِذْ لَا بَدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الْجُزْءِ الْحَاضِرِ فِي مَدْلُولِ الْحَالِ؛ بَلْ هُوَ الْأَصْلُ، وَغَيْرُهُ بِطَرِيقِ الْإِنْضِمَامِ إِلَيْهِ" (٢).

٣-الوجوب:

قال: " فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَرَادَ بِهِ حَقِيقَتُهُ [الفعل المتعدي]، وَهِيَ التَّلَفُّظُ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْمَقُولِ" (٣).

٤-الجريان:

قال: " أَنَّ الْإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي الْمَضَارِعِ مِنَ الْأَفْعَالِ؛ لِجُرْيَانِهِ فِيهِ، كَقَوْلِكَ: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرِبِ اللَّبْنَ)، قُلْتُ: الْإِعْرَابُ فِي الْمَضَارِعِ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ لِبَيَانِ الْمَعَانِي الْمُتَعَاقِبَةِ عَلَيْهِ؛ لِإِمْكَانِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِظُهُورِ (لَا) أَوْ (أَنْ) بِخِلَافِهِ فِي الْأَسْمِ" (٤).

(١) حاشية اللقاني: ٢٩٠.

(٢) المصدر نفسه: ٢٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ٢٢١.

(٤) المصدر نفسه: ٢٥٤.

٥-الابتداء :

قال فيه: "مذهب البصريين أَنَّ (الأمرَ) أصلٌ مأخوذٌ ابتداءً مِنْ المصدرِ"^(١).

٦-الشذوذ:

ومنه في أن الوزن (أفْعَلٌ) مختص بالألوان والعيوب وشذ عنه في قوله: "ولا يُنافي الاختصاصَ بهما مجيئُه شذوذًا في غيرهما كـ(ازورَّ الليل): انتصف، لا نحو:(ابْهَرَّ القمرُ): قَوِي ضَوْؤُهُ؛ لأنَّ الضوءَ مُلْحَقٌ بالألوان"^(٢).

●القياس عند اللقاني:

يظهر القياس في حاشية ناصر الدين اللقاني بوصفه أداةً منهجية يعتمد عليها في تفسير الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية وربط الجزئيات بأصولها الكلية؛ إذ لا يكتفي بعرض المسألة أو نقل أقوال النحويين فيها، بل يسعى إلى بيان وجه الإلحاق بين النظائر، والكشف عن العلة الجامعة التي ينبني عليها الحكم، ويمكن توضيح القياس عند اللقاني بما يأتي:

١-ضوابط الشذوذ عن القياس:

وأشار في مسألة الياء الأصلية في (اَيْتَرَزَ) فالياء هنا منقلبة عن همزة؛ لأن أصلها من (الأزر)، والقياس يوجب بقاءها ياءً، فصار قلبها تاءً في لغة من قال(اتَزَرَ) شاذًا ومخالفًا للقياس المطرد؛ نظرًا لعدم أصالة الياء، إذ قال:

(١) حاشية اللقاني: ٢٦٣.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠٧.

"لا يجوز ذلك في هذه اللغة؛ لأنّ (الياء) التي تقلب فيها تاء هي الياء الأصلية دون المنقلبة عن غيرها، (كما في الياء المنقلبة عن الهمزة) كـ(اَيْتَرَزَ)"^(١).

٢- قياس تكسير الصفة:

أشار إلى ذلك حين أقرّ بجواز العمل بالقياس على الرغم مما قد يعتريه من ضعف يسير في وجه الشبه، فاللقاني يبين أن هذا الضعف لا يقدر في صحة القياس المطلقة ولا يُبطل أصل العلة، إذ إن وجود ما يُوصف بـ(الحزاة) أو الضعف غير المؤثر لا يمنع الصحة ولا يوجب الفساد، إذ لا يُقدح في العمل بمجرد وجود خلل يسير أو حزاة في وجه الشبه لا تبلغ حد إبطال الأصل، إذ قال اللقاني: "الحزاة ضعف لا يمتنع الصحة لا ضعف يُوجب الفساد"^(٢)

وعليه فإن المطبوع-كما يقرره سيبويه- مستغن بطبعه عن معرفة الأوزان، وأسمائها وعللها؛ لينبو ذوقاً عن المزاحف منها والمستكره، في حين أن الضعيف من الطبع محتاج إلى معرفة شيء من ذلك بعينه على ما يحاوله من هذا الشأن^(٣)، فمعنى (الحزاة) عند سيبويه المستكره والضعيف.

٣- أثر أمن اللبس في القياس:

مردّ ذلك إلى أن أمن اللبس يسوغ للمتكلم العدول عن القياس الصرفي المألوف؛ فلو وقع اشتراك أو التباس بين بابين مختلفين في الوزن الصرفي كالاتحاد في وزن (أَفْعَلَل) الثلاثي الأصل و(أَفْعَلَل) الرباعي الأصل نتيجة تساويهما في الوزن "الزنة"، فالسامع لا يستطيع التمييز بين البابين لأن الوزن

(١) حاشية اللقاني: ٣٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٦٩.

(٣) الكتاب: ١/١٣٤.

واحد، فاستعمل اللقاني التعريف باللام (العهد الذكري) ، فبمجرد وجود هذه اللام أصبح المعنى (مأموناً من اللبس) وإن خالف القياس، كقوله: باب (اقعنسس) هو (افعلنل) الثلاثي الأصول، إذ أصوله ق-ع-س-س بزيادة الهمزة والنون، وباب (احرنجم) هو (افعلنل) الرباعي الأصول، إذ أصوله ح-ر-ج-م بزيادة الهمزة والنون (هنا يجب في الأول تكرير اللام)؛ ليصحَّ مقابلة الحرف الزائد بـ (اللام)؛ إذ لو لم تُكرَّر لغير عن الزائد بلفظه على ما تقدَّم أنه الصواب، وهذا بخلاف ما ظهر في نحو الفعل (احبطني) مثلاً (افعلني)، فإنَّ الحرف الذي بعد الفاء والعين منه أصلي، فيُعَبَّرُ عنه بـ (اللام) مماثلاً كان أو لا، تعرَّض للفرق بين هذين البابين؛ منعاً لحصول اللبس بينهما باتحاد [الزنة]، وهو (افعلنل)، ولتكون (لام التعريف) فيها للعهد الذكري كافية لرفع الإشكال^(١).

وأشار بهذا في زيادة حروف (أنيت) على الفعل المضارع مخالفة للقياس ولكن لمنع اللبس بينه وبين الفعل الماضي، زيدت هذه الحروف بداية الفعل المضارع لمنع وقوع اللبس، إذ قال: "(فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاضِي) قد يَرِدُ عليه: أنَّ الفرقَ بينهما غيرُ حاصلٍ بينَ الماضي المبدوء بـ (همزة وصل) ومضارعه المبدوء بـ (همزة المتكلم)، (لأنَّه مُؤَخَّرُ بِالزَّمَانِ) (الباء) تحتملُ الظرفية، أي: لأنَّ معناه متأخَّرُ في الزَّمانِ عن معنى الماضي، وبالسببية، أي: لأنَّ لفظَ الفعلِ مؤخَّرٌ بسببِ تأخُّرِ الزَّمانِ الذي هو جزءٌ مدلوله عن الماضي، (فالهمزة للمتكلِّم وحده) هذه العبارة تُوجِبُ صدقَ حدِّ (الضمير) بما وُضِعَ لمتكلِّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ على (أحرف المضارعة)، فالصواب أن يقال: الهمزة مثلاً للمتكلِّم مع الانفراد^(٢).

(١) يُنظر: حاشية اللقاني: ٢١٨-٢١٩.

(٢) المصدر نفسه: ٢٦٤-٢٦٥.

وكذلك الحال عند زيادة (الواو والنون) أو (التاء)؛ إذ الأصل في الكلمة أن تكون خفيفة بلا زيادة، إذ قال: "وقد يقع اللبس كما يقال في زماننا لمن سألته عن موت أمه مثلاً: (تعيش) بالتاء الفوقية، أن الجمع يلحقه مع كل واحد من الذكور والإناث علامة تميزه عن الآخر، بخلاف المفردة والمتنّة" (١).

وأشار إلى ذلك في امتناع فتح حرف المضارعة في الفعل (يكرم) فيقال (يكرم) بالرغم من أن الفتح هو الأصل في حروف المضارعة، فترك القياس (الفتح) والالتجاء إلى (الضم) لمنع الالتباس، إذ قال: "لو فُتِحَ في مضارع (أفعل) مع حذف همزة (أفعل) من المضارع لم يبق غير حرف المضارعة مع ثلاثة أصول، لم يُدَرَّ أهو مضارع (فعل) - استعمل أم لا - أم مضارع (أفعل) محذوفاً منه الهمزة، بخلاف سائر أبواب الرباعي وهو: (فعل) وفاعل وفعل بالتضعيف، فإنه مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد؛ لاشتغال مضارعه على الحرف المزيد" (٢).

ومنه كذلك في معالجة إشكال التقاء الساكنين في التنثية مع الفعل الناقص؛ ففي قواعد الصرف عندما يلتقي ساكنان، يجب أن نحذف الحرف الأول؛ ولكن إذا حذفنا الحرف الأول من الكلمة الأصلية، ستختفي علامة التنثية أو يتغير شكل الكلمة تماماً، ولا نفرق بين المثني والمفرد، فلمنع اللبس يبقى الحرف ونضع له "حركة"، فقال: "والناقص فإن لأمه لا تحتل الحركة لما ذكر، وإنما احتملتها مع ألف التنثية؛ لأن قلبها يُوجب حذفها؛ لالتقاء الساكنين على غير حده، فيحصل لبس المثني بالمفرد" (٣).

(١) حاشية اللقاني: ٢٦٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣٤٨.

وذكر في عدم قلب (الواو والياء) ألفاً في الفعلين (غَزَوْا - رَمَيَا) على الرغم من فتح ما قبلهما، فترك الإعلال فيهما لكي لا يحدث التباس بين المثني والمفرد؛ لأنَّه عند إعلالهما يصبحان (غَزَا - رَمَا)، فقال: "وأما (غَزَوْا وَرَمَيَا) فالتباسُهما مُطْلَقٌ"^(١).

٤- حذف الحرف الزائد وأثر القياس في ذلك:

أشار إلى ذلك في أن القياس الصحيح يتطلب العودة للكلمة في صورتها الأولى (الأصل) قبل أن يطرأ عليها تغيير من زيادة أو إعلال مثل قلب الواو في (قول) إلى ألف في (قال) وقلب الياء في (بيع) إلى (باع)، إذ قال: " فيفسرُ الأصلُ بـ (الموضوع وضِعاً أولياً)، ليتناول الكلمات الأصلية باعتبار معناها كـ (المصدر المجرد والاسم المفرد المكبر باعتبار هيئاتها الأصلية كـ (قول وبيع) بالواو والياء"^(٢).

ومنه قوله في الحذف الذي يطرأ على الكلمة مثل حذف حرف من (مِسْتُ) لتصير (مِسْتُ) لا يُخرج الكلمة عن أصلها، كما في قوله: "(لِيُخْرِجَ عَنْهُ نَحْوُ: مِسْتُ وَضَلْتُ) في كون ذلك مُخْرِجاً بِالتَّقْيِيدِ بِحَثٍّ؛ لِأَنَّ (حروفه) جمعٌ [مضافٌ فأقلُّه ثلاثة]؛ فيعمُّ الملفوظة والمقدرة أصلية أو زائدة، والموجود في نحو (مِسْتُ) بعد الحذف لا يصدق عليه حروف أصلاً، ولو صدقت عليه لم يخرج بـ (الأصلية)؛ إذ المراد بـ (الأصلية) ضدُّ الزائدة"^(٣).

(١) حاشية اللقاني: ٣٩١.

(٢) المصدر نفسه: ١٢٩.

(٣) المصدر نفسه: ١٤٣.

٥- القياس على النظائر اللغوية:

أشار إليه في تبعية الفرع للأصل في الصفات العارضة كالإعلال، هو أن المصدر فرع عن الفعل في التغيير الصرفي، ولما كان الفعل هو الذي وقع فيه التغيير (الإعلال) أصالة، فإن المصدر يُقاس عليه، إذ قال: " (أَنَّ الْمَصْدَرَ يُعْلَى بِإِعْلَالِ الْفِعْلِ) كإِعْلَالِ (قيام) بقلب العين الواوِية ياءً فيه؛ بسبب إعلال (قام) بقلبها فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويُصحح بتصحيحه كتصحيح العين في (لواذ)؛ لتصحيحها في (لاوذ)، وكل شيء يُعلّ بإعلال الفعل، ويُصحح بتصحيحه فهو فرعه" (١).

وأشار كذلك في إلحاق (أمثلة المبالغة وأمثلة التحويل) بباب اسم الفاعل، فهذه الأمثلة غلب عليها مشابهة اسم الفاعل في الدلالة على الذات والحدث، فقيست عليه وألحقت ببابه عند أهل هذا الفن (الصنعة)، فقال: " (ضَرَّابٍ وَضُرُوبٍ) وهذا النوع والنوع الذي بعده داخلان في (اسم الفاعل) عند أهل هذا الفن" (٢).

وذكر ذلك عند حذف الواو في الفعلين (يسع) و(يطأ) بالرغم من أن ظاهره لا يقتضي ذلك؛ لأن ما بعده مفتوح؛ لكن قاده قياس الغلبة إلى الحكم بأن أصلها كان مكسوراً لتوافق الغالب، إذ قال: " (في يَطَأُ) أعلم أن ماضيه مكسور العين، فالوجه أن يُقرَن بـ(يسع)، وقد يقال: حكم بذلك لأجل حذف (الواو)، الذي عُلِمَ أنه لا يكون غالباً إلا مع الكسر، وكسر عين الماضي لا يُنافيه" (٣).

(١) حاشية اللقاني: ١٢٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣٠٧-٣٠٨.

(٣) المصدر نفسه: ٣٥٧.

٦- الشاذ وأثره في القياس:

أشار إليه في أن القياس يُوجب مطابقة الفرع لأصله في المعنى لصحة القياس، لذا منع عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (ضاربٌ زيدًا أمس)، إذ قال: "الماضي كـ(أنا ضاربٌ زيدًا أمس، أو مضروبُه أمس)؛ إذ لا يجوزُ دعوى اشتقاقهما من المضارع، لوجوب موافقة المشتق منه في معناه"^(١). وقد ذكر في قياس اللفظ الموجود في الحال على الزمان المستقبل هو قياس باطل؛ لأن الزمان يهرب ولا تجتمع أجزاؤه، لأن ما هو مستقبل لا يطابق اللفظ الحاضر، فما كان فاسدًا في أصله فهو شاذ، إذ قال: "بل يستقبله بـ(الياء) المثناة التحتية مُسنَدًا إلى ضمير الزمان، و(الهاء) عائدة على الفعل؛ لأنَّ الزَّمانَ يستقبلُ الفعلَ، وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ المراد بـ(الفعل) إنَّ كانَ الحدثَ فهو مَظروفٌ في الزَّمانِ وآتٍ بإثباتِهِ، وإنَّ كانَ اللَّفْظَ فلا يُجامعُ الزَّمانَ المُستقبلَ"^(٢).

٧- تعارض القياس والسماع وأثره في الحكم الصرفي:

أشار بذلك في رفض التقسيمات المنطقية للفعل ووصفها بأنها تحكُّمٌ صِرْفٌ، لمجرد أنها جاءت مخالفة عن أهل العربية، إذ قال: "وهو مع كونه تحكُّمًا صِرْفًا ومُخَالَفًا لاصطلاحهم في الأعمية-مِنْ أَنَّها صدقُ الأعم على كلِّ ما صدَقَ عليه الأخصُّ من غير عَكْسٍ-مُخَالَفٌ للمنقولِ عن أهلِ العربيَّةِ، مِنْ

(١) حاشية اللقاني: ٢٦٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢٦٩.

أنَّ المعاني المصدريَّة عندهم هي الإيجادات، لا الآثار التي هي عند المتكلمين^(١)

ومن ذلك (إقشَعَرْنَ) بفكِّ الإدغام فيه، فالأصل القياسي الإدغام للتخفيف؛ لكن عند اتصال ضمير الرفع المتحرك، تُرك القياس لسكون الراء الثانية فوجب الرجوع إلى الأصل (فك الإدغام)، إذ قال: " (إقشَعَرْنَ) بفكِّ الإدغام فيه وفيما بعده من الأمثلة بسكون الراء المُدغم فيها؛ لبناء ما اتَّصل به ضميرٌ مرفوعٌ متَّصلٌ متحرِّكٌ على السكون^(٢) .

٨- موافقة السماع للقياس وأثرها في تقوية القياس:

كذلك في تسمية الفعل (الماضي) لأنَّه دل على زمن مضى، وهو ما وافق السماع العربي المطرد، مما قوى هذا القياس في تسمية الفعل (المستقبل) لكون زمانه مستقبلاً، إذ قال: "في الفعل اللَّفْظِيّ (الماضي) لِمُضِيِّ الزَّمانِ الذي هو مدلولٌ له، فلمَّا سُمِّيَ الفعلُ اللَّفْظِيّ بـ(الماضي)؛ لا تَصَافِ زمانه بكونه مضى، فكذلك قياسه أن يُسمَّى الفعلُ اللَّفْظِيّ (المُستقبل) بكسرِ الباءِ لكون زمانه مُستقبلاً؛ إذ الشَّيْءُ الذي يُسَنَدُ إليه المُضِيُّ هو الذي يُسَنَدُ إليه الاستقبال^(٣) .

٩- مخالفة القياس وأسباب جوازها:

أشار إليه في علة تسكين العين في (نَعَمْ وَشَهِدَ) والأصل فيهما (فَعِلَ) بفتح العين؛ لنوع من التخفيف، فقال: "مُخْرَجٌ عَنِ الْأَصْلِ، أي: الهيئة الأصلية

(١) حاشية اللقاني: ١٥٠

(٢) المصدر نفسه: ٢٥٩-٢٦٠

(٣) المصدر نفسه: ٢٦٩

إلى الهيئة المذكورة، نوع من التَّخفيف للعين بتسكينها، إمَّا بحذف حركتها فقط، وإمَّا بنقلها إلى الفاء بعد حذف حركتها، في نحو: (نَعَمْ وَشَهْدٌ) ^(١).

ومن ذلك اختلاف العرب في كسر حرف المضارع الياء للفعل الذي ماضيه على أربعة أحرف؛ إذ الأصل الفتح إذ بعض العرب من غير الحجازيين يكسرونها إذا كان بعد ياء؛ ولكن غير الحجازيين يكسرونه إذا كان بعدها ياء، ومع ذلك يُجيز لغة غير الحجازيين في الكسر، على الرغم من مخالفتها للأصل لعارض صوتي (المجانسة)، فقال: " (وَهُمْ يَكْسِرُونَ)، أي: غير الحجازيين، الفتح هو الأصل عند كلِّ أحدٍ، والكسر عند هؤلاءٍ عارضٌ لغرض المجانسة بين الحركة والمتحرِّك ^(٢).

وأشار في مسألة الفعل (أَبَى) إلى إشكالٍ يتمثل في مجيء مضارعه مفتوح العين (يَأْبَى) على خلاف القياس المطرد بمجيء مضارعه مكسور العين؛ في الوقت الذي حاول بعضهم نفي صفة الشذوذ عن الفعل عبر ابتكار قياسٍ مكونٍ من مقدمات صغرى وكبرى؛ بتأويل أن الفتح جاء بسبب وجود (الألف) التي هي في حكم حرف الحلق؛ لكن اللقاني رفضه، وأوضح أن الألف ليست أصلًا بل هي عارضة، مما يوجب ترك القياس لعله اتباع أنها مسموعة عن العرب، إذ قال: " (حَرْفُ الْحَلْقِ) هذه القضية صغرى قياسٍ حُذِفَ كُبراه، منتجٌ لنفي الشذوذ، والتقدير: (أَبَى يَأْبَى ذُو لَامٍ هِيَ حَرْفُ حَلْقٍ، وكلّما هو كذلك فهو جائزُ الفتح، فأبى يَأْبَى جائزة)، ولمّا كانت الصغرى محتاجةً إلى بيانٍ بيّنها بقياسٍ حُذِفَتْ صغراه، والتقدير: (إِنَّ (الَّامَ) أَلْفٌ وَالْأَلْفُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ، فَالَّامُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ)، وهو معنى قولنا (أَبَى يَأْبَى ذُو لَامٍ هِيَ حَرْفُ حَلْقٍ،

(١) حاشية اللقاني: ١٥٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧١.

وعلى هذا القياس منعان: أحدهما على صغراه وهو: أنا لا نُسَلِّمُ أَنَّ (اللام) ألفٌ، بل هي الياء المنقلب عنها الألف؛ إذ المُقابلُ بحُرُوفِ الميزانِ هي الحروف الأصليةُ الوجود؛ بليلِ أنك تقول: (أَبَي) فعلٌ بفتح اللام، فاللام ألفٌ، (لِلزُّومِ الدَّورِ) وهو: توقَّفُ الشيء على ما يتوقَّفُ عليه: (لكون الفتح لأجلها)، إذ اللّازم له جوازُ الدَّورِ لا حصوله؛ وذلك (لأنَّ وجودَ الألفِ) في (يأبى) ليس بأصليٍّ بل عارضٌ، (مُوقِفٌ على الفَتْحِ) في العين " (١).

١٠- الشاذ المسموع وأثره في القياس:

وأشار بذلك في الفعل " (وَرِثَ يَرِثُ)، وما شابهها من الأفعال التي وردت عن العرب، فقد ثبتَ واوها في الفعل المعتل الفاء، على الرغم من وجود مقتضى الحذف وهو كسر ما بعدها، وأنَّ ورود هذه الألفاظ عن العرب، يُثبت فصاحتها وصحة النطق بها؛ لكنه لا يُقاس عليها، إذ قال: " في المعتلِّ الفاء كثيراً كـ (وَرِثَ يَرِثُ)، وإنَّ كانَ شاذًّا، أي: خارجًا عن القياسِ دون الاستعمال " (٢).

وجاء ذلك في اعتبار أنَّ الألفاظ التي نقصت حروفها عن حروف فعلها كـ (حوّل - نباتًا) هي ألفاظ خارجة عن القياس لعدم المجازاة، بالرغم من ثبوت سماعها وفصاحتها إلا أنها لا تُتخذ أصلًا يُقاس عليه غيرها بل يظل القياس المطرد هو ما وافق الفعل في حروفه ووزنه كوزن (فُعُول) في الثلاثي اللّازم (فَعَلَ) بفتح العين، فقال: " أنَّه اسمٌ مصدرٍ لـ (حوّل) بالتَّضعيفِ، أي: لعدم مجاراته لفعله في عددِ الحروفِ، ولا يلزمُ منه كونه اسمَ مصدرٍ لـ (حال) لمجاراته له في ذلك، ونظيره: ما قالوه مِن أنَّ (نباتًا) اسمٌ مصدرٍ لـ (أنبت)

(١) حاشية اللقاني: ١٦٨-١٦٩.

(٢) المصدر نفسه: ٣٥٧.

ومصدرٌ لـ(نبت)، لا يُقالُ مصدره هو [حؤول]؛ إذ فُعُولٌ قياسٌ مصدر فَعَلَ بفتح العين، نقول: هو مصدرٌ له للمجارة^(١).

١١ - القياس على الكثير من كلام العرب:

ورد ذلك في أن تقسيم الفعل إلى ثلاثي ورباعي هو قاعدة كلية مطردة لا يخرج عنها أي فعل، بقوله: "الشيء الذي وردَ عليه التَّقْسِيمُ (فِعْلٌ)، ولا شكَّ أنَّه حصرَ أقسامَ الفعلِ في الثلاثيِّ والرَّباعيِّ فتَوَخَّذْ منه مقدمةً كبرى، هي: أنَّ (كُلَّ فِعْلٍ فهو إمَّا ثلاثي وإمَّا رباعي) على سبيل منع الخُلُو والجمع، وهذا قياسٌ من الشَّكْلِ الأوَّل"^(٢).

ومنه قوله في جمع حروف الزيادة في جمل (سألتمونيها) و(اليوم تتساه) بناءً على الغالب في لسان العرب، فوضع قاعدة كلية لحروف الزيادة هو قياس على الكثير الذي نطق به العرب فيُقاس عليه كل مشتق، إذ قال: "من حروفِ الزيادةِ المجموعة في: (سألتمونيها)، وفي: (يا أوسُ هل نمتَ؟) وفي: (اليوم تتساه)، ك(قَتَلَ) أم غيرها ك(بَشَّرَ)"^(٣).

وذكر اللقاني أنَّ الأفعال التي تأتي على وزن (فَعَلَ) وتكون لامها ياءً، مثل: (بَقِيَ)، فالقياس قلب كسر العين فتحةً، وقلب الياء الواقعة (لامًا) (ألفًا) لتجنب الإبهام، كما في قوله: " (بَقِيَ: عينُه مكسورةٌ ولأَمُه ياءٌ، وكلُّ عينٍ

(١) حاشية اللقاني: ٣٨٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٧.

(٣) المصدر نفسه: ١٤٨.

مكسورةٍ ولاَمٍ هي ياءٌ تُقْلَبُ كسرُهُ فتحةً واللامُ ألفًا، فـ(بقي) يُقْلَبُ/ كسرُ عينه فتحةً ولاَمُهُ ألفًا^(١).

وتمثّل القياس عند ناصر الدين اللقاني باعتماده عليه بصورة كبيرة وواضحة في معالجة المسائل اللغوية، مع عرض أقوال العلماء وبيان ما يوافق القياس منها وما يخالفه، والتنبيه إلى المواضع التي يُقدّم فيها السماع على القياس والمواضع التي يتقوى القياس بها ويخالف، وتمثّل ذلك بتوظيفه لأنواع القياس المعروفة عند النحويين، وهي قياس العلة وقياس الشبه وقياس المطّرد، إذ استعان بها في إلحاق الفروع بالأصول وتفسير الظواهر اللغوية، كما عبّر بألفاظ تدلّ على القياس المقبول عنده كـ(الأولى - الأصل - الوجوب)، واستعمل ألفاظاً تُعبّر عن القياس المرفوض كـ(المُفسد - الجريان - ابتداء)؛ ولكن هذه الألفاظ استعملها بشكل قليل، وبهذا يظهر أن اللقاني جعل القياس وسيلة لبيان الأحكام ووضع قواعد المسائل، مع مراعاة ما ورد من الاستعمال المسموع في كلام العرب.

(١) حاشية اللقاني: ١٧٢.

المبحث الثالث

العلل

العلة في الاصطلاح: "هي تَغْيِيرُ الْمُعْلُولِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ"^(١)، بدأت نشأة العلة من طبيعة لسان العرب، فَهَمْ كانوا يتكلمون بالفطرة دون أن يحتاجوا أن يبرروا ما يحدث للكلمات من تغيير، وعندما سُئِلَ الخليل (ت ١٧٠هـ) بن أحمد عن العلل التي يُعتَل بها في النحو: عن العرب نطقها أم اخترعتها من نفسك؟ أجاب أن العرب نطقَتْ على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أصبت العلة فهو الذي التمسْت، وإن تكن هناك علة له غير ما ذكرت^(٢).

ويرى الزجاج (ت ٣١١هـ) أن علل النحو علل مستنبطة وقياسية وضعت لتقريب لغة العرب، وتقسم عنده على:

- **العلل التعليمية:** هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب.
- **العلل القياسية:** وهي أعمق من التعليمية، إذ تبحث "لِمَ" وجب الحكم.
- **العلل الجدلية النظرية:** وهي التي يُسأل عنها في باب الجدل والنظر، وتبحث في أوجه الشبه الدقيقة والاعتراضات^(٣).

وقال ابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ): "اختلف العلماء في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً، فذهب قوم إلى أنه لا يجوز، لأن هذه العلة مشبهة بالعلة

(١) رسالة الحدود: ٦٧.

(٢) يُنظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٤-٦٥.

العقلية والعلة العقلية لا يُثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة، فكذلك ما كان مشبهاً بها، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن يعلل بعلتين فصاعداً^(١).

لكن ما وجدته في حاشية ناصر الدين اللقاني، أنها مبنية على علل لغوية، واهتم اللقاني بها وعدّها حججاً ودليلاً على مسائله اللغوية، إذ تُفهم المسائل من خلالها •

واتبع اللقاني منهجاً تعليلياً، فجعل لكل حكمٍ من الأحكام اللغوية عللاً ترجحه وتقويه، بوساطة العلل كان يوضح ما غمض في الحاشية من كلام ويعلله، حتى بدت قوة حاشيته في استدلالاته.

اهتمّ اللقاني بالعلل في حاشيته حتى جعلها طريقه للكشف عن الظواهر اللغوية وبيان أسبابها، فلم يتناول مسألة إلا وعللها، والعلل التي جاءت في حاشيته هي:

١- علة دفع توهم:

أشار إلى ذلك في علة دفع توهم أنّ إعلال تأخر المصدر عن إعلال الفعل يستلزم تأخر وجود المصدر عن الفعل، فقال: "دفع لتوهم أنّ تأخر إعلال المصدر عن إعلال الفعل الذي هو متفق عليه يستلزم تأخر المصدر في وجوده عن الفعل، فدعوى تقدّمه عليه منافية له"^(٢).

وفي موضع آخر ذكرها في خلط معنى القاصر (اللازم) بالمتعدي، أي التباس الفعل الذي لا يحتاج مفعولاً به بالفعل الذي يحتاج مفعولاً به كالفعل (استحسنْتُ)، كقوله: "فإن قلت: قد يبقى معنى القاصر مسنداً إلى فاعله في

(١) لمع الأدلة في أصول النحو: ١١٧ .

(٢) حاشية اللقاني: ١٢٤.

استفعلَ كـ(استحسنْتُ زيدًا)، أي: أصبْتُه حُسْنًا، قلتُ معنى أصبته: اعتقدته، ولا يلزمُ منه كونه كذلك؛ لجوازِ أن يقولَ: (استحسنْتُه وما هو بحسنٍ)، هذا التفسير لدفعِ توهمٍ ما يَرُدُّ على عبارة المصنِّفِ مِنْ تناول نحو: (اعشوشب) ^(١).

ومن ذلك أنَّ القارئ قد يتوهم أنَّ (تَجَنَّبَ) فعلٌ ماضٍ مسند لغائب فجيء بالضمير أنت لدفع التوهم، فقال: " (كما تقولُ: أَنْتَ تَجَنَّبَ) إِنَّمَا قَالَ (أنت) دفعًا لتوهم أنَّ (تَجَنَّبَ) ماضٍ، وبعده أفعالٌ ماضيةٌ " ^(٢).

٢- علة حذف:

أشار في كتابة التتوين بالألف في النصب وتركه في الرفع والجرح، فقال: "كُتِبَ (زيذا) في: (رأيتُ زيدًا) بالألف؛ لإبدالها في الوقف من التَّوِين، وفي: (جاءَ زيدٌ) و(مررتُ بزيدٍ) بتركِ الألف؛ لعدمِ التَّوِينِ فيها رفعًا وجراً" ^(٣).

وكذلك في حذف الهمزة في أفعال الأمر، مثل: (خُذْ - كُلْ - مُرْ) المشتقة مِنْ (تَأْخُذْ - تَأْكُلْ - تَأْمُرْ) لثقل اجتماعهما، إذ قال: "ينتفضُ هذا بنحو: (خُذْ - وَكُلْ - وَمُرْ) مِنْ (تَأْخُذْ وَتَأْكُلْ وَتَأْمُرْ)، قيل: بل يجيء فيها بـ(همزة وصل) فاستثقل اجتماعُهما مع همزة الفعل، فحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ تخفيفًا والأولى استغناء عنها" ^(٤).

٣- علة ثقل:

وأشار في حذف الحرف الأخير من (ق - ع) لكون الفعل أثقل من الاسم، إذ تتلخص كيفية التقاء علة الثقل بعلة البناء على حذف حرف العلة في

(١) حاشية اللقاني: ٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٨٨.

(٣) المصدر نفسه: ٣٥٥-٣٥٦.

(٤) المصدر نفسه: ٢٨٤.

أنّه عند نحت كلمتين يلتئم منهما بناء جديد يجتمع فيه حروف أصلية وزوائد
توجب ثقلاً مضاعفاً، مما يستدعي التخلص من هذا الثقل بحذف حرف العلة
بحسب مقتضى الحال البنائية، وحيث إنّ كون الفعل أثقل من الاسم في
التحقيق إنما نشأ عن كونه أثقل فب البناء وهما على حرفين، فلو ترك الحذف
من الفعل لترك الخماسي من الاسم، ولكان ذلك علةً لمنع الخماسي من الفعل
لا لترك العلة، فاستقام تقدير الحذف على وفق الصناعة الصرفية، إذ قال: "أصلُ (ق و ع): عي وقي، فدخلهما التَّغْيِيرُ بحذفِ الآخرِ للبناء، وهما على
حرفين؛ لكنْ كَوْنُ الفعلِ أثقلُ مِنَ الاسمِ في التَّحْقِيقِ إنّما هو علةٌ لمنعِ الخماسيّ
من الفعلِ لا لتركِ المنعِ من الاسمِ"^(١).

وأشار في إسقاط حركتي اللّام الثابتين لها الضمة أو الكسرة عند
اتصالها بواو الجماعة؛ لأنّ حرف العلة لا يتحمل الحركات الثقيلة إذا جاء
بعدها حرف ساكن في الأفعال المعتلة كـ(يُعْطَى و يُغْزَى)، إذ قال: "تسقطُ
حركتا" اللّام" الثابتان مع ضمّ ما قبلها أو كسره، (أو تُنْقَلانِ)، أي: حركتا
(اللّام) المذكورتان إلى ما قبلها مع سلبِ حركته؛ لنقلِ حركتي (اللّام)
المذكورتين"^(٢).

٤- علة التقاء الساكنين:

وأشار في حذف لام الفعل (دعا) عند اتصاله بتاء التأنيث الساكنة،
فقال: " (دَعَتْ) بحذفِ اللّامِ لالتقاءِ السّاكنين وهما: الألفُ والتّاء"^(٣).

(١) حاشية اللقاني: ١٣٦.

(٢) المصدر نفسه: ٣٩٣.

(٣) المصدر نفسه: ٣٧٤.

علل ذلك في نقل حركة الواو المحذوفة المكسورة إلى الميم في الفعلِ (مِثُّ)، إذ قال: "(وَمِثُّ) بكسرِ (الميم) منقولاً إليها مِنْ (الواو) المحذوفةِ لالتقاء الساكنين" (١).

أشار في أنه لا يمكن سكون اللّام الأولى في (فَعْلَلْ)، إذ قال: "وتعبيره في سكونِ اللّامِ الأولى بـ(عدم الإمكان) يقتضي عدمَ إمكانِ اللّازمِ، وهو التقاء الساكنين" (٢).

٥- علة غائبة:

وهي أول ما يتصوره الذهن وآخر ما يتحقق في الواقع لذا هي معلولة كما في (جَوْرَبْ)، إذ قال: "إنّها علّة غائبةٌ، وهي معلولةٌ خارجاً علّةٌ ذهناً، ويلحقُ بالرباعيِّ المجرّدِ (نَحْوُ: جَوْرَبْ) زيْدٌ عمراً، أي: ألبسهُ الجورب" (٣).

٦- علة دخول:

وأشار في علة دخول (يُقَاتِلُ) في حكم الرباعي، إذ قال: "ويدخل فيه مضارعُ فاعلٍ كـ(يُقَاتِلُ)؛ لأنَّ ماضِيَهُ (قاتَلَ) على أربعةِ أحرفٍ وليسَ مِنْهُ" (٤).

٧- علة إشارة:

وأوضح في سبب الآتيان بصيغة (أشغله) بدلاً من (شغله) إشارة إلى أنّ ما بعد من معنى يجب التنبيه إليه والإصغاء، إذ قال: "فالامتلاء المدلول عليه بـ(شَغَلَ) دونَ الامتلاء المدلولِ عليه بـ(أشغَلَ)، إنّما عبّرَ بهذه الصيغَةِ إشارةً

(١) حاشية اللقاني: ١٧٣-١٧٤.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٨.

(٣) المصدر نفسه: ١٧٩.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٢.

إلى الاهتمام وإلقاء البال إلى ما يردُّ بعدها؛ لاحتياجه إلى تنبُّه؛ لغموضه ومخالفته للغالب على (أفعل) من كونها لتعدية القاصر^(١).

٨- علة مانعة:

وورد ذلك في امتناع قياس الفعلين (انكرم وانعدم) على الأصل في وزن (انفعل) وذلك لفقدان ركنين أساسيين وجب توفرهما عند القياس على وزن (انفعل) وهو العلاج وحصول الأثر، والمقصود بهما افتقار بعض الأفعال إلى المباشرة العملية والمعالجة الفعلية للشيء، وغياب النتيجة العيانية الملموسة التي تظهر في الواقع الخارجي؛ ففرق اللقائي بذلك بين الأفعال الدالة على التأثير الحقيقي الذي يترك أثراً واقعياً في متعلقاته (كالإكرام الذي يتضمن معالجة ومباشرة ويحدث أثراً حسياً ظاهراً)، وبين الأفعال الدالة على المعاني العقلية المجردة والعدمية (كالانعدام) التي تقتصر إلى الوجود العيني الذي يقوم به الأثر، كقوله: " (لا يقال: إنكرم وانعدم) من (أكرم وأعدم)؛ إذ الإكرام إعطاء شيءٍ لآخر، والإعدام: إفناء الشيء، ولا علاج في الكل ولا تأثير، أما (الكرم) فلا أثر فيه بـ(المكرم) بالفتح، وأمّا (العدم) فلأنَّ المعدوم ليس بموجود حتَّى يقوم به أثرٌ"^(٢).

وأشار إلى ذلك في امتناع أن تكون الألف في (تغافل) للإلحاق، فقال: "وليسَتِ الألفُ في (تغافل) للإلحاق؛ لأنَّ (الألف) لا تقع للإلحاق حشواً لا في الاسم ولا في الفعل"^(٣).

(١) حاشية اللقائي: ١٨٤-١٨٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢١٤.

وذكر ذلك في استثناء حرف (اللام) من حروف اللين على الرغم من اتساع مخرجه، إذ قال: "أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ مَخْرَجَ (اللَّامِ) أَوْسَعُ الْمَخَارِجِ، مَعَ أَنَّهُ لَا لِينَ فِيهِ، بَأَنَّ انْحِرَافَ اللِّسَانِ فِيهِ مَنَعَ مِنْ لِينِهِ"^(١).

٩- علة احتمال:

وأشار إلى ذلك في علة عدم إلحاق (احبناً) بالهمزة بوزن (احرنجم)، إذ قال: " (احبناً) بالهمزة، فهو افعلناً، قلتُ: لأنَّهم جعلوا همزة الأوَّلِ مُحْتَمَلًا لِلإِبْدَالِ مِنَ الْآلِفِ فَهُوَ افْعَلْنَى بِالْآلِفِ، وَالْمُحْتَمَلُ لَا يَتَّبِعُ بِهِ حُكْمٌ"^(٢).

١٠- علة مماثلة:

وأشار إلى الحكم على (اقعنسس) بأنَّه مُوَازِنٌ لـ(احرنجم)، وعلى (استخرج) غير موازنٍ له، إذ قال: "لَمْ نَعْنِ بِ(الموازنة) صُورَةَ حَرَكَاتٍ وَسَكَنَاتٍ، وَإِنَّمَا عَنَيْنَا بِهِ وَقَوَعَ (الفاء والعين واللام) فِي الْفَرْعِ مَوْقِعَهَا فِي الْأَصْلِ الْمُلْحَقِ بِهِ، وَإِنْ كَانَتْ ثَمَّةُ زِيَادَةٍ فَلَا بَدَّ مِنْ وَقَوَعِ مِمَّاثِلَةٍ فِي الْمُلْحَقِ، وَ (استخرج) بِالنَّسْبَةِ إِلَى (احرنجم)"^(٣).

١١- علة قلب:

علل أَنَّ أَلِفَ (اسلنقى واحبناً) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ، إذ قال: " (اسلنقى واحبناً) ملحقان بـ(احرنجم)، وَأَلْفُهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ لِتَحْرُكُهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلُهَا"^(٤).

(١) حاشية اللقاني: ٣٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ٢١٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢١٦.

(٤) المصدر نفسه: ٢١٧.

وأشار في قلب عين الفعل الأجوف ألفاً عند تحرك ما قبلها، إذ قال: "فإنَّ عَيْنَهُ لا تحتمل الحركة؛ لأنَّ تحرُّكها مع فتح ما قبلها يُوجِبُ ثقلها؛ فهذا انقلبت ألفاً" (١).

أوضح علة قلب الواو الواقع بين كسرتين مُستثقل، فقال: "فقد وقعت الواوُ" يضادّانه بين كسرٍ قبلها وكسرٍ بعدها، والواقع بين شيئين مُستثقل" (٢).

١٢ - علة توافق:

ذكر في أنَّ (شَمَلَّ) ملحقٌ بـ(دَحْرَج)، إذ قال: "وإنَّما حكموا بأنَّ (شَمَلَّ) ملحقٌ بـ(دَحْرَج) دونَ (أَخْرَج) وأخويه؛ لأنَّ شرطَ الأَلحاقِ توافقُ المصدِرِ" (٣).

١٣ - علة تغيير:

وأشار في أنَّ تحقق المجاوزة للفعل بواسطة الباء، يستلزم تغيير معناه في (ذهبْتُ بزيد)، إذ قال: "وإنَّما وجِبَ تغييرُهُ في نحو: (ذهبْتُ بزيد)؛ لأنَّ المرادَ ليسَ كَوْنُ الذَّهابِ لاصقاً بـ(زيد)، بل كَوْنُ المتكلِّمِ صيَّرَ زيداً ذاهباً" (٤).

١٤ - علة الجواز:

علل اللقاني بأنَّ الشرط المجيز للحكم بوجود، غير أنَّ وجوده لا يستلزم وقوع المشروط في (في الدار) و (قالوا آدارنا أنا)، إذ قال: "بأنَّ الشَّرْطَ في الجوازِ موجودٌ، ولا يلزمُ مِنْ وجودِ الشَّرْطِ وجودُ المشروطِ" (٥).

(١) حاشية اللقاني: ٣٤٧.

(٢) المصدر نفسه: ٣٤٨.

(٣) المصدر نفسه: ٢١٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢٤٠-٢٤١.

(٥) المصدر نفسه: ٢٩٩-٣٠٠.

١٥- علة انتفاء الحكم لانتفاء سببه:

وأوضح أنّ نون الإعراب تُحذف عند اتصال الفعل بنون التوكيد المباشرة، إذ قال: "لأنّ الفعل حين دخول (نون التوكيد) عليه صار مبنياً، فحُذِفَتْ (نون الإعراب)؛ لانتفاء الإعراب التي هي علامةً عليه"^(١).

وأشار إلى ذلك في أنّ علة الحذف في المثال الواوي المفتوح العين، فإذا غابت العلة، وهي وجود الضم على العين، غاب الحكم كما في "وجه يوجه"، إذ قال: "فلا يكون انتفاء الضمّ منه منتجاً؛ لانتفائه من مطلق المضاعف الواوي"^(٢).

١٦- علة الوجوب:

وورد في أن سكون حروف اللين أوجب فيها اللين، إذ قال: "أنّ سكونها أوجب فيها ليناً لا تساع مخرجها بخلاف غيرها"^(٣).

١٧- علة التعدية:

علل انتقال حكم التعدية من الأصل (فاعل) إلى المشتق (تفاعل)، فصار (تفاعل) المأخوذ من (فاعل) المتعدّي إلى مفعولين يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله: "[تفاعل] المأخوذ من (فاعل) المتعدّي إلى واحد فيكون غير متعدّ؛ لأن (تفاعل) دون (فاعل) بمرتبة"^(٤).

(١) حاشية اللقاني: ٣٠٤.

(٢) المصدر نفسه: ٣٦٥.

(٣) المصدر نفسه: ٣٤٣.

(٤) المصدر نفسه: ١٩٨.

١٨- علة العموم والاشتمال:

أشار في علة استعمال كلمة واحدة وهي "فعل" لتدل على الأفعال الأخرى "العموم"، لأنها تغطي على كل الأفعال ولكل زمان ومكان، إذ قال: "أنه علل اللفظ "فعل" مع عمومه بأمر خاص بالفعل الثلاثي المجرد؛ لأنض معناه أعم معاني الأفعال التي هي سواه، أي: كلما صدق معنى من معاني الأفعال المذكورة صدق معنى (فعل) من غير عكس^(١).

١٩- علة الأولى:

ومن ذلك اختلافه في توجيه علة الزيادة والإبدال في مصدر الفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف على وزن "فعل" نحو: "فرح تفرحاً"، إذ قال: "أصله "تفرحاً"؛ لوجوب اشتمال المصدر على حروف فعله، ثم أبدلت "الراء" الثانية من جنس حركة ما قبلها، (هو الأولى) لأن الحكم بزيادة الساكن لما فيه من تقليل الزائد، لكونه حرفاً فقط، (أولى) بالقبول من الحكم بزيادة المتحرك؛ لما فيه من تكثير الزائد بكونه حرفاً وحركة^(٢).

٢٠- المُفسد:

قال: " (الذي كان أوله مفتوحاً) دخول (كان) مُفسدٌ للحدِّ بصدقهِ على نحو: (ضرب) مبنياً للمفعول، وعدم صدقهِ على نحو: (ضرب) مبنياً للفاعل^(٣).

(١) حاشية اللقاني: ١٤٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٨٦-١٨٧.

(٣) المصدر نفسه: ٢٥٢.

تبين لي في مبحث العلل لحاشية ناصر الدين اللقاني، أنه أولى جانب التعليل عناية واضحة في تناوله للمسائل الصرفية، إذ لم يكتفِ بذكر الحكم، بل حرص على بيان علته ووجهه، وقد تنوعت العلل التي أوردها في حاشيته، وقد تتطرق في حاشيته إلى علل كثيرة منها (علّة توهم، علّة حذف، علّة ثقل، علّة النقاء ساكنين، علّة غائبة، علّة دخول، علّة إشارة، علّة تفسيرية، علّة مانعة، علّة احتمال، علّة وقوع، علّة قلب، علّة توافق، علّة تغيير، علّة الجواز، علّة انتقاء الحكم لانتقاء سببه، علّة الوجوب، علّة التعدية، علّة الأولى).

الفصل الثالث

آراء اللّقائي الصرفيّة وموقفه من الخلاف
الصرفيّ

المبحث الأول: المسائل الصرفيّة في الأفعال والمصادر

أولاً: تصريف الأفعال

ثانياً: تصريف المصادر

المبحث الثاني: المسائل الصرفيّة في الأسماء والمشتقات

أولاً: تصريف الأسماء

ثانياً: تصريف المشتقات

المبحث الثالث: المسائل الصرفية في الإعلال والإبدال

أولاً: الإعلال

ثانياً: الإبدال

الفصل الثالث

آراء اللقاني الصرفية وموقفه من الخلاف الصرفي

المبحث الأول:

المسائل الصرفية في الأفعال والمصادر

-أولاً: تصريف الأفعال:

١. أبى يَأْبَى:

في العَرَبِيَّةِ، حُصَّ (فَعَلَ يَفْعَلُ) بِالْبَابِ الثَّالِثِ، لِلْفِعْلِ الَّذِي تَكُونُ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفًا حَلَقِيًّا، وَأَفْرَدَ سِيبَوِيه بَابًا فِي كِتَابِهِ سَمَّاهُ: "هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ يَفْعَلُ مِنْ فَعَلَ فِيهِ مَفْتُوحًا وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْهَمْزَةُ أَوْ الْهَاءُ أَوْ الْعَيْنُ أَوْ الْحَاءُ أَوْ الْغَيْنُ أَوْ الْخَاءُ لَامًا أَوْ عَيْنًا"^(١)، وَقَدْ عَلَّلَ سِيبَوِيه هَذِهِ الظَّاهِرَةَ الصَّوْتِيَّةَ، بِقَوْلِهِ: "وَإِنَّمَا فَتَحُوا هَذِهِ الْحُرُوفَ لِأَنَّهَا سَفَلَتْ فِي الْحَلْقِ، فَكْرَهُوا أَنْ يَتَنَاولُوا حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا بِحَرَكَةٍ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْحُرُوفِ، فَجَعَلُوا حَرَكَتَهَا مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي فِي حَيْزِهَا وَهُوَ الْأَلْفُ، وَإِنَّمَا الْحَرَكَاتُ مِنَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ"^(٢)؛ لَكِنْ الْفِعْلُ (أَبَى يَأْبَى) جَاءَ شَاذًا مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ إِذْ فَتَحَتْ عَيْنُهُ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ وَلَامُهُ وَعَيْنُهُ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ، وَالْمَطْرَدُ قِيَاسًا أَنْ يَأْتِيَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ كـ(يَأْتِي)، وَقَدْ جَاءَ فِي فَتْحِ عَيْنِ الْمَضَارِعِ (يَأْبَى) عِدَّةُ أَقْوَالٍ:

أ- عَلَّلَ سِيبَوِيه (ت ١٨٠ هـ) فَتْحَ عَيْنِ الْفِعْلِ (أَبَى يَأْبَى) إِلَى أَنَّهُ جَاءَ مُشَبَّهًا بِالْفِعْلِ (قَرَأَ-يَقْرَأُ)، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ (يَأْبَى) مَبْدُوءٌ بِهَمْزَةٍ فَاءِ الْفِعْلِ، وَالْهَمْزَةُ حَرْفٌ حَلَقِيٌّ أَثَّرَ فِي حَرَكَةِ عَيْنِ الْفِعْلِ كَمَا أَثَرَتِ الْهَمْزَةُ الْمَتَطَرِفَةُ فِي عَيْنِهِ أَيْضًا

(١) الكتاب: ١٠١/٤.

(٢) المصدر نفسه: ١٠١/٤.

(يقرأ) ففتحت عينه، وبالرغم من وجود وجه قياسي آخر يقتضي كسر العين (الباب السادس) (حَسِبَ يَحْسِبُ)، فإنَّ العرب آثرتِ الفتح طلبًا للتجانس الصوتي مع الحرف الحلقّي، ففتحوا ما كان ينبغي كسره اتباعًا لثقل الهمزة^(١).

ب . ذهب الفراء (ت ٢٠٧ هـ) و ثعلب (ت ٢٩١ هـ) إلى وصفه بأنه "نادر" قال: "ولم يأت الماضي والمستقبل بالفتح إذا لم يكن فيه أحد الحروف الستة إلا حرفًا واحدًا جاء نادرًا وهو (أَبَى يَأْبَى)"^(٢).

ج . اتفق المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) وابنُ السَّراج (ت ٣١٦ هـ) وابنُ الشَّجري (ت ٥٤٢ هـ) في أن يكون حرف الهمزة حرفً حلقّيًا في الفعل المضارع (يَأْبَى)؛ وتفصيل ذلك أنَّ المبرِّد ذهب إلى أنَّ الفتح في عين الفعل المضارع من (أَبَى) على القياس؛ لأنَّ الألف عنده من حروف الحلق؛ لكنها لا تكون أصلًا^(٣)، لذلك يرى أن الألف لا تُعد حرفًا حلقّيًا أصيلًا له حيزٌ ومخرجٌ، وإنَّما هي عبارةٌ عن هواءٍ يتردّد في الحلق، لذلك لم تُذكر ضمن حروف الحلق، إذ قال: "لا تكون إلا بدلًا أو زائدة وإنَّما هي هواء في الحلق يسمّيها النحويّون الحرف الهاوي"^(٤)، وصرّح بمخالفته لمذهب سيبويه، إذ قال: "وسيبويه يذهب في (يَأْبَى) إلى أنّه إنّما انفتح من أجل أنَّ (الهمزة) في موضع (فائه)، والقول عندي على ما شرحته لك من أنّه إذا فتح حدث فيه حرف من حروف الحلق، فإنَّما الفتح؛ لأنَّه يصير إلى الألف"^(٥). وبناءً على هذا الأصل المشترك في نفي الحلقية الأصلية، تبعه ابن السراج لكنَّه خالفه في الحكم، فلم يرَ الفتح قياسيًا لكن بل عدَّ (عينه) أو (لامه)

(١) ينظر: الكتاب: ١٠٥/٤-١٠٦.

(٢) إصلاح المنطق: ٢١٧، لسان العرب (أ ب ي): ٥٤/١.

(٣) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ١٦٠/٢.

(٤) المقتضب: ٢٩٢/١.

(٥) الكامل في اللغة والأدب: ١٦٩/٢.

التي ليست حروفاً حلقيةً، وفتحها يعدّ شذوذاً، وقد أشار إلى أن سبب الشذوذ أنّ العرب عاملته معاملة الفعل المهموز اللام ك (قرأ يقرأ)، الذي استوفى شرط الحلق، فحملوه عليه بالتشبيه، إذ قال: "فإن كانت هذه الحروف فاءات نحو: أَمَرَ وَأَكَلَ وَأَفَلَ يَأْفَلُ لَمْ تَفْتَحِ الْعَيْنُ لِسُكُونِ حَرْفِ الْحَلْقِ، وَقَالُوا: أَبَى يَأْبَى شَبَّهُوهُ بَيَقْرَأُ وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ: حَسِبَ يَحْسِبُ فُتِحَا كَمَا كُسِرَا"^(١)، ثم جاء ابنُ الشَّجَرِيِّ ليفصلَ في المذهبِ ويُرجِّحَ القولَ الأوَّلَ وهو "أصلُ نفي الأصالة"، بقوله: "والقول الأول أصح؛ لأن ألفات الأفعال لسن بأصول وإنما هن منقلبات عن ياء أو واو، وألف يَأْبَى إنما وجدت بعد وجود الفتحة الملاصقة لها، فلولا الفتحة لم تصر الياء ألفاً"^(٢).

د. أما أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، فقد أنكر قول المبرد، إذ ذهب إلى أنّ الألف ليست بأصل في (أبى يَأْبَى) إنما هي منقلبة عن ياء (أَبَيْتَ) لانفتاح ما قبلها، فإذا فتحت في الماضي (أَبَى) فحقها أن تكون في المضارع يَأْبَى مثل (أَتَى يَأْتِي) لذلك وصفه بالندرة، وذلك لأنّ العين واللام ليسا من أحرف الحلق^(٣).

هـ. أما البعلي (ت ٧٠٩هـ) فيرى أنّ (أبى) أن عينه فُتِحَتْ شذوذاً، فقال: "وأما المفتوح العين فمضارعُه على ستّة أضرب: الأوّل واجب الكسر...، لآمه ياء، ك (رَمَى يرمي وهَدَى يهدي وسَبَى يسبي)، وقد شذّت منه ثلاثة ألفاظ،

(١) الأصول في النحو: ١٠٤/٣.

(٢) أمال ابن الشجري: ١٣٨/١.

(٣) يُنظر: أبو علي النحوي صرفياً: ٢٣٢.

فجاءت بالفتح وهي: أبى الشيء يأباه، وجبى الخراج يجباه وقلى الشيء يقلاه حكاها ابن الأعرابي، وأنشد أبو نجم العجلي^(١): "أيام أم الغمرو لا نقلها"^(٢).

و. ذهب بعض النحويين إلى أنه جاء على سبيل الغلط والتوهم؛ لأن ماضيه يكون على (فعل)، ففتحوا عين (يأبى)^(٣).

ز. وقد حملة بعض اللغويين على الجمع بين لغتين مختلفتين وهو ما يُعرف بتداخل اللغات أو تركيب اللغات كما عرفه الخليل وابن جنّي، بأن تأخذ ماضي لغة ومضارع لغة أخرى وتركب بينهما لغة ثالثة^(٤)، مثل: (أبى يَأبى) و(جبى يجبى) و(ركن يركن) و(قنط يقنط) •

ح. وبعضهم حملة على معنى المنع؛ لأن الإباء والمنع نظيران فحملوه على نظيره كما حملوا (يذر) على (يدع)؛ لاتفاقهما في المعنى، وإن لم تكن عين (يذر) أو لامه حرفًا حلقياً^(٥).

ط. وذهب دده جونكي (ت ٩٧٣هـ) في حاشيته إلى أن الفعل (أبى يأبى) يُعد شاذًا؛ لأنه مخالفًا للقياس الصرفي، وأن وصفه بالشذوذ لا يرتبط بقلة وروده، بل بمجرد خروجه عن القاعدة الثابتة وإن كثر وقوعه، مؤكدًا أن المخالفة للقياس لا تمنع من اعتبار الفعل ثابتًا عن الواضع ومندرجًا تحت حكم المستثنيات التي تُقبل كما هي^(٦).

(١) يُنسب لأبي النجم العجلي، ويُنظر: ديوانه: ٤٥٠ .

(٢) المباحث الصرفية عند شمس الدين البعلبي: ٢١٣-٢١٤.

(٣) يُنظر: أمال ابن الشجري: ١/١٣٨.

(٤) يُنظر: الخصائص: ١/٣٧٤-٣٧٥.

(٥) يُنظر: أمال ابن الشجري: ١/١٣٨.

(٦) يُنظر: حاشية دده جونكي على شرح التصريف العزي، للسعد التفتازاني: ١٥٥.

ي . أما العبادي (ت ٩٩٤هـ) فرأى عدم جدوى ردّ الشواذ اللغوية إذا ثبتت بالسماع، بل تُقبل بوصفها شواهد محفوظة وإن خالفت القياس، إذ قال: "لأنّها ليست هي اللام، بل منقلبةً هنا، فك ونُها من حروف الحلق لا يفيد دفع الشذوذ"^(١).

أما اللقاني (ت ٩٥٨هـ) فيرى أن فتح العين في الفعل (يأبى) ليس شذوذاً لا تعليل له، بل هو مبرر بوجود الألف التي تعمل عمل حرف الحلق، وإن كان ظاهره الشذوذ لخلوه من حروف الحلق، إلا أنه جرى على سنن القياس بتقدير وجود الألف منزلة حرف الحلق، وذلك بدفع شبهة الدور الصريح وإثبات الدور المعني، إذ قال: "وقد يُجاب: بأنّه دورٌ معيٌّ؛ لأن توقف وجود كل منها إنما هو على وجود الآخر معه لا قبله، وهو جائز؛ لأنه لا يؤدي إلى ما ذُكر"^(٢)، وقد أشار إلى صحة هذا الكلام مستدلاً بقول الجاربردي الذي نصه: "كانّهم لمّا علّموا أنّ الياء تتقلبُ ألفاً على تقدير فتح العين سوّغوا فتحها؛ إذ يكون حينئذٍ مع حرف الحلق"^(٣)، فقد ثبت للقاني أن وجود حرف الحلق أو ما ينوب عنه كالألف يُعدّ من قبيل الشرط وليس العلة الموجبة، مستنداً إلى القاعدة الأصولية القائلة بأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، إذ يقول: "إنّ هذه العبارة تقتضي أنّ حرف الحلق علةٌ للفتح، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط"^(٤) وهذا التفريق يعكس محاولة سديدة لرفع الإشكال ودفع النقض عن توجيهه، غير أنه يظل تخريجاً تقديرياً يعتمد على الافتراض، مما

(١) حاشية العبادي: ١٩٥.

(٢) حاشية اللقاني: ١٧٠.

(٣) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، للجاربردي: ٥٤.

(٤) حاشية اللقاني: ١٧١.

يجعل العدول عنه إلى ما ذهب إليه المبرد أمرًا أكثر وجاهة وقبولًا في تفسير الظاهرة الصرفية.

وما ذهب إليه المبرد هو الأرجح من الصحة، إذ إن الدراسات اللغوية الحديثة تُشير إلى أن الألف اللينة تُعد صائناً يتميز بالانفتاح وتدفق الهواء بلا إعاقة مخرجية كحال الصوامت، فالجهر صفة يتصف بها الصوت عند الاهتزاز في الأوتار الصوتية في الحنجرة^(١)، وكان علماء اللغة يسمّون هذا العضو إلى بداية اللّهاء باللق، إذ ثبت استدلال المبرد، من أن الألف هو من الحروف الحلقية، ولكنه لم يجد حلاً للمشكلة وما زالت قائمة وقد بينها أبو علي النحوي، بأنه لا بد أن تكون الألف منقلبة عن ياء أو واو؛ وذلك لأنه لا تكون الألف في الفعل أصلاً مطلقاً، فإذا كان كذلك تعين أن الألف لم تأت للانسجام الصوتي مع الفتحة، فهي سبب لقلب الياء إلى ألف، واستدل بذلك على ظهورها في الماضي عند اتصاله بضمير الرفع التاء وغيرها، مثل: أبَيّت كأَتَيْت، وبذلك يتبين أن الألف أصلها ياء وُفُتِح ما قبلها شذوذاً.

٢. حذف الواو من المثال الواوي: (وَعَدَ - يَعِدُ)

اتفق العلماء على حذف واو المضارع من الفعل المثال نحو: يَعِدُ، وَيَزِنُ، لكنهم اختلفوا في تعيين العلّة التي أوجبت سقوط تلك الواو، فاحتج البصريون إلى أن حذف الواو في (يَعِدُ) وما جاء في بابه أنها وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة، إذ يُعد اجتماع الياء والواو والكسرة مُستثقلاً في كلام العرب؛ لما يُوجب من ثقل في النطق؛ لأن أصلها (يُوعِدُ) فحذفت منه لعلّة الخفة، ثم حملوا بقية صيغ المضارع المبدوء بالهمزة أو التاء أو النون على صيغة (يَفْعِلُ) فقاموا بحذف الفاء قياساً للباب، ومنع الاختلاف في بناء الفعل

(١) يُنظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ١٨.

المضارع، فقالوا: أَعِدُّ، وَنَعِدْ، وَتَعِدْ، واستدلوا على صحة مذهبهم بأن الواو تثبت إذا انتفى شرط وقوعها بين الياء والكسرة، كما في الفعل المبني للمجهول (يُوعَدُ)؛ لوقوع الفتحة بعد الواو، أو الفعل المضارع الرباعي (أُوْعِدَ)؛ لعدم انفتاح ما قبل الواو^(١).

أما الكوفيون ومنهم الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، الذي قال: "إن الواو إنما حُذِفَتْ من (يَعِدُّ) و(يَزِنُّ) لأنَّهما متعديان، قال: وكذلك كلُّ متعديٍّ، قال: ألا ترى أنَّهم قالوا: (وَجَلَّ يُوْجَلُّ، وَوَجَلَّ يُوْجَلُّ) فأثبتوا الواو لما كان (وَجَلَّ وَوَجَلَّ) غير متعديين"^(٢)، فذهبوا إلى أن العلة في حذف الواو من نحو: يَعِدُّ وَيَزِنُّ، هي للتفريق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي؛ إذ اتفقوا في كون الفعل المتعدي واللازم مثلاً واوياً؛ لكنهم فرقوا بينهم في الحكم، فأبقوا الواو في مضارع اللازم نحو: وَجَلَّ يُوْجَلُّ، وحذفوها من الفعل المتعدي نحو: وَعَدَ يَعِدُّ؛ لكون المتعدي أثقل من اللازم بوجود المفعول به، فكان أولى بالحذف طلباً للتخفيف، فأنكروا على البصريين مذهبهم، بحجة أن حذف الفاء في (أَفْعَلُ) و(تَفْعَلُ) و(نَفْعَلُ) ولم تقع بين الياء المفتوحة والكسرة^(٣).

أما الجوهري (ت ٣٩٦ هـ) فإنه أخذ بمذهب البصريين، الذين ذهبوا إلى أن الواو في (يَعِدُّ وَيَزِنُّ) إنما حُذِفَتْ لوقوعها بين ياء وكسرة وخالف الكوفيون في أنها للفرقة بين اللازم والمتعدي، إذ قال: "وأكرمْتُ الرجلَ أكرمه وأصله

(١) يُنظر: الكتاب: ٥٢/٤-٥٣، والمنصف (شرح كتاب التصريف للمازني): ٢٠٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (١١٢): ٦٤٤/٢، ويُنظر: أسرار العربية: ١٣٩.

(٢) المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني): ١٨٨/١.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١٥٠/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٤٤/٢.

أوكرمه مثل أدرجه، استثقلوا اجتماع الهمزة، وكذلك يفعلون، ألا تراهم حذفوا الواو من (يَعْدُ) استثقالاً لوقوعها بين ياء وكسرة^(١).

ذهب العكبري (ت ٦١٦ هـ) مذهب البصريين، مُعللاً ذلك أن الواو حُذفت عنده لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كقولك في (وعد، ووزن): يَعْدُ ويزن، "وعلة ذلك أن الواو من جنس الضمة، وهي مُقدَّارٌ بضمين، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مُسْتَقْتَلٌ"^(٢).
رفض ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ما جاء به الكوفيون، مبيناً أن هناك أفعالاً لازمة حُذفت فاؤها، مثل: أَلْ يَيْلُ، إذا نجا، وقد حُذفت الفاء في (أفعلُ ونفعلُ وتفعَلُ) منعاً للاختلاف في بناء الفعل المضارع، أما عدم الحذف في قولهم: يَوْجَلُ، فليس؛ لأنَّه فعل لازم بل لأنه الواو لم تقع بين ياء مفتوحة وكسرة؛ لأن العين فيه مفتوحة، إذ قال: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنَّه خارج عن القياس، ألا ترى أن الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل النُّقْلِ، وأيضاً فإنَّهم قالوا: وأل زيدٌ ممَّا كان يحذره يَيْلُ، ووبل المطرُ يَيْلُ، وقَدَتِ النَّارُ تَقْدُ، ووَجَرَ صدره يَجِرُ، ووَغَرَ يَغِرُ، فحذفوا الواو في جميع ذلك، وإن كان غير متعدي، ولما وقعت بين ياء وكسرة"^(٣).

ذهب الرضيُّ الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ) مع البصريين في أن علة حذف الواو عنده؛ وقوعه بين الياء وكسرة أصلية، وردَّ ما جاء به الكوفيون بقوله: "

(١) الصحاح (ك ر م): ٢٦٩/١، ويُنظر: الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري: ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: ٦٨٣/٢.

(٣) الممتع الكبير في التصريف: ٢٨٥.

وليس ما قالوه بشيء إذ لو كان كذلك لم يحذف من وَحَدَ يَحْدُ، أي: حزن يَحْدُ، وَوَنِمَ الذباب يَنِمُّ، وَوَكَّفَ البيت يَكِفُّ^(١).

سار البعلبي (ت ٧٠٩ هـ) مع البصريين في أن حذف الواو من المثال؛ لاستتقال وقوع الواو ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، إذ قال: "إذا كان الفعل الماضي ثلاثياً مفتوح العين، وفأؤه واو ك (وَعَدَ وَوَجَدَ وَوَزَنَ)، فمضارعه واجب الكسر تحقيقاً ك(يَعِدُ)، أو تقديرًا ك(يَهَبُ)، ويجب حذف الواو استتقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، ثُمَّ حُمِلَ على ذي الياء أخواته ك (أَعِدُ وَنَعِدُ وَتَعِدُ) ليجري الباب على سنن واحد"^(٢).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فذهب مع البصريين في علة حذف الواو لوقوعها بين الياء والكسرة، فحُمِلَتْ بقية صيغ الفعل المضارع (أَعِدْ - نَعِدْ - تَعِدْ) لئلا تختلف عليها، إذ قال: "أَعِدُ وَنَعِدُ بَنَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ (وَتَعِدُ) بَتَاءِ الْخَطَابِ (فَرْعُ يَعِدُ) بِالْيَاءِ الْمُتَنَاءِ مِنْ تَحْتِ (فِي الْإِعْلَالِ) بِحذف (الواو) التي هي فاء الكلمة لموجب في الأخير، وهو ثَقُلَهَا بوقوعها بين كسرة وياء تُثَرِّلُ مَنْزِلَةَ كسرتين وَحُمِلَ الباقي عليه"^(٣). وترى الباحثة أن ترجيح اللقاني لمذهب البصريين هو الأقوى (علّة)، لأن تعليقات الكوفيين لا يمكن التسليم بها لورود أفعال لازمة حذفت منها الواو، نحو: وَآلٌ يَيْلُ، لم تحذف الواو من (وَجَلَّ يُوَجَلُّ) هي أن العين مفتوحة والحذف يكون في العين إذا كانت مكسورة، ومضارع (أَوْعَدَ يُوَعَدُ) لم تحذف ياءه مع أنه متعدي وهذا يتعرض مع رأي الكوفيين، مما يدل على أن حذف الفاء من هذه الأفعال ليس علامة

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاسترأبادي: ٩٢/٣.

(٢) المباحث الصرفية عند شمس الدين البعلبي: ٢١٥.

(٣) حاشية اللقاني: ١٢٣.

للتعديّة كما ذهب إليه الكوفيون لأنها أفعال لازمة، يُزاد على ذلك أنّ اجتماع واو وياء وكسرة مستثقل، فحذفت الواو تخلصاً من هذا الثقل، وليس للتمييز بين المتعدّي واللازم، إذ لم يعرف باب آخر من أفعال العربية وقع فيه حذف لأجل التمييز بين المتعدّي واللازم، لكن الحذف لأجل التخفيف باب واسع في العربية^(١).

٣. رَكَنَ يَرَكُنُ:

اختلف علماء اللغة في فئة من الأفعال التي خرجت عن ضوابط أبواب هذه الأفعال كـ(هَلَكَ يَهْلِكُ، وَأَبَى يَأْبَى، وَرَكَنَ يَرَكُنُ)، وذلك؛ لأنّ القياس فيها أن تكون من باب ضَرَبَ، أما الخليل (ت ١٧٠هـ) فذهب إلى أنّها من تداخل اللغات، فيؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى فيحصل التداخل بين اللغتين، فإذا كان الفعل ذا وجهين في الماضي، وجاء مضارعه على قياس كل واحد منهما، نحو: (رَكَنَ يَرَكُنُ) و(رَكِنَ يَرَكُنُ)، فيكثر استعمال ماضي هذه اللغة مع مضارع اللغة أخرى فيحصل التداخل نحو (رَكَنَ يَرَكُنُ)^(٢)، إذ قال الخليل (ت ١٧٠هـ): "رَكَنَ يَرَكُنُ رُكُونًا، لغة سفلى مضر، وناس أخذوا من اللغتين فقالوا: رَكَنَ يَرَكُنُ"^(٣)، وقد جعل سيبويه (ت ١٨٠هـ) الأفعال التي على هذا الباب شاذةً، فقال: "وهذه الحروف من فَعَلَ يَفْعَلُ إلى منتهى الفصل شواذ"^(٤).

(١) يُنظر: علم التصريف عند الإمام العكبري: ١٨٩.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٤/٧.

(٣) العين: ٣٥٤/٥.

(٤) الكتاب: ٤٠/٤.

أما ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) فذهب إلى أن ما جاء من هذه الأفعال فهي من لغة العامة، وعدّه خطأ، إذ قال: هَلَك يَهْلِك؛ فمعناه عَطِبَ، أو تَلَّ...، والعامةُ تفتَحُ اللامَ من مستقبله؛ لأنه في معنى يَعْطِبُ وَيَتَلَفُ، وهو خطأ، لأن حَرْفَ الحَلْقِ إنما هو فاءُ الفعلِ لا عينه ولا لامه، فلا يكون إلا بكسر ثاني المستقبل أو ضمّه^(١)، وقد تحدث ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عن هذه المسألة بشكل مفصل، مُدافعاً عن قراءة بعض القراء كـ(الحسن وابن أبي إسحاق وابن محيصن)^(٢)، ﴿وَيَهْلِكُ الْحَرْتُ وَالنَّسْلُ﴾ {سورة البقرة: ٢٠٥}، مبيناً أنها وإن كانت قد تركت اللغة المشهورة إلا أن لها نظيراً في كلام العرب، إذ قال: "لعمري إنَّ ذلك تَرْكٌ لما عليه اللغة، ولكن جاء له نظير، أعني قولنا: هَلَك يَهْلِك، فَعَلَ يَفْعَل، وهو ما حكاه صاحب الكتاب من قولنا: أبى يأبى، وحكى غيره قَنَطَ يَقْنُط، وسلا يسلى، وجبا الماء يجباه، وركن يركن، وقلا يقلى، وغسا الليل يغسى، وكان أبو بكر يذهب في هذا إلى أنها لغات تداخلت؛ وذلك أنه قد يقال: قَنَطَ وَقْنِط، وركن وركن، وسلا وسلى، فتداخلت مضارعاتها، وأيضاً فإن في آخرها ألفاً، وهي ألف سلا وقلا وغسا وأبى؛ فضارعت الهمزة نحو قرأ وهدأ...، وقد يجوز أن يكون يَهْلِك جاء على هَلِك بمنزلة عَطِبَ، غير أنه استغنى عن ماضيه يَهْلِك"^(٣).

(١) تصحيح الفصيح وشرحه: ٤٩.

(٢) ذكر أبو حيان في البحر المحيط: ٤٩٧/٤، أن الأعمش وعصمة عن أبي بكر عن

عاصم، قرأ: (لِيَهْلِك) بفتح اللام.

(٣) المحتسب: ١/١٢١.

ومذهب العكبري (ت ٦١٦ هـ) مذهب سيوييه، وعدّ قولهم: رَكَن يَرْكُنُ شاذًّا، فقال: "رَكَنٌ يَرْكُنُ بفتح الكاف، وهو أحد الحرفين الجائيين على الشذوذ"^(١).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فقد ذهب مع الخليل (ت ١٧٠ هـ) في أن هذين الفعلين، هما نتاج تداخل اللغتين، أي أن قبيلة تنطق الماضي بالفتح، وقبيلة أخرى تنطق المضارع بالفتح فاختلفت اللغتان، ونتج هذان الفعلان، فالقياس في (رَكَن) بفتح العين، أن يكون مضارعه (يَرْكُنُ) بالضم أو (يَرْكِنُ) بالكسر، إذ قال: "وأما فتحهما؛ إذ تداخل اللغتين لا يَصْدُقُ إِلَّا على فتحهما لا عليهما، أي دخول كلٍّ من اللغتين على الأخرى؛ بدخول ماضي إحداهما على مضارع الأخرى والعكس، فاشتركا في الدخول، فصَحَّ التَّعْيِيرُ بـ (التداخل) المذكور الذي هو (رَكَنٌ يَرْكُنُ) لا بقيد الفتح فيهما أو به"^(٢).

والأرجح ما ذهب إليه اللقاني في ترجيحه مذهب الخليل باعتبارها ضربًا من تداخل اللغات؛ وذلك لأن تداخل اللغات موجود، وهو ضرب من ضروب التوسع في اللغة العربية، ولا يجوز إطلاق الشذوذ دون إنعام نظر، فالعربي له لغة يرثها ويتكلم بها، وله أذن تسمع لغة غيره، وغيره يسمع لغة أخرى، فنتج عن ذلك لغة ثالثة، أما وصفها بالشذوذ فليس دقيقًا، ولا يجوز أن نحكم على اللغة التي شاعت سابقًا وتكلم بها قبائل عربية معروفة بفصاحتها بالشذوذ.

٤- انقُص:

اختلف علماء اللغة في وزن (انقُص) الوارد في قوله تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُصَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ {سورة الكهف:

(١) علم التصريف عند الإمام العكبري: ١٨٢.

(٢) حاشية اللقاني: ١٧٢.

{٧٧}، ومنهم الأزهري (ت ٣٧٠هـ) الذي ذهب إلى أنه (انفعل) من (قضض) وهو مصدر (قضّ الخشبة يقضّها)، إذ ثقبها، ويُقال في اللغة نقلاً عن الليث صديق وتلميذ الخليل: "انقض الحائط أي وقع، وانقض الطائر اذا هوى من طيرانه ليسقط على شيء، وقوله تعالى: ﴿جدارا يريد أن ينقض فأقامه﴾ (الكهف: ٧٧)، أي: ينكسر، فأقامه الخضر (عليه السلام)، ويقال: قضضنا عليهم الخيل فانقضت عليهم، وقضضت الشيء إذا دققته ومنه قيل للحصى الصغار قضض" (١).

وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) خالف الأزهري وذهب إلى أن أصل الفعل هو (افعلّ) من مادة (نقض) مصدر نقض البناء التي تعني: هدم البناء وأسقطه، إذ يدل دلالة صريحة على هدم البناء، و(النقض): إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء، وهو اسم البناء المنقوض إذا هُدم، والجميع الأنقاض، و"النقيضة في الشعر: ما يُنقض به، وهو اسم يُجمع على النقائص، لذلك قالوا نقائص جرير والفرزدق، ودلالة النقض على الهدم والسقوط لا تدرك إلا بالمجاز، فهي لم ترد في كتب اللغة دالة دلالة حقيقية على هدم الجدار، وبذلك حمل (النقض) على (النقض) أولى من حمله على (القض)؛ لإبانة دلالة (النقض) على الهدم، وفيه تكلف في إفادة المعنى المقصود من (القض) (٢).

(١) تهذيب اللغة باب القاف والضاد (ق ض ض): ٢٠٧/٨، ويُنظر: لسان العرب (ق ض ض): ٢٢٠/٧.

(٢) يُنظر: لسان العرب (ن ق ض): ٢٤٢/٧، ويُنظر: البحر المحيط: ١٥٢/٦، ويُنظر: تهذيب اللغة باب القاف والضاد (ن ق ض): ٢٦٩/٨.

والذي يقوي مذهب الفارسي قلة جريان الفعل الأصلي (قَضَ) مزيداً فيه؛ وقد خالفه الطبرسي إذ سار مع الأزهري في رأيه ناقلاً قول أبي علي فقال: "وانقَضَ: أسرع سقوطه، و هو انفعَلَ مطاوعُ قَضَضْتُهُ، وقيل: هو افْعَلَ من النقض كأحمرَّ من الحُمْرَة" (١).

واختلف علماء اللغة كذلك في حقيقة تعديه أو لزومه، فذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في باب (ما طاع الذي فعله على فعل) إلى أن الأفعال التي تأتي على وزن (فَعَلَ) المتعدي، تكون مطاوعتها على وزن (انْفَعَلَ) أو (افْتَعَلَ)، نحو: كسرتُه فانكسر، وحطمتُه فانحطم، وحسرتُه فانحسر، وشويته فانشوى، وبعضهم يقول: فاشتوى، وغمته فاغتم...، وأشار إلى أن العرب قد تترك استعمال وزن (انفعَلَ) لغرض الاختصار أو لوجود بديل يؤدي المعنى، نحو: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد، ولا فاطَّرد، فاستغنوا عن لفظه بلفظ (ذهب)، وبذلك بين جواز العدول عن القياس إلى السماع وهذا يدل على أهمية السماع وقوته (٢).

وذهب المبرد (ت ٢٨٥ هـ) إلى أن الفعل الثلاثي المجرد تكون مطاوعته على وزن (انْفَعَلَ) وقد يدخل عليه (افتعل) إذ قال: " فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على (انْفَعَلَ)، وقد يدخل عليه (افْتَعَلَ) إِلَّا أَنَّ الباب (انْفَعَلَ)؛ وذلك قولك: كسرتُه فانكسر، فَإِنَّ المعنى: أَنِّي أردْتُ كسره فبلغت منه إرادتي، وكذلك قطعته فانقطع، وشويت اللحم فاشتوى، ودفعته فاندفع، وقد يقع اشتوى في

(١) جوامع الجامع: ٤٢٩/٢ - ٤٣٠.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٦٥/٤ - ٦٦.

معنى انشوى؛ لأنَّ (افتعل) و (انفعل) على وزن، ولا يكون (انفعل) من هذا ولا من غيره إلَّا غير متعدٍّ إلى مفعول^(١).

أما ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) فذهب مع المبرد في قوله إلَّا أن المطاوعة عنده تكون بوجهين، إذ يقول: "والمطاوعة فيها تكون بوجهين: إما بأن تريد من الشيء أمراً ما، فتبلغه بأن يفعل ما تريده، إن كان مما يصح منه الفعل، وإما بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإن كان لا يصح الفعل منه، فأما ما يطاوع، بأن يفعل فعلاً تريده منه، فنحو: أطلقت فانطلق وصرفته فانصرف؛ ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه، عند إرادتك إياهما منه، أو بعثك إياه عليهما، وأما ما تبلغ منه مرادك، بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، نحو: قطعت الحبل فانقطع، وكسرت الحب فانكسر، ألا ترى أن الحبل والحب لا يصح منهما الفعل؛ لأنه لا قدرة لهما، فإنما أردت ذلك منهما، فبلغته بما أحدثته أنت فيهما، لا أنهما توليا الفعل؛ لأن الفعل لا يصح من مثلهما"^(٢).

أما ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) فذهب إلى أن من علامات لزوم الفعل المتعدي مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد، إذ قال: "اللازم...، على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد، نحو كسرت فانكسر، ومددته فامتد، فلو طاع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى لواحد كعلمته الحساب فتعلمه"^(٣).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فهو مع القائلين: إن وزنها (انفَعَلَ)؛ لكنه اختلف في كونه للتعدية أم للزوم على هذه الصيغة، إذ نقد وناقش قول الجاربردي في

(١) المقتضب للمبرد: ١٠٢/٢.

(٢) الممتع الكبير في التصريف: ١٢٩-١٣٠.

(٣) أوضح المسالك في الفية ابن مالك، لابن هشام: ١٥٧ / ٢.

حصر المطاوعة بالأفعال اللازمة فقط بعبارة (وفي كل منها نظراً)، ففعل المطاوعة يتبع أصله في القدرة على التعدي، إذ يقول: "إذ المطاوعة-كما قال الجاربردي-: (يقتضي اللزوم)، وفي كلٍ منهما نظراً؛ لإطباقهما على أن هذا إنما هو من مطاوع المتعدِّ لواحدٍ، أمّا مطاوع المتعدِّي لاثنتين فيتعدَّى لواحدٍ كـ(علّمته الحساب فتعلّمه)، فيجوزُ: (كسوتُ زيداً جبةً فانكسى هو تلك الجبة)...، المطاوعة فيها لـ(أطلق) و(قضّ)؛ لاستعماله في: (قضّ اللؤلؤة) مثلاً: ثَقَبَهَا، و(سَلَخَ)؛ لاستعماله في (سَلَخَ الشَّاةَ) مثلاً، و(أكدرتُ الشيء) المقدّر الوَضْع، فقولُ بعضهم: "لا فِعْلَ لها مُسْتَعْمَلٌ"، في إطلاقه نظراً^(١).

٥ - قُلْتُ وَبِعْتُ:

عند إسناد الفعل الأجوف الواوي (قال قول)، واليائي (باع بيع) إلى ضمائر الرفع المتصلة نحذف حرف العلة الأجوف ونضع ضمة لفاء الأجوف الواوي وكسرة لياء الأجوف اليائي، نقول: قُلْتُ وَبِعْتُ، وأصلها: قَوْلْتُ وَبَيْعْتُ بفتح الواو والياء^(٢)، وقال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): "وكذلك جميع ما يأتي على معنى (تَفَاعَلَ) لا يُعْلَى شيء منه...، إِلَّا أَنْكَ إِذَا أُسْنَدَتَهُمَا إِلَى ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مَخَاطَبٍ لَمْ تُحَوَّلِ الْفَتْحَةُ الَّتِي فِي الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ وَأَوَّ ضَمَّةً، أَوْ يَاءً كَسْرَةً، كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (قُلْتُ) و(بِعْتُ) فَتُسَكِّنُ آخِرَ الْفِعْلِ لِلضَّمِيرِ، وَمَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ فَتَحْذِفُهُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ"^(٣)، واختلف علماء اللغة في أصل الضمة في فاء الواوي والكسرة في فاء اليائي، على مذهبين: مذهب الجمهور أنَّ الأجوف الواوي أو اليائي نحو: قال وباع إذا أُسْنَدَ إِلَى ضَمِيرٍ

(١) حاشية اللقاني: ٢٠١-٢٠٢.

(٢) يُنْظَرُ: المقتضب: ٢٣٥/١.

(٣) الممتع الكبير في التصريف: ٣٠٧.

الرفع المتصل، نُقل الأَجُوف الواوي إلى باب (فَعَلَ) بضم العين والأَجُوف اليائي إلى (فَعَلَ) بكسر العين، فيقال: قَوْلْتُ وَبِعْتُ، ثم تنقل ضمة الواوي وكسرة اليائي إلى الفاء، وبذلك يلتقي ساكنان العين واللام، فتحذف الواو والياء فيقال: قُلْتُ وَبِعْتُ، ودليلهم في ذلك أن يفرِّقوا الفعل الواوي من الفعل اليائي، إذ لولا الضمّ الموجود على الواوي والكسر الموجود على اليائي لما أمكن التعرف إلى أصل كل منهما^(١)، إذ قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): "وَأَمَّا قُلْتُ فَأَصْلُهَا فَعَلْتُ مَعْتَلَّةٌ مِنْ فَعَلْتُ، وَإِنَّمَا حُوِّلَتْ إِلَى فَعَلْتُ لِتُغَيِّرُوا حَرَكَةَ الْفَاءِ عَنْ حَالِهَا"^(٢)، وقال: "وَأَمَّا بَعْتُ فَإِنَّهَا مَعْتَلَّةٌ مِنْ فَعَلْتُ"^(٣)، وسار على رأيه بعض أئمة اللغة^(٤).

وقد ذهب أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) في مذهبه مع الجمهور، إذ قال: "فإن اتصل بهذا الفعل تاء الضمير نحو: قُلْتُ وَعُدْتُ نقلته من فَعَلَ بفتح العين إلى فَعُلَ -بضمها- فصار التقدير: قَوْلْتُ مِثْلَ ظَرُفْتُ، ثم نُقِلَتْ ضَمَةُ الْوَائِ إِلَى الْقَافِ، فَسَكَنْتِ الْوَائُ وَبَعْدَهَا سَاكِنٌ، فَحُذِفَتِ الْوَائُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَبَقِيَ الضَّمَةُ تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ تَوْصِيلاً إِلَى حَذْفِ الْوَائِ، فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا أَقْرَوْهَا أَلْفًا وَحَذَفُوهَا مَعَ التَّاءِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَتَرَكُوا الْقَافَ بِحَالِهَا مَفْتُوحَةً، قِيلَ: لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَائِ"^(٥).

(١) يُنْظَرُ: الْكِتَابُ ٤/٣٤٠، وَشَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ، لِلْجَارِبَرْدِيِّ: ٤٥/١.

(٢) الْكِتَابُ: ٤/٣٤٠.

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٤/٣٤٠.

(٤) يُنْظَرُ: الْمَقْتَضِبُ: ١/٢٣٥، وَالْمَنْصَفُ (شَرْحُ كِتَابِ التَّصْرِيفِ لِلْمَازَنِيِّ): ١/٢٣٤.

(٥) الْبَابُ فِي عِلَلِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ، لِلْعَكْبَرِيِّ: ٢/٣٨٦، وَيُنْظَرُ: عِلْمُ التَّصْرِيفِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ: ١٨٧.

وذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) إلى أن ضم الفاء في الواوي وكسر الفاء في اليائي ليس لنقل (فَعَلَ) إلى بابي (فَعُلَ) و (فَعِلَ) وإنما ضمت الفاء في الواوي، وكسرت الفاء في اليائي بعد حذف حركتهما، للتمييز بين الواوي واليائي، فيقول: "وأما باب سُدْتُه، فالصحيح أن الضمَّ لبيان بنات الواو، لا للنقل، وكذلك بابُ بَعْتُه"^(١)، ووافقه في ذلك الرضي (ت ٦٨٦هـ)، موضحاً أنه لا موجب لإلحاق الضمائر المرفوعة بـ (قَوْلَ وَبَيْعَ) اللذين هما أصلاً (قال وباع)، إذ قال: "فالوجه إلحاق هذه الضمائر بقال وباع مقلوبي الواو والياء ألفاً؛ فنقول: تحركت الواو في قَوْلَ وطَوَّلَ وخَوَّفَ، والياء في بَيْعَ و هَيَّبَ وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً...، فصار الجميع قال و طال وخاف وباع وهاب، فلم يمكن مع بقاء الألف التنبيه على بنية هذه الأبواب، وأن أصلها فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ، لأن الألف يجب انفتاح ما قبلها، فلما اتصلت الضمائر المرفوعة المتحركة بها وجب تسكين اللام لما هو معلوم، فسقطت الألف في جميعها للساكنين، فزال ما كان مانعاً من التنبيه على الوزن -أي الألف- فقصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنية كل واحد منها لما ذكرنا من أن بنية الفعل يُبْقَى عليها، وتُراعى بقدر ما يمكن، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين"^(٢).

أما اللقاني (ت ٩٥٨هـ) فيرى حركة الفاء في المعتل كالضم في (سُدْتُ) والكسر في (بَعْتُ) ليس المراد بها مجرد النقل العابر لحركة العين كما ذهب إليه بعض النحويين، بل هي حركة مقصودة لذاتها لبيان البنية والأصل (الواو

(١) الشافية في علم التصريف: ١٧.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسترأبادي: ٨٠/١-٧٩، ويُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، للجاربردي: ٤٥/١.

والياء)، مُشيرًا إلى أن بيان البنية أهم من بيان أصل الحرف، إذ قال: "أنَّ الدَّلالةَ على البنية أهمُّ من بيان بُناتِ الواوِ والياءِ؛ لتعلق الأوَّل بالمعنى والثاني باللفظ، ولَمَّا لم يُمكنهم الدَّلالةُ على البنية في (قُلْتُ وَبِعْتُ)؛ إذ لو فتحا فيهما لما دلَّ على حركة العين لم يتركوا أيضًا بيان بُناتِ الواوِ والياءِ حذرًا من فوات المقصود فيه بيان البنية"^(١)

ولَمَّا كان النقل من باب (فَعَلَ) إلى بابي (فَعُلَ) و (فَعِلَ) لغرض بيان بنات الواو من بنات الياء من الأفعال المعتلة الوسط وهذا حاصل بضم فاء ما حذف واوه، وبكسر فاء ما حذفت ياءه - لم تكن هناك حاجة للنقل من باب إلى باب؛ لأن النقل يؤدي إلى اختلاف معاني الصيغ؛ وذلك لأن (فَعَلَ) فيه معنى ليس في (فَعُلَ)، وبهذا يكون ما ذهب إليه ابن الحاجب وأصحابه أرجح من رأي الجمهور.

٦ - استحياء:

يقتضي القياس في (حَيِي) إذا بُني على (استَفْعَل) أن يُقال: (استَحْيَا) بإثبات الألف الأخيرة؛ لأنَّها لام الكلمة، أصلها ياء قُلبت ألفًا لتطرّفها وانفتاح ما قبلها، وفعله المضارع (يَسْتَحْيِي) بياءين ويقال: (استَحْيَيْتُ) أيضًا، الياء الأولى مفتوحة والثانية ساكنة؛ لأنَّها على زنة (استَفْعَلْتُ)، وقيل: (استَحَى وَيَسْتَحِي واستَحَيْتُ) بحذف الياء الأولى، وقد اختلف النحويون في علة هذا الحذف، ومنهم سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الذي ذهب في تعليقه التقاء الساكنين في (استَحَيْتُ)، إلى القول: "وكذلك (استَحَيْتُ) أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت

(١) حاشية اللقاني: ٣٧٠.

في (بعث) وسكنت الثانية؛ لأنها لام الفعل فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان، وإِثْمًا فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم^(١).

إذا كان تعليل النحويين لحذف الياء الثانية في (استَحْيَيْتُ) مُبْنِيًّا على اتصالها بتاء الفاعل، فهو لم يبين سبب حذفها في " استَحَى " غير المقترنة بالضمير، وأنكر المازني (ت ٢٤٩ هـ) هذا التعليل، قائلًا: " وكذلك " استَحَيْتُ " حذفوا الياء التي هي عينُ الفعل، وألقوا حركتها على الحاء، ولم تحذف لالتقاء الساكنين؛ ولو كان حذفها له، لردّها إذ قال: " هو يفْعَل " فيقول: هو "يَسْتَحِي" فأعلم^(٢).

أما أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) فيرى أنَّ حذف الياء الأولى في هذا الفعل قد حصل لامتناع الإدغام ولزوم سكون الحرف الثاني، فحذفت اللام من الكلمة كما خفت بالحارث ويستطيع، وذلك أنَّ الإدغام يستوجب تحريك الحرف الثاني مع أنَّ واقع اللفظ هو العكس، فالأولى متحركة والثانية ساكنة، والإدغام فيما كان كذلك لا يصح؛ لذا حذفت الياء الأولى تخفيفًا كما حذفت العين في " مسْتُ وظِلْتُ " بإلقاء حركة العين على الفاء وحذفها للتخفيف من الثقل من دخول أحرف الزيادة، فحذفت الياء الأولى من الفعلين " استَحَيْتُ وَيَسْتَحِي " ليس لالتقاء الساكنين^(٣).

ويرى ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ) أن الفعل " استَحَى " استعماله بياء واحدة هو لغة تميم وبياءين هو لغة أهل الحجاز، وهو الأصل؛ وذلك لأنَّ ما

(١) الكتاب: ٣٩٩/٤.

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٢٢٧، المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني): ٢٠٤/٢.

(٣) يُنظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٢٢٧-٢٣٠، ويُنظر: أبو علي النحوي صرفيًا: ٢٣٥-٢٣٦.

كان موضع لامه معتلاً لم يُعلّوا عينه، إذ قال: "ألا ترى أنّهم قالوا: (أحييتُ وحويتُ) ويقولون: (قُلْتُ وبعثُ) فيُعلّون العين، لما لم تعتلّ اللام وإنّما حذفوا الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كما قالوا: لا أدري من لا أدري"^(١)، وسار معه في رأيه الأخفش وابن دريد.

وخالف اللقاني سيبويه في بيان الكيفية والتقدير الافتراضي لما آلت إليه صيغة (استحي)، إذ ذهب سيبويه إلى أن الياء الأولى، وهي عين الكلمة قُلبت ألفاً ثم وقع الحذف بعد ذلك، إذ قال سيبويه: "لأنّ الياء الأولى تُقَلَّبُ ألفاً"^(٢)، في حين رأى اللقاني أن هذا التقدير لا حاجة إليه، وأن الياء الأولى حُذفت مباشرة لكثرة الاستعمال، دون افتراض مرحلة سابقة من القلب إلى ألف، وأن عين الفعل الياء الأولى حذفت لكثرة الاستعمال، والياء الثانية (لام الفعل) حذفت لعلّة صرفية في الجزم والأمر؛ والدليل رجوع اللام في المصدر (الاستحياء) والأمر المؤكّد بالتّون وهو (استحيين) بياء واحدة هي اللّام، وبناءً على ذلك وافق اللقاني رأي سيبويه في أصل العلّة العامة لكنه رد رأي سيبويه في التقدير، مكتفياً بتعليل التغيير بالحذف الناشئ عن كثرة الاستعمال، كما بين اللقاني أن التشبيه بين (استحي) و(لا أدري) إنّما هو في مطلق الحذف على سبيل الاعتبار؛ لكثرة الاستعمال من غير اشتراك في عين المحذوف، فالمحذوف في (لا أدري) هو لام الكلمة، وهي الياء الأخيرة في (أدري)، بينما المحذوف في الفعل (استحي) هو عين الكلمة، وهي الياء الأولى في الفعل

(١) يُنظر: الصحاح (ح ي ا): ٨٦/١، وابن هشام اللّخمي وجهوده اللّغوية: ٤٥٩.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣٩٩/٤.

(اسْتَحْيَى)، فوجه الشبه بينهما يقتصر على علة الحذف، مع اختلاف موضع الحرف المحذوف في كل منهما^(١).

وترى الباحثة أنَّ ما ذهب إليه اللقاني هو الأرجح مقارنة بآراء من سبقه؛ لما تتميز به طريقته من الاختصار الصرفي والبساطة في التعليل بالاستعمال المباشر، مُعرضاً عن مرحلة التقدير الافتراضي (القلب إلى ألف) التي افترضها سيبويه، كما أن توجيه اللقاني ينسجم مع شواهد لغة العرب في كثرة الاستعمال.

(١) يُنظر: حاشية اللقاني: ٤٢١-٤٢٢.

ثانيًا: تصنيف المصادر:

١- أصل المصدر:

اختلف البصريون والكوفيون في مسألة، أأنَّ الفعل مشتق من المصدر أم المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه؟ وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، ودليل هذا نصه في كتاب العين: "المصدر أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال، وتفسيره: أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذَّهاب، والسَّمع، والحِفْظ، وإنما صدرت الأفعال عنها، فيقال ذَهَبَ ذهابًا، وسَمِعَ سمعًا وسَماعًا، وحَفِظَ حفظًا"^(١).

وسار على نهجه سيبويه في أنَّ المصدر أصلٌ، واشتقاق الفعل فرع منه، فقال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنْقَطع"^(٢)، وتبعهم في أصل المصدر وفرعية الفعل أغلب علماء اللغة ومنهم ابن السراج وابن جني وغيرهم^(٣).

واختَجَّ البصريون على ما ذهبوا إليه في أصل الاشتقاق بأدلة^(٤)، هي:

أ- أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

(١) العين: ٩٦/٧.

(٢) الكتاب: ١٢/١.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ٨٥/٣، والخصائص: ١١٤/١-١٢٠-١٢٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، م ٢٨: ١٩١/١-١٩٢، وأسرار العربية: ١٣٧-١٣٨، ويُنظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٧-٥٨.

ب- أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ج- أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

د- أن الفعل بصيغته يدل على ما يدلّ عليه المصدر، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل، إلا أن (ضَرَبَ) يدلّ على ما يدلّ على الضَّرْبِ، والضَّرْبِ لا يدلّ على ما يدلّ عليه (ضَرَبَ-يُضْرِبُ) وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بُدَّ أن يكون فيه الأصل.

هـ- أن المصدر لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سَنَنِ في القياس، ولم يختلف كما يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب...، وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتق من الفعل.

و- أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث، وعلى ذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك؛ دلّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

ي- أن المصدر هو الموضع الذي يَصْدُرُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مَصْدَر" فلما سُمِّيَ مَصْدَرًا دلّ على أن الفعل قد صدر عنه.

ر- دليل آخر للبصريين^(١)، أنه يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صرف، كقولنا: خرج يخرج وأخرج واستخرج ويخرج، وقتل يقتل وقتل وقتل وتقتل واستقتل، فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود فيه في جميع فنونه فعلمنا أنه أصله ومادته.

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الفعل أصل المصدر والمصدر فرع عليه، إذ قالوا: "المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له وهو ثان بعده"^(٢)، وأقدم نص لهم في ذلك ما وصل إلينا في قول الفراء (ت ٢٠٧هـ) حين تكلم عن اسم المكان من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (يوسف: ٣٣)، إذ قال: "السجن: المَحْبِيسُ، وهو كالفعل، وكل موضع مشتق من فعل فهو يقوم مقام الفعل، كما قالت العرب: طَلَعَتِ الشَّمْسُ مَطْلَعًا، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ مَغْرِبًا، فجعلوها خَلْقًا من المصدر وهما اسمان، كذلك السِّجْنُ، ولو فتحت السين لكان مصدرًا بيّنًا"^(٣).

أما أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، وفرع عليه، نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، وَقَامَ قِيَامًا"^(٤).

(١) الإيضاح في علل النحو: ٥٩.

(٢) المصدر نفسه: ٥٦.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٤٤/٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف م ٢٨: ١٩٠/١.

وَاحتَجَّ الكوفيون على مذهبه بثلاثة أوجه، هي:

أ- أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل، ويصح لصحته؛ تقول: (قمت قيامًا) فيعتل المصدر لاعتلال الفعل، وتقول: (قاوم قوامًا) فيصح المصدر لصحة الفعل؛ فدلّ على أنه فرع عليه.

ب- أن الفعل يعمل في المصدر، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

ج- أن المصدر يذكر توكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد؛ فدلّ على أن المصدر مأخوذ من الفعل.

والصحيح: ما ذهب إليه البصريون، وأما ما استدللّ به الكوفيون ففاسد، أما قولهم: إنه يصحّ لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله؛ فنقول: إنما صح لصحته، واعتل لاعتلاله، طلبًا للتشاكل؛ ليجري الباب على سنن واحد؛ لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة، وهذا لا يدلّ على الأصل والفرع^(١).

فردّ البصريون والزجاج حجج الكوفيين بقولهم: "لو كان اعتلال الفعل يوجبُ اعتلال مصدره، لوجب ألا يوجدَ فعلٌ معتلٌّ إلا ومصدره معتلٌّ، وألا يوجدَ لفعلٍ معتلٍّ مصدرٌ صحيح، فلما رأينا الأفعال تعتل وتصح مصادرها كقولنا وعدّ وعدّا، ووزنَ وزنّا، وقامَ قومًا وكال يكيل كيلاً ومال يميل ميلاً، وما أشبه ذلك مما يطول تعدادُه من الأفعال المعتلة التي صحت مصادرها، علمنا: أنه ليس اعتلالُ الأفعالِ علّةٌ موجبةٌ لاعتلالِ المصادرِ، إنما يعتلُّ من المصادر ما لزمه الثقلُ ما لزم الفعل، وما لم يلزمه ذلك صحّ معناه فلم يجب من ذلك أن تكون المصادر مشتقة من الأفعال"^(٢).

(١) أسرار العربية: ١٣٨-١٣٩، ويُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف م ٢٨: ١٩٠/١.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٦٠.

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فيبطل حجة الكوفيين في أن الفعل هو الأصل، إذ بنوا حجتهم على ظاهرة الإعلال، برؤيتهم أن المصدر يُغير بناؤه الصرفي ليتوافق مع الفعل، وهذا دليل على تبعية المصدر للفعل بحسب قولهم؛ لكن اللقاني نقد هذا الاستدلال ورأى أن الإعلال هنا لعارض صوتي، كإعلال (قيام) بقلب العين الواوِية ياءً ؛ لوقوعها بعد كسرة، بينما (قام) لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويصح بتصحيحه كـ(لاوذ) من (لواذ)، ولو كان الفعل جامدًا لحدث فيه نفس الإعلال، فلا يجب الخلط بين الفرعية في الإعلال والفرعية في الاشتقاق؛ لأن الإعلال ظاهرة صوتية والاشتقاق ظاهرة معنوية، ورفض ما جاء به الكوفيون معللاً أن ما حدث في (قيام) ليس لأنه يتبع فعله بل لعارض صوتي، ورفض جعل الإعلال دليلاً على الاشتقاق، إذ قال: "إذ الفرعية في الإعلال ترتب وجوده صفة فيه على وجود صفة في الفعل، والفرعية في الاشتقاق ترتب وجوده على وجود الفعل، ولا ارتباط بينهما؛ لجواز تقدّم وجود شيء على آخر وتأخّر وجود صفة فيه عن وجودها في ذلك الآخر"^(١).

٢ - وجهة:

العلماء مجمعون على حذف الواو من مصدر الفعل الثلاثي إذا جاء على وزن (فَعلة) بكسر الفاء، وكان فعله مثلاً واوياً، فإن الواو تُحذف منه أطراً؛ لحذفها في فعله المضارع؛ وذلك لشبه المصدر بالفعل في الإعلال، ولأنّ الكسرة مُستثناة بعد الواو فحُذفت، شرط أن تكون الفاء مكسورة، فإن لم تكن الفاء مكسورة لم تُحذف الواو نحو: (وَعَدَ، وَجَدَ)، ويعوض عن الفاء المحذوفة تاء في آخره نحو: (عَدَ وَلَدَ وَزَنَ وَصِفَ)، فأما في الأسماء فتثبت الواو، كما

(١) حاشية اللقاني: ١٢٢.

في (وَلَدَة)؛ لأنها اسم للأولاد وليست مصدرًا^(١)، لكنهم اختلفوا في كلمة (وَجْهَة)، فذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أن (وَجْهَة) مصدر للفعل الثلاثي غير المسموع (وَجَّهَ-يَجِّهُ)، وإنه استعمل شاذًا، ومثله (الْفُضُوى) فالقياس فيها بالياء، فإنهم جمعوا بين العوض والمعوّض عنه، إذ قال: "وَأَتَمُّوا فَقَالُوا: وَجْهَة في جهة"^(٢)، وتبع سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أغلب العلماء، بأن (وَجْهَة) عندهم مصدر لكن استعملت استعمالًا شاذًا، فقد جاء فعلها محذوف الفاء، أي حذفت في الفعل ولكنها ثبتت في المصدر^(٣).

أما الفراء (ت ٢٠٧ هـ) فذهب إلى أنها اسم مكان للمكان المتوجّه إليه، وعنده أسماء يتوجه إليها، وهي: (وَجْهَة) و(وَجْه) و(جَهَة)؛ لأن "العرب تقول هذا أمرًا ليس له وَجْهَة، وليس له جَهَة، وليس له وَجْه"^(٤).

أما المبرد (ت ٢٨٥ هـ) فقد خالف سيبويه ومن تبعه في أنها مصدر بل ذهب إلى أنها اسم، فأخرجها من المصدرية إلى الأسماء؛ للتخلص من الشذوذ الذي وُصف به مذهب سيبويه ومن تبعه، إذ قال: "ولو بنيت اسما على (فِعْلَة) غير مصدر لم تحذف مِنْهُ شَيْئًا نَحْوُ قَوْلِكَ وَجْهَة؛ لَأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِيهِ فِعْلٌ يَفْعَلُ وَإِنْ كَانَ فِي مَعْنَى الْمَصَادِر"^(٥)، وقد وافقه في ذلك أبو بكر السراج (ت ٣١٦ هـ)، موضحًا بأن بناء (فِعْلَة) مسموع في الأسماء كـ(وَلَدَة)، إذ

(١) يُنظر: الكتاب: ٣٣٧/٤، والأصول في النحو: ٢٧٦/٣، والمنصف (شرح كتاب التصريف للمازني): ٢٠٠/١.

(٢) الكتاب: ٣٣٧/٤.

(٣) يُنظر: المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني): ٢٠٠/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٤٠/١.

(٤) معاني القرآن، للفراء: ٩٠/١.

(٥) المقتضب: ٨٩/١.

قال: "وهذ عندي-أعني-وجهة لم يجيء على الفعل، والواو تثبت في الأسماء، قالوا ولدة وقالوا أيضًا لدة، فالاسم: وعدة، والمصدر عدة"^(١).

وما ذهب إليه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) مقارب لما ذهب إليه الفراء والمبرد وابن السراج في أنه اسم للمكان المتوجه إليه لا مصدر، إذ جاءت الكلمة صحيحة الواو ولو نُعلّ كما يُعلّ المصدر والفعل، إذ قال: "إنه لو كان مصدرًا مصحًا للزم أن يجيء فعله أيضًا مصحًا، ألا ترى أن هذا المصدر إنما اعتلّ على الفعل حيث كان عاملاً عمله وكان على حركاته وسكونه، فلو صحّ لصحّ الفعل؛ لأنّ هذه الأفعال المعتلات إذا صحّت في موضع تبعها باقي ذلك وفي أن لم يجئ شيء من هذه الأفعال مصحًا دلالة على أن وجهه إنما صحّ من حيث كان اسمًا للمتوجه إليه لا كما رآه عثمان من أنه مصدر جاء على الأصل"^(٢).

وذهب أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) إلى أن كلمة (وجهة) مصدر محذوف الزوائد، وأصله التوجه أو الاتجاه إذ قال: "والوجهة مصدر في معنى المتوجه إليه، كالخلق بمعنى المخلوق، وهي مصدر محذوف الزوائد، لأنّ الفعل توجه أو اتجه، والمصدر التوجه أو الاتجاه، ولم يستعمل منه وجد كوعد"^(٣)، وسار البعلبي (ت ٧٠٩هـ) مع سيبويه في أن يكون القياس في (وجهة) بثبوت الواو فهو الأصل عنده، فقال البعلبي: "الجهة: أصلها وجهة"^(٤)، ويرى أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٢هـ) أنها ليست مصدر حتى تُناقش ضمن القياس؛ بل ذهب مع قول الفراء في أنها اسم للمكان المتوجه إليه، إذ قال:

(١) الأصول في النحو: ٢٧٦/٣.

(٢) أبو علي النحوي صرفيًا: ٣١٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١٢٦/١.

(٤) المباحث الصرفية عند شمس الدين البعلبي: ١٨٢.

قوله في الجهة يدلُّ على أنه لم يرد المصدر؛ إذ الجهة ليست معنى المصدر، فإنها بمعنى: المتوجّه إليه، أو ما يقصد المتوجّه^(١).

يرى اللقاني أن مصدر (التوجّه أو الاتجاه) بعد حذف الزوائد هو (وجهة)؛ إذ يرى أن اللفظ جارٍ على غير فعله مجرى المصادر من حيث الدلالة المعنوية، إذ إن وزن (فَعْلَة) بكسر الفاء وسكون العين، لم يُسمع له فعل ثلاثي مجرد مطابق في اللفظ، فقد اعتبر اللقاني هذا اللفظ (اسم مصدر) مؤدياً معنى المصدر الأصلي، لا مصدرًا بمعناه الاصطلاحي الدقيق عند الصرفيين؛ وذلك تقادياً للبس بين المصدر الحقيقي الذي لحظت فيه حروف الفعل ومادة الأصل، وبين ما جرى مجرى الاسم في البنية الصرفية مع دلالاته على الحدث، فيقول: "إنَّ (وجهة) مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد لـ (تَوَجَّه أو اتَّجَه)، أقولُ هو: (اسم مصدر)؛ إذ اسمُ المصدر هو المصدرُ الجاري على غير فعله"^(٢).

ولكن يبقى أن ما ذهب إليه الجمهور هو الأقوى والأرجح إلى أنها مصدر للفعل الثلاثي؛ لأن إثبات الواو في (وجهة) للتفريق بينه وبين المصادر من الباب نفسه، فسارت هذه المصادر على أفعالها المسموعة فحذفت منها الفاء، وعوض عنها بتاء في الآخر مثل وَزَن يَزِنُ زِنَةً، فكلمة (زِنَةٌ) فعلها مسموع عند العرب فجرى عليها القياس؛ لكن (وجهة) لم يُسمع لها فعل فوردت على الأصل ليكون ذلك دليل على أنها مصدر للفعل الثلاثي المعتل الفاء بالواو (وَجَه-يَجِه)، وقد رفض الدكتور إبراهيم السامرائي مقالة الصرفيين، مُنبهاً إلى أن هناك فرقاً بين كلمة (وجه) و (جهة) إذ قال: "مقالة الصرفيين، بأن الواو حُذفت وعُوض منها تاء في الآخر، وذلك لأنَّ التاء في هذه الكلمات تغيد

(١) حاشية العبادي: ٣٨٧.

(٢) حاشية اللقاني: ٣٥٠.

التأنيث الذي قد ينصرف إلى القلّة والوحدة في ألفاظ كثيرة^(١) وبهذا يتبين أن ما اختاره الجمهور هو المعول عليه في توجيهه (وجهة) إذ العبرة بما ثبت في لسان العرب، لتظل القواعد تابعة للشواهد الحية لا حاكمة عليها بالرفض.

٣ - الحيوان:

جاء بها على صيغة (فَعْلان) هنا؛ لأنها المصدر القياسي أو المسموع للفعل الثلاثي (حَيَّي)، إذ تدلّ على الاضطراب والحركة والتقلب كالحيوان الذي يحيى ويدب، فجاءت لفظة (الحيوان) تطبيقاً لهذا الوزن الصرفي، اختلف النحويون والصرفيون في أصل الواو في كلمة (الحيوان) على مذاهب عدة: أ- مذهب الخليل (ت ١٧٠هـ) والجمهور إلى أن كلمة (الحيوان) أصلها (حَيَّان) بياءين متحركتين بالفتح لأثّه من (حَيَّيْتُ) إذ لا يوجد في كلام العرب ما كان عينه ياءً ولامه واوًا، وللتخلص من توالي الأمثال وما يتبعه من ثقل في النطق ك(رحوي)، أبدلت الياء الثانية واوًا لتخفيف النطق، ولم يُجرِ القياس في (حَيَّان) فتبدل ياءه الثانية ألفًا بسبب حركتها وانفتاح ما قبلها فتصبح (حَيَّان) حفاظًا على بناء (فَعْلان) من النقص والالتباس بغيره، وإنما بقي حرف العلة ولم يُقلب ألفًا كما صَحَّت في (الجَوْلان والغَلَيان) ولم تُعَلِّبْ قبلها ألفًا لئلا يجتمع على الكلمة إعلان^(٢)، وقد سار العكبري (ت ٦١٦هـ) مع الخليل (ت ١٧٠هـ) والجمهور فيما ذهبوا إليه، إذ قال: "ولام الحيوان ياء، والأصل: حَيَّان، فُقلِّبَت الياء واوًا لئلا يلتبس بالتثنية، ولم تقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لئلا

(١) الفعل زمانه وأبنيته: ١١٣.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٤/٤٠٩، والمقتضب: ١/٣٢٢، والممتع الكبير في التصريف: ٥٦٩/٢.

تحذف إحدى الألفين^(١)، وكذلك سار مع الخليل ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، بقوله: "واو حَيَوَان بدل عن يَاء وَأَنْ الياء وقعت فَاء"^(٢).

ب- أما سيبويه (ت ١٨٠هـ) فيرى أن أصل الكلمة (حَيَّان)، لكن العرب كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة وغير معتلة من موضعها، فأبدلوا الواو مكانه ليختلف الحرفان، فهو موافق للخليل والجمهور في أن الأصل يائي لكنه يختلف في علة وكيفية الإبدال، إذ قال: "وأما قولهم: حيوانٌ فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوها في رحويٍّ حيث كرهوا الياءات، فصارت الأولى على الأصل، كما صارت اللام الأولى في ممل ونحوه على الأصل، حيث أبدلت الياء من آخره"^(٣)، وهو ما نقله الرضي (ت ٦٨٦هـ) موجهاً كلام سيبويه بأن لفظ (حَيَوَان) عنده شاذ في القياس لا الاستعمال الفصيح، بقوله: "القياس حَيَّان، فلم يَقلب الثانية، وحَيَوَان عنده شاذ"^(٤).

ج- وخالفهم المازني (ت ٢٤٩هـ) في مذهبهم، فيرى أن الواو أصلية في كلمة (الْحَيَوَان)، وليست منقلبة عن ياء، مشيراً إلى أنه لم يستعمل لفظ الفعل من (الْحَيَوَان)؛ لأنه لو اشتق منه للزم منه اعتلال كثير وثقل في النطق؛

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١٠٣٥/٢، ويُنظر: الباب في علل الإعراب، للعكبري: ٧٢٦/٢.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٩٤/١.

(٣) الكتاب: ٤٠٩/٤.

(٤) يُنظر: شرح حاشية ابن الحاجب، للرضي الاسترابادي: ١٨٧/٣.

لاجتماع حرفي العلة العين ياءً واللام واوًا، فترك ذلك، وبقي مصدره (الحيوان) نقيض (الموتان)^(١).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فقد ذهب مع الخليل وسيبويه والجمهور في أن أصل الواو منقلبة عن ياء وأصله: (حييان) وخالف المازني، إذ قال: "فإن قلت: إن (الحيوان) مأخوذ من (الحياة)، ولامه واوٌ. قلت: صرحوا بأن الواو منقلبة فيه عن ياءٍ، وأصله: حييان"^(٢).

وما ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور من أن أصل (حيوان) هو (حييان) وأن الواو منقلبة فيه عن ياء - هو الأرجح؛ إذ يرى ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) أن ما ذهب إليه المازني من كون الواو أصلية قولٌ فاسد، إذ قال: "لأنه ما ذهب إليه المازني فاسدٌ لأنه قد ثبت إبدالهم الياء واوًا شذوذًا، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو، وأيضًا فإن الحيوان من الحياة، ومعنى الحياة موجودٌ في "الحيا" المطر... وهم يقولون في تثنيته "حييان" بالياء لا غير، فتثبت بذلك أن الواو في "حيوان" بدل من ياء"^(٣).

٤- مرجع:

يُصاغ من الفعل الثلاثي (فَعَلَ يَفْعُلُ) قياسًا مصدرٌ ميمي على وزن (مَفْعُل) بكسر العين؛ واسم مكان على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، أما ما كان من (فَعَلَ يَفْعُلُ) فإن موضع الفعل مَفْعُلٌ، وذلك قولك: هذا مَحْبِسُنَا، وَمَضْرِبُنَا، وَمَجْلِسُنَا، كأنهم بنوه على بناء (يَفْعُلُ)، فكسروا العين كما كسروها في (يَفْعُلُ)، وإذا أردت المصدر بنيته على (مَفْعَل) ؛ وذلك قولك: إن في ألف درهم

(١) المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني): ٢٨٤/٢.

(٢) حاشية اللقاني: ٤١٧.

(٣) الممتع الكبير في التصريف: ٥٦٩/٢.

لَمْضَرِبًا؛ أي لضربًا، قال تعالى: ﴿أَيْنَ الْمَفَرِّ﴾ (القيامة: ١٠)، يريد: أين الفرار، فإذا أراد المكان قال: المفر، كما قالوا: المبيت حين أرادوا المكان؛ لأنها من بات يبيت^(١)، ولكنهم اختلفوا في كلمة "مَرْجِع" الواردة في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (الأنعام: ١٦٤)، إذ ذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أن كلمة (مَرْجِع) جاءت بكسر الجيم، وهذا البناء مخصص ومبني لأسماء الأمكنة والظروف وليس المصادر، فخرجت عن القياس شذوذًا، إذ جزم أنها مصدر ميمي بمعنى (الرجوع) وليس اسم مكان، ودليله قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ﴾ (الأنعام: ١٦٤): أي: رجوعكم، فالمعنى المراد هنا هو الحَدَث (الرجوع) لا مكان الرجوع، إذ قال: "وربما بنوا المصدر على المفعول كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك، وذلك قولك: المرجع، قال الله عز وجل: "إلى ربكم مرجعكم"، أي رجوعكم"^(٢).

ذهب ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) إلى لزوم الفتح في مضارع الفعل (رَجَعَ يَرْجَع)؛ لأنه من الأفعال التي لامها حرف حلقي؛ لمناسبة الفتح والمجانسة بين مخرج (العين) و(الفتح) القريبة من الحلق، بخلاف الكسرة والضمة (أختيها) البعيدتين عن المخرج، إذ قال: "والفتح من الألف والألف أقرب إلى حروف الحلق من أختيها وقالوا: نَزَعُ يَنْزِعُ وَرَجَعُ يَرْجَعُ..."^(٣).

(١) الكتاب: ٨٧/٤-٨٨.

(٢) المصدر نفسه: ٨٨/٤.

(٣) الممتع الكبير في التصريف: ١٢٠-١٢١.

أما ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) فيرى أن الفعل الثلاثي المفتوح العين في الماضي وعينه أو لامه حرف حلق فإن مضارعه يكون أبدا مفتوح العين (يَفْعَلُ)، وإذا خرج من كون حروفه حلقية فإنه تُكسر أو تُضم عينه (يَفْعِلُ أو يَفْعُلُ)، إذ قال: "فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق، أو لا يكون (حرفًا حلقياً)، فإن كان كذلك فإن مضارعه أبداً على "يَفْعَلُ" بفتح العين، نحو: قَرَعَ يَقْرَعُ وَفَغَرَ يَفْغَرُ وَزَارَ يَزَارُ • وإن لم يكن كذلك فإنَّ مضارعه أبداً يحيى على: "يَفْعِلُ" و"يَفْعُلُ" بكسر العين وضمها، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ وَقَتَلَ يَقْتُلُ وَجَلَسَ يَجْلِسُ وَقَعَدَ يَقْعُدُ"^(١)؛ ولكن الفعل "رَجَعَ" حلقى اللام لم يُفتح مضارعه بل جاء مكسوراً (يَرْجِعُ)، فهو إذن جاء شاذاً عن قياس هذه القاعدة، وبسبب هذا الشذوذ في حركة عين المضارع، جاء القياس الصرفي على ما سار عليه سيبويه، وهو كسر المصدر الميمي منه تبعاً للمضارع، فجاء قوله تعالى: {إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ} بكسر الجيم (مَرْجِعُ)، ليكون هذا الكسر دليلاً على أنه مصدر ميمي بمعنى (الرُّجوع)، وليس اسم مكان، وقياسه الفتح تبعاً لأصل الحرف الحلقى •

وذكر اللقاني (ت ٩٥٨هـ) أنَّ لفظة (مَرْجِعُ) بكسر الجيم جاءت مصدراً ميميّاً بمعنى الرجوع، مستدلاً بما ورد في كتاب (الصاح): "والرُّجعى الرُّجوعُ، وكذلك المَرْجِعُ"^(٢)، ومن: ﴿إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، مُبيناً أن القياس في المصدر الميمي من الفعل الثلاثي أن يأتي على وزن (مَفْعَلُ) بفتح العين،، لذلك كان مقتضى القياس أن تكون (مَرْجِعُ) بفتح الجيم لا (مَرْجَعُ) بكسرها، ولما جاءت بالكسر عدّها من جهة القياس الصرفي؛ لأن المصادر

(١) الأصول في النحو: ١٠٢/٣-١٠٣.

(٢) يُنظر: الصاح (ر ج ع): ١٢١٦/٣.

من (فَعَلَ يَفْعُلُ)، إِنَّمَا تَكُونُ بِالْفَتْحِ، مُوضِحًا أَنَّ الْمُرَادَ بِالشُّذُوزِ الْخَارِجَ عَنِ الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ فَصِيحًا فِي الْإِسْتِعْمَالِ عِنْدَ الْعَرَبِ^(١).
وترى الباحثة أن ما ذهب إليه من كون (مَرْجِع) بكسر الجيم في قوله تعالى هو مصدرٌ ميميٌّ بمعنى الرجوع بحسب ما ورد في كتاب الصحاح؛ فالقرآن الكريم فصيحٌ في القياس فصيحٌ في الاستعمال.

(١) يُنظر: حاشية اللقاني: ١٢٧.

المبحث الثاني

المسائل الصرفية في الأسماء والمشتقات

أولاً: تصريف الأسماء:

١- النسب: (أخت وبنت)

اختلف علماء اللغة في النسبة إلى (أخت و بنت)، من جهة أن التاء عوض عن أصل أم علامة تأنيث؟

فقد سار سيبويه (ت ١٨٠هـ) مع أستاذه الخليل (ت ١٧٠هـ) في مذهبه، وهو أن القياس فيهما (أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ) عند النسب، برَدَّ اللام إلى الكلمة وحذف تاء التأنيث، ومثله إذا جمعنا (أُخْت) جمع تأنيث رددنا اللام إليها، فنقول: (أَخَوَات)، إذ قال: "وإذا أضفت إلى أُخْت قلت أَخَوِيَّ هكذا ينبغي له أن يكون على القياس وذا القياس قولُ الخليل، من قبل أنك لما جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تُحذف الهاء، وردت إلى الأصل، فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهي أردُّ له إلى الأصل، وسمعنا من العرب من يقول في جمع هُنْتُ: هُنَوَاتُ، قال الشاعر:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَّانِي وَمَلَّنِي عَلَى هُنَوَاتٍ كُلِّهَا مُتَتَابِعُ

فهي بمنزلة أخت^(١)، "وَأَمَّا بِنْتُ فَإِنَّكَ تَقُولُ: بَنَوِيٌّ مِنْ قَبْلِ أَنْ هَذِهِ التَّاءُ الَّتِي هِيَ لِلتَّأْنِيثِ لَا تَثْبِتُ فِي الْإِضَافَةِ كَمَا لَا تَثْبِتُ فِي الْجَمْعِ بِالتَّاءِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِهَاءِ التَّأْنِيثِ، فَلَمَّا حَذَفُوا وَكَانَتْ زِيَادَةُ فِي الْاسْمِ كِتَاءَ سَنِبْتَةٍ وَتَاءَ

(١) الكتاب: ٣/٣٦٠-٣٦١، والشاعر غير معروف.

عفريت، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء، يدلك على ذلك سكون ما قبلها، جعلناها بمنزلة ابن^(١).

أما يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) فقد خالف الخليل وسيبويه فيما ذهبوا إليه، وذهب إلى أن التاء أصلية، فعند النسب لا تُحذف فيقول: (أختي وبنتي)، وعارض سيبويه ذلك وعدّه ليس بقياس؛ لأنّ الكلام يقتضي إلحاق (هنت) بـ (بنت) عند الإضافة فيقال (هنتي)، وهذا مما تستثقله العرب، إذ قال: "وأما يونس فيقول أختي وليس بقياس ٠٠٠٠ وزعم الخليل أنّ من قال بنتي قال هنتي وهذا لا يقوله أحد^(٢)".

أما الأخفش (ت ٢١٥ هـ) فقد ذهب مذهباً آخر في أخت وبننت، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته، فنقول: أخوي وبنوي^(٣).

ذهب المبرد (ت ٢٨٦ هـ) مع الخليل وسيبويه في أنه عند النسب يُرد المحذوف وتحذف التاء، فقال: "اعلم أنه ما كان من الأسماء على حرفين فإن رد الحرف الثالث إليه في الجمع بالتاء، أو التثنية فالنسبة ترده لا يكون إلا ذلك وذلك قولك في النسب إلى أخت: أخوي؛ لقولك: أخوات^(٤)"، بينما سار أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) مع يونس بن حبيب في مذهبه، إذ يرى أنّ التاء في (أخت وبننت) ليست تاء تأنيث زائدة، وإنما هي تاء عوض عن لام الكلمة

(١) الكتاب: ٣/٣٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ٣/٣٦١-٣٦٣.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢/٦٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:

٣/٤٠٥، وهمع الهوامع: ٣/٤٠٥.

(٤) المقتضب: ٣/١٥٢.

المحذوفة (الواو في أخت والياء في بنت)، ولما كانت عوضاً عن الأصل، فتعتبر وتقاس كالأصل في الكلمة، فعند النسب إليهما تبقى التاء دون حذفها، فيُقَال في النسبة إليها (أُخْتِي)؛ معللاً ذلك بأن الحرف الشبيه بالأصلي لا يحذف في النسبة كما لا يحذف الأصلي، وبذلك خالف أبو علي سيبويه مُستنداً إلى: لزوم هذه التاء وثباتها في الوصل والوقف بخلاف تاء الحروف الزائدة (مثل: هَنَّت)، وأيضاً عن توجيهه لجموعها كـ(أخوات) على أنها جُمُوع لـ(أخ) المفتوح الهمزة لا لـ(أخت) المضمومة الهمزة، وهذا ما يقوي إطراد قياس الكلمة في كل أحوالها على سَنَنِ واحد وقاعدة واحدة عنده^(١).

أما الجوهري (ت ٣٩٦هـ) فسار على مذهب الخليل وسيبويه وخالف يونس بن حبيب، إذ قال: "والنسبة إلى الأخ أخوي وكذلك إلى الأخت، لأنك تقول أخوات، وكان يونس يقول أُخْتِي وليس بقياس"^(٢).

ويرى الرضيُّ الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) أَنَّ التاء في (أخت وبنت) ليست تاء تأنيث حقيقة في أصل وضعها الصرفي؛ بدليل أَنَّ الاسم لو سُمِّي به مذكراً لصُرف ولم يُمنع من الصرف، وإنما أوجب الرضي حذفها عند النسبة لسببين: أحدهما: أَنَّ التاء لما كانت في كلمة تدل على مؤنث حقيقي، شابها تاء التأنيث فنزلت منزلتها ولهذا قال: لِمَا يفوح من رائحة التأنيث، والآخر: حذر اجتماع تائين عند النسب بياء النسب المشددة لو نُسب إلى المؤنث، بحيث تقع تاء الكلمة قبل ياء النسب وتاء التأنيث بعدها، وهو مستثقل في النطق، فخرج

(١) أبو علي النحوي صرفياً: ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري: ١٩١.

من هذا الثقل بحذف التاء الأولى والردّ إلى الأصل، فيقال: (بَنَوِيّ) و(أَخَوِيّ)^(١).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فيفرق بين (الإبدال) وهو وضع حرف مكان حرف آخر وفي موضعه الصرفي تمامًا، وبين (العوض) الذي هو زيادة حرف في موضع آخر يخلف الحرف المحذوف، كالتاء في (أخت) و(بنت) التي وقعت بعد (الفاء والعين) وليست في موضع (اللام) المحذوفة، إذ يرى أن التاء في (أخت وبنت) هي حرف تعويض عن اللام المحذوفة، وليست بدلًا عن المحذوف حل مكان الحرف المحذوف بل هي زائدة، وبذلك خرجتا من تعريف الإبدال، فقال: "وبهذا القيد خرج نحو: (أخت وبنت) عن التعريف؛ فإنّا وإن قلنا: (التاء) فيهما عوض عن المحذوف، لكن ليس بالحقيقة في مكانه"^(٢).

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومن وافقهم هو الأرجح، إذ التاء في (أخت وبنت) عوض عن اللام المحذوفة وليست تاء تأنيث أصلية، مستندًا في هذا الترجيح إلى الاطراد القياسي لحفظ أصول الكلمة برّد اللام عند النسب والتنثية والجمع (أَخَوِيّ وبنويّ)٠

٢- جمع التكسير (ضباب):

من المسائل الصرفية الدقيقة التي تكشف عن أثر ضبط البنية في تحديد المراد، ما دار حول (ض ب ب) والتفريق بين صيغة الجمع وصيغة المفرد

(١) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسترأبادي: ٦-٥/٢.

(٢) حاشية اللقاني: ٣٢٠.

الجامد؛ إذ وقع تصحيف وخلطٌ في مصنفات المتأخرين عند الحديث عن أبنية الأفعال المزيدة المشتقة من الأسماء، كقول بعضهم (وَضَبَّ ضَبُّ الْبَلَدِ إِذْ كَثُرَ ضِبَابُهَا) بكسر الضاد، زاعمين أن الفعل هنا متعلق بالظاهرة الجوية (الندى الغليظ)، والتحقيق الصرفي يقتضي ردّ هذا اللبس؛ لأن (الضِّباب) بالكسر إنما هو من تصريف الأسماء جمع تكسير، ولا علاقة له بالظاهرة الجوية المفردة، وعند تتبع هذا الخلاف نجد أن سيبويه (ت ١٨٠ هـ) قد أصل لبنية هذا اللفظ في تكسير الأسماء الثلاثية في باب جمع الكثرة المطرد على وزن (فَعَال) لما كان على وزن (فَعْل) مضعفًا، وهو ما يؤكد أنه (ضِباب) بالكسر اسم جمعي لا مفرد فيه لغير الحيوان المعروف^(١).

أما ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) فحذّر من أن تغير حركة فاء الكلمة (الضاد) ينقل الكلمة من أصل إلى أصل آخر، فالانتقال من (ضَبَّ) إلى (ضِباب) بالكسر هو تصريف عددي محض ينتمي لجموع التكسير، في حين أن (الضِّباب) بالفتح أصل جامد برأسه يدل على الغشاوة الجوية، والخلط بينهما بالكسر في وصف البلد يُفسد القياس الصرفي والمعنى اللغوي معًا^(٢).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فيرى أن وصف (ضِبابها) بالكسر للبلد خطأ صرفي، لأن الفعل بالكسر جمعٌ للدوبية، أما الهواء الغليظ فهو (الضِّباب) بالفتح، ويصاغ منه الفعل على (أَضَبَّتِ الْبِلَادُ) فهي مُضِبَّة، أو (ضَبَّتْ) بفتح الفاء، إذ قال: "(وَضَبَّ الْبَلَدُ إِذَا كَثُرَ ضِبَابُهَا) بكسر الضاد، جمعُ (ضَيٍّ) بفتحها: دُوبِيَّةٌ

(١) يُنظر: الكتاب: ٥٨١/٣.

(٢) يُنظر: الخصائص: ١٢٤/٢.

معروفة، ولا يصح في (ضبابها) فتح الضاد على أنه جمع (ضبابة)، أي:
سحابة تغطي الأرض كال دخان؛ لأن فعله (أضَبَ) بالالف لا غير^(١).

(١) حاشية اللقاني: ٣٣٤.

ثانياً: تصريف المشتقات:

١ - اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي: (مُحْصَن)

اختلف العلماء في لفظة (مُحْصَن) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ۚ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيمًا﴾ (النساء: ٢٤)

أجاءت بمعنى اسم فاعل أم اسم مفعول؟ فالقياس لكل فعل على وزن (أَفْعَلَ)، مثل: (أَحْصَنَ، أَلْفَجَ، أَشْهَبَ)، أن يأتي اسم الفاعل منه على زنة "مُفْعِل" بكسر العين، فنقول: (مُحْصِن، مُلْفَج، مُشْهَب)، لكن العرب خالفت القياس وجاءت بهذه الكلمات الثلاث بالفتح (مُحْصَن، مُلْفَج، مُشْهَب) ومع هذا استعملتها بمعنى اسم فاعل، فاعتبرها علماء اللغة من النواذر الشاذة، فسيبويه (ت ١٨٠هـ) يقول للمرأة: (حَصْنَتْ حَصَانًا فَهِيَ حَصَانٌ) على زنة (جَبْنَتْ فَهِيَ جَبَانٌ)؛ أي أَنَّ (فَعْلَ) بضم العين هو للدلالة على الأوصاف الثابتة، والطبائع الذاتية الراسخة في النفس التي لا تتفصل عن صاحبها كالعفة والمنعة الذاتية، فالمرأة حسان أي عفيفة بأصل طبعها من دون حاجة لمن يحدث فيه العفة، إذ قال: "وقالوا للمرأة: حصنت حصناً وهي حسان، كجبننت جبناً وهي جبانٌ". وإنما هذا كالحلم والعقل، وقالوا: حصنا، كما قالوا: علما، وقالوا: حصنا مثل قولهم: جبنا، ويُقال لها أيضاً ثقالاً ورزان^(١)، وقد احتج أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بهذا النص ليثبت أن لفظ (حَصْن) مسموع عند العرب على وزن (فَعْلَ) بضم العين في الماضي، وهذا الوزن مخصص في

(١) الكتاب: ٣٦/٤.

القياس للدلالة على الطبائع والسجايا الثابتة للإنسان؛ وبذلك يكون إحصان المرأة وعفتها خصلة ذاتية أصيلة فيها وثابتة^(١).

ذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) إلى أن تأييد قراءة الجمهور بالفتح (المحصنات)، ويرى أن الآية نزلت استثناءً شرعياً يبيح نكاح السبايا اللواتي لهن أزواج في دار الكفر بعد استبرائهن؛ لذلك اختيرت صيغة اسم المفعول (الفتح) في هذه الآية تحديداً، وهي القراءة الأقوى، فالفراء يرى أن علقمة يقرأ في القرآن كله بالكسر بناء على أصل لغوي وهو (العفة)؛ لكنه في هذه الآية ترك الأصل وقراها بالفتح موافقة للجمهور، لأن السياق يرفض الكسر تماماً؛ لأن الآية تتحدث عن سبايا المشركين، وهو معنى لا يستقيم معه إلا الفتح^(٢).

أما الأزهرى (ت ٣٧٠هـ) فقد كان أول من وثق فكرة النواذر الثلاثة بالفتح، وحكم عليهن بالنذرة والشذوذ؛ لأن العرب استعملتها بمعنى اسم الفاعل، على الرغم من أنها مفتوحة، إذ نقل عن ثعلب وابن الأعرابي قاعدتهم التي مفادها أن كلام العرب كله في باب (أَفْعَل) يأتي اسم فاعله مكسور العين (مُفْعِل)، وقد حصر الأزهرى هذه النواذر المفتوحة التي أريد بها الفاعل في ثلاثة أفعال، هي: (أَخْصَنَ فهو مُخْصَنٌ، وَأَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ، وَأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ)، وقد جاء نقلاً عن أبي عبيد: إجماع القراء على نصب الصاد في موضع واحد وكسر الصاد في سائر القرآن وهي قراءة الكسائي^(٣).

قد أشار ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) أن قراءة جمهور القراء بفتح الصاد في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ كِتَابَ اللَّهِ

(١) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي: ١٤٧.

(٢) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ٢٦٠/١.

(٣) يُنظر: تهذيب اللغة: ١٤٤/٤.

عَلَيْكُمْ ۖ وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ۚ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿النساء: ٢٤﴾، تُخرج الكلمة مخرج اسم المفعول على القياس، لكون

النساء قد وقع عليهن فعل الإحصان والمنع من قبل أزواجهن بالتزويج فصرن مفعولاً به، وفي المقابل يرى الكسائي أنها بكسر الصاد في سائر القرآن (المُحْصِنَات)، وقد بقيت جارية على القياس المطرد لاسم الفاعل؛ وذلك لإسناد فعل الإحصان إلى النساء أنفسهن لكونهن فاعلات للمنع بالعفة أو الإسلام، وبهذا يُزال الشذوذ عن قراءة الفتح عند ابن خالويه لتثبت اسماً للمفعول جرى على القياس^(١)، وقد ذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إلى بيان لفظ (المُحْصِنَات) مستنداً إلى ما نقل عنهم:

أ- مذهب القراء، فقد اتفقوا القراء السبعة جميعاً ابن عامر (ت ١١٨هـ)، وابن كثير (ت ١٢٠هـ)، وعاصم (ت ١٢٧هـ)، وأبو عمرو (ت ١٥٤هـ)، وحزمة (ت ١٥٦هـ)، ونافع (ت ١٦٩هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ) على قراءة الصاد بالفتح في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصِنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۖ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ۚ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (النساء: ٢٤)؛ لكن الكسائي انفرد بالكسر وحده بقراءة الصاد بالكسر (المُحْصِنَات) في سائر مواضع القرآن الكريم مثل: (ومحصنات، والمحصنات)، بينما لزم بقية القراء السبعة الفتح في القرآن كله.

(١) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: ١٢٢.

ب- وجّه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) حركة الصاد من الناحية النحوية والصرفية، فذهب إلى أن قراءة (المُحَصَّنات) بالفتح، أنها (اسم مفعول) من الفعل الرباعي (أَحْصَنَ) بالبناء للمجهول، وعلّته أن الفعل وقع عليهنّ من غيرهنّ؛ فالمُنْع والحفظ جاء إما من الله تعالى (أحصنهن بالعفة أو الإسلام)، وإما من أزواجهن (بالتزويج)، وإما من أهلهن (بالحرية)، أما قراءتها بالكسر وهي قراءة الكسائي فذهب إلى أنها (اسم فاعل) من الفعل الرباعي (أَحْصَنَ)، وعلّته أن النساء هُنَّ الفاعلات للإحصان، أي: أحصن أنفسهنّ وفروجهنّ ومنعنها من الحرام.

أما الجوهري (ت ٣٩٦هـ) في كتابه (الصاح) فقد نص على أنهنّ من النوادر، بقوله: "أَلْفَجَ الرَّجُلُ، أي: أفلَسَ فهو مُلْفَجٌ بفتح الفاء، مثل: أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وَأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، فهذه الثلاثة بالفتح جاءت نوادر"^(١)، وقد نقل ابن منظور (ت ٧١١هـ) ما جاء عن الأزهري (ت ٣٧٠هـ) بأن النوادر تختص بهذه الأحرف الثلاثة المفتوحة العين الدالة على الفاعلية شذوذًا، وزاد عليها حرفًا رابعًا حكاة ابن سيده وهو (أَسْهَمَ فهو مُسْهَمٌ)، غير أن ابن منظور لم يقف عند رصد الشذوذ، بل وضع مخرجًا صرفيًا هو أن لفظ (المُحْصَن) بالفتح، يكون بمعنى الفاعل والمفعول معًا، وهذا يُفسر ما ذهب إليه المتأخرون بأن اللفظ بالفتح قد يُحمل على اسم المفعول لِفِعْلِ نُطِقَ به في موضع (أَحْصَنَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فَهُوَ مُحْصَنٌ) فالمرأة بعفتها وصيانتها قد أحصنت زوجها ومنعته من الحرام، فصار الزوج مفعولًا به حقيقة^(٢).

(١) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي: ١٤٦/٣-١٤٧.

(٢) يُنظر: الصاح (ل ف ج): ٣٣٩/١.

وختم السيوطي (ت ٩١١ هـ) هذا المُشكِـل بإدراج اللفظ في كتابه (المزهر) في باب (ذكر الأفعال التي جاءت على لفظ ما لم يسم فاعله)، مؤكداً بأن هذه الألفاظ الملازمة للبناء للمجهول لفظاً كـ (مُلْفَج ومُسَهَّب) قد استقرت عند علماء اللغة بوصفها شواهد ونوادر سماعية تُحفظ ولا يُقاس عليها، مع بقاء دلالتها الاستعمالية في فصيح الكلام على الفاعل في المعنى، وإن جرت صياغتها مجرى اسم المفعول^(١).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فذهب مستنداً لما جاء في كتاب (الصاح) إلى أن صيغة (مُحْصَن) بالفتح لا داعي لحملها على أنها اسم فاعل جاء بالفتح شذوذاً، بل هي اسم مفعول جرى على القياس، بناءً على تقدير فعل متعد أمانته العرب ولم تتطرق به في الكلمتين الأخيرين، بينما نطقوا به في قولهم: (أَحْصَنْتِ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا فهو مُحْصَن)، بمعنى أن المرأة بعفتها وصيانتها هي التي فعلت المنع والإحصان، وبذلك فإن زوجها وقع عليه فعل الإحصان، إذ قال: "إِنَّ (مُفْعَل) بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فَعَلَ لم يُنْطَقْ به في غير (مُحْصَن) مِنْ: (أَحْصَنْتِ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا) فهو مُحْصَن"^(٢).

وترى الباحثة أن لفظ (مُحْصَن) بالفتح في الآية الكريمة جاءت على أصل اسم المفعول من الفعل الرباعي المبني للمجهول (أُحْصَن)، باعتبار أن الفعل وقع على النساء من غيرهن سواء بالحفظ الإلهي أو بتزويج الأزواج أو بالحرية من الأهل.

٢- اسم المفعول من الفعل الثلاثي: (مَوْذُوع)

(١) يُنْظَر: لسان العرب: ١٢٠/١٣.

(٢) حاشية اللقاني: ٣١١.

القياس أن صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي المتعدي (وَدَعَ) على زنة (مَفْعُول) هو (مَوْذُوع)، إلا أن العرب هجرت هذه الصيغة طردًا لإماتة الفعل الماضي والمصدر فأُميت اسم المفعول، واستغنت عنه بصيغة (مَتْرُوك)، فاختلف النحويون فيها، فمنهم من حكم بشذوذها، ومنهم من خرّجها على الضرورة الشعرية في النظم، فذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أن العرب قد تستغني بلفظ عن لفظ آخر؛ إما لعللة الاستخفاف أو لقلّة الاستعمال، فرأى أن العرب قد أَمَاتت الماضي من الفعل الثلاثي المجرد (وَدَعَ) وكذلك (وَذَرَ)، واستغنت عنهما بالماضي من الفعل (تَرَكَ)، فصار الاستعمال هو (تَرَكَتُ) بدلًا من (وَدَعْتُ)، وبناء على هذا رأى النحويون أن أي مشتق يأتي من هذا الماضي المهجور كـ (اسم المفعول مودوع) يُعدُّ شاذًا أو لضرورة الشعر^(١).

أما ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) فقد سلك طريقًا دفاعيًا لإثبات فصاحة اللفظ، مستشهدًا بالقراءة القرآنية التي قرأها كبار القراء (عروة بن الزبير، وابنه هشام، وأبو حيوة، وابن أبي عبله) في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (سورة الضحى: ٣)، بتخفيف الدال، وقواها ببيت أبي الأسود الدؤلي:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا أَلْذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ^(٢)

وذلك لإثبات أن الكلمة فصيحة وأصلها ثابت في السماع؛ لكنها تُعد عنده شاذة وقليلة الاستعمال في لغة العرب؛ لأنهم هجروها وفضّلوا استعمال

(١) يُنظر: الكتاب: ٩٩/٤، والمُحتسب: ٣٦٤/٢.

(٢) البيت من (بحر الرمل) قافية العين، ديوان أبي الأسود الدؤلي: ٣٥٠، ويُنظر: الخصائص: ١٠٠/١، والمُحتسب: ٣٦٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي: ١٣١/١.

الفعل (ترك)^(١)، ويرى الرضي الاسترابادي أن الفعل الماضي (وَدَعَ) أميت واستغني عنه بالفعل (ترك) ولا يستعمل الفعل الماضي إلا للضرورة، إذ قال: "وكذا وَدَعَ-أي ترك- يدع والماضي لا يستعمل إلا ضرورة، وحمل (يَذَرُ) على (يَدَعُ) لكونه بمعناه، ولم يستعمل ماضيه لا في السعة ولا في الضرورة"^(٢).

وصنف السيوطي (ت ٩١١ هـ) في باب (الاطراد والشذوذ) الفعل (وَدَعَ) ضمن الضرب الذي يكون: "مُطَرِّدًا في القياس شاذًا في الاستعمال"، أي أن الماضي من هذا الفعل وصف بالشذوذ نظرًا لندرة نطق الألسن بها في واقع الاستعمال وليس لأنها خرجت عن القياس، وبذلك فإن صحة الأصل للفعل تؤكد صحة صياغة اسم المفعول (مودوع) إذ قال: "ومطرّد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يَذَرُ ويَدَعُ"^(٣).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فقد نقد اعتراض الشارح الذي منع جواز ورود اسم المفعول (مؤدوع) في البيت الشعري بحجة استعمال المتروك وترك البديل، فجوابه أن الشعر يستعمل اللفظ الذي يناسب القافية (الضرورة الشعرية)، ويرى أن الأوجه هو رد الفروع إلى أصلها، أي أصل اسم المفعول (مؤدوع)، إذ قال: "أن الشَّعْرَ مَظَنَّةُ الضَّرُورَةِ؛ وإنْ تَخَلَّفَتِ المِئِنَّةُ، ولو أوردَ هذا البحثَ في (ودع) لكان وجيهاً؛ لأنّه قرأ به عروّة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي عبله قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (سورة الضحى: ٣)"^(٤).

(١) يُنظر: الخصائص: ١/١٠٠، والمحتسب: ٢/٣٦٤.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسترابادي: ١/١٣٠-١٣١.

(٣) المزهر في علوم اللغة: ١/١٨١.

(٤) حاشية اللقاني: ٣٥٩.

وترى الباحثة أن ما جاء به علماء اللغة سيبويه والرضي الاستراباذي، أن الفعل وإن وُصف بالقلة في الاستعمال، إلا أنه يظل في كنف الفصاحة والثبوت ولا يتردى إلى دائرة الشذوذ المطلق؛ فالعبرة بثبوت الأصالة والمادة اللغوية عن العرب لا بكثرة الدوران على الألسنة، وهو ما أقره سيبويه والرضي في كلامهم.

٣- اسم المكان: (المَظِنَّة)

اختلف العلماء في مجيء لفظة (المَظِنَّة) بكسر الفاء (الظَّاء) وفتح العين (النُّون المشددة) وإلحاق تاء التانيث، اسماً للمكان من الفعل الثلاثي المضَعَّف (ظَنَّ يَظُنُّ)، فالأصل في اسم المكان من الفعل الثلاثي المضَعَف أن يأتي على وزن (مَفْعَلَة) بفتح الفاء (مَظِنَّة)؛ لذا فإن مجيئها بكسر الفاء (مَظِنَّة) يخرج عن هذا القياس، ويُفهم من كلام سيبويه في باب (مَفْعَلَة) الدال على كثرة الشيء في المكان، أن غلبة الشيء في موضع ما قد تجعل ذلك الموضع موضع توقع له، ومن هنا تقترب دلالة (المَظِنَّة)؛ لأنها تدل على المكان الذي يُرَجَّح وجود الشيء فيه لكثرة وقوعه أو غلبة حصوله، فهو لم يذكر لفظة (المَظِنَّة) في هذا الباب، إلا أن المعنى الذي قرره يلتقي مع دلالتها، إذ ذكر في باب (ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة)، فقال: "وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مَسْبَعَةٌ، ومأسدةٌ، ومذأبةٌ، وليس في كل شيء يُقال إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلم به، ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف ٠٠٠ وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها"^(١).

(١) الكتاب: ٩٤/٤.

أما الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) فيعدُّ (المَظَنَّة) اسماً للمكان دخلت عليه تاء التانيث ولم يذكرها على جهة الشذوذ، بل أوردتها ضمن الأبنية المستعملة في العربية، إذ قال في باب (دخول التاء على بعض أسماء المكان والزمان)، إذ قال: "قد تدخل على بعضها تاء التانيث كالمِرْلة والمَظَنَّة والمَقْبَرَة والمَشْرِقة ومَوْقَعَة الطائر"^(١)، وقد ذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) مع الزمخشري في قوله مبيناً أن "المَظَنَّة" مألف الظن وموضعه، وأنها جاءت بفتح عينها (الظاء)؛ لأن مضارعها مضموم (يَظُنُّ)، فعدلوا إلى الفتح مع إلحاق التاء، إذ قال: "المَظَنَّة" لموضع الظن، ومألف، وهو مفتوح لأنه من "ظنَّ يَظُنُّ" بالضم"^(٢).

ويرى ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) أن الكلمة صحيحة لأنها ثابتة في السماع؛ لكن لا يُقاس عليها، قائلاً: "ونحو المظنة والمقبرة فتحا وضما ليس بقياس"^(٣)، أما الرضي الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ) فقد رأى أن هذه اللفظة شاذة؛ لأنَّ الأصل في اسم المكان أن يُبنى على حَرَكَة عين المضارع فتحاً أو كسراً، ولم يأت القياس بضم العين لِثِقَلِ الضمَّة في أبنية المكان، والفعل (ظَنَّ يَظُنُّ) مضموم العين في المضارع، فكان القياس المطرُد فيه مجيئها اسماً للمكان مُجَرَّدَةً من التاء، على وزن (مَفْعَل) -بسكون الفاء وفتح العين- أي: (مَظَنَّ)، لكن اللفظة خرجت عن القياس من وجهين: الأول: مجيئها بكسر الفاء وفتح العين على زنة (مَفْعَلَة) أو (مَفْعَلَة)، والآخر: زيادة تاء التانيث في آخرها والقياس أن تُجرد أسماء الأماكن من التاء إلا لعله، لذلك

(١) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: ٣٠٣، وشرح المفصل، لابن يعيش: ١٤٧/٤.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش: ١٤٧/٤.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٣٠ / ١.

وصفها بأنها (أشدُّ شُدُودًا) ومخالفةً من الأبنية التي فُتحت فَاوُّها وعَيْنُها مع لزوم التاء^(١).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فيرى أن لفظ (المَظِنَّة) ليس اسم مكان حقيقي؛ لأن اسم المكان يدل على موضع وقوع الفعل نفسه، بينما المقصود هنا مكان يُظن فيه حصول الشيء لا مكان وقوع فعل الظلال فعلياً، لذلك تُعد استعمالاً مجازياً لا قياساً تاماً لاسم المكان، إذ قال: "إنَّ (المَظِنَّة) ليست باسم مكان حقيقة؛ لأنَّ اسم المكان ما وُضِعَ لمكان الفعل المشتق هو منه، والمَظِنَّة ليست كذلك؛ إذ ليس المراد أنَّها مكانُ الظنِّ، بل مكانُ يُظنُّ أنَّ الشيءَ المظنون حاصلٌ فيه، وقوله أولاً: كـ(المَظِنَّة) بناءً على أنَّها شبيهةٌ به لفظاً ومعنى"^(٢).

وترى الباحثة أن لفظ (المَظِنَّة) ليست اسم مكان يدل على مكان وقوع الفعل، على زنة (مَفْعَل)، بل للدلالة على كثرة الشيء بهذا المكان، على ما ذهب إليه سيبويه فإنها تأتي على زنة (مَفْعَلَة)؛ للدلالة على كثرة الشيء في المكان، وبذلك فإن (مَظِنَّة) جاءت بمعنى الكثرة لا مكان وقوع الفعل.

٤. اسم الآلة: (المُدْهَن)

أثار لفظ (المُدْهَن) إشكالاً صرفياً؛ لتردده بين دلالة اسم الآلة واسم المكان، مع مخالفته القياس المشهور في أبنية اسم الآلة، غير أن سيبويه (ت ١٨٠ هـ) بيّن أن العرب لم تستعمله للدلالة على المصدر ولا على

(١) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستربابادي: ١٨١/١-١٨٥-١٨٦.

(٢) حاشية اللقاني: ٤٤٦-٤٤٧.

موضع الفعل، وإنما جعلته اسماً للوعاء المعروف الذي يُجعل فيه الدهن، فقال: "ومثل ذلك: المشربة، وإنما هو اسمٌ لها كالغرفة، وكذلك المُدْهْن، والمظلمة بهذه المنزلة، إنما هو اسم ما أخذ منك، ولم ترد مصدراً ولا موضع فعل"^(١)، ثم أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى اختلاف العرب في حركة بعض هذه الأبنية، مبيناً أن اختلاف الحركة لا يخرج اللفظ عن كونه اسماً مستعملاً استعمال الأسماء الثابتة، لا أسماء المصادر أو مواضع الأفعال، فقال: "وبعض العرب يقول: مضربةٌ، كما يقول: مقبرة ومشربة، فالكسر في مضربةٍ كالضم في مقبرة، والمنخر بمنزلة المدهن كسروا الحرف كما ضم ثمة"^(٢).

وسار ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) على مذهب سيبويه، مبيناً أن لفظ (المُدْهْن) اسمٌ للوعاء أو الإناء المخصص لحفظ الدُّهْن وصونه، دون التقييد بمادته، مُشيراً إلى كونه شاذاً في القياس؛ لأنَّه ورد بضم الميم والهاء معاً على زنة (مُفْعَل)، والقياس في اسم الآلة أن يأتي بكسر الميم، مُبيناً سبب شذوذه هو أنَّ العرب لم يجزوا هذه الألفاظ مجرى الأفعال المشتقة، بل عاملوها كالأسماء الجامدة التي وضعت لتكون أسماءً للأوعية، فخرجت بذلك عن القياس ولزمت الضم، فقال: "هذه الأحرف شذت عن مقتضى القياس، وما عليه الاستعمال بأن جاءت مضمومة، وهي ما يُعالج به ويُنْقَل، كأنهم جعلوها أسماءً لما يُوعى فيه، ولم يُراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق، و (المُنْخَل): ما يُنْخَل به الدقيق ونحوه، وجمعه: مَنَاخل، و (المُدُق) وهو اسم ما يُدَقّ به الشيء كفهر العطار، ويد الهاون،

(١) الكتاب: ٩١/٤.

(٢) المصدر نفسه: ٩١/٤.

و(المُدْهَن) بضم الميم والهاء لما يجعل فيه الدهن من زجاج وغيره^(١)، وبذلك يكون ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) قد جرى على سنن سيبويه في توجيهه الصرفي والدلالي.

أما ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) فيرى أن كلمة (المُدْهَن) من حيث المعنى اسم آلة لكن لا يقاس عليها؛ لأنها خالفت الصيغ، قائلاً: "الآلة على مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة ك (المحلب والمفتاح والمكسحة)، ونحو المسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة والمحرضة ليس بقياس"^(٢).

وذهب الرضيُّ الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ) إلى أنَّ القياس في اسم الآلة أن يأتي على زنة مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَة، وما خرج عنهما ليس بقياس كـ(المُدْهَن)، إذ ليس عنده اسمًا لموضع الفعل كـ(المقتل) حتى يُبنى على الفعل، إنما هو موضع لاسم جامد وهو (الدُّهْن)، ولذلك يرى الرضي أن هذا اللفظ إما أن يكون اسمًا جامدًا غير مشتق وُضع ابتداءً للوعاء فلا يُقاس على أوزان الآلة المكسورة الميم، وإما أنه إذا جُعل اسم آلة للدهن فإن القياس فيه يوجب فتح عينه (مَدْهَن) تخلصًا من الشذوذ والسير إلى القياس، إذ قال: "ولو قيل إن المَكْهَلَة والمُدْهَن موضعان للكحل والدهن، ولم يبنيا على مَفْعَلٍ كما هو بناء المواضع لأنهما ليس موضعين لما يفعل فيه الشيء كالمَقْتَل حتى يبنيا على الفعل، بل هما موضعان لاسم جامد، لم يبعد، فإذا جعلتا آلتين فهما بمعنى آلة الحل والدُّهْن_ بفتح الكاف والدال_

(١) شرح المفصل، لابن يعيش: ١٥٣/٤.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٣١/١.

كالمثقب لآلة الثقب، غُيرت عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهب الفعل^(١).

ويرى السيوطي (ت ٩١١ هـ) أن العرب قد تلجأ إلى اختلاف الأبنية والحركات لتمييز المعاني، خاصة بين اسم الآلة والمصدر ومنها (مُدْهَن) فعنده لا تأتي إلا بالضم للدلالة على اسم آلة، أما المصدر فيكون بالفتح، إذ قال: "لم يجئ الضم في الآلات إلا في مُسْعَط ومُكْحَلَة ومُدْهَن، والبواقي بالكسر، والمصادر تُقال بالفتح، يُفَرَّقون بينهما وبين الآلات"^(٢).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فقد وافق سيبويه في كلامه بأنه اسم وعاء وليس اسم آلة، إذ قال: "هذا التَّفْصِيلُ المنسوبُ إلى سيبويه هو الصَّحِيحُ الموافق لقول الشَّارِحِ في تفسير (المُدْهَن) إنَّه: الإناء الذي يُجْعَلُ فيه الدُّهْنُ"^(٣).

وترى الباحثة: أن الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه ووافقه عليه اللقاني، من أن (المُدْهَن) هو اسم وعاء جامد، وليس اسم آلة مشتقة، وأن وصفه بالشذوذ يكون عند حشره في باب الاشتقاق وقسناه على ميزان اسم الآلة "مِفْعَل".

(١) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسترابادي: ١/١٨٦-١٨٧-١٨٨.

(٢) المزهر في علوم اللغة: ٧٦/٢.

(٣) حاشية اللقاني: ٤٥١.

المبحث الثالث

مسائل في الإعلال والإبدال

-أولاً: الإعلال:

١-إعلال اسم المفعول (مَغْزِي) حملاً على فعله:

أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى مجيء الإعلال في باب (ما كانت الواو والياء فيه لامات) ويظهر من تعليله بالتشبيه، أن العرب لم تُراعِ الأصل في التصحيح، بل أجرت (مَغْزِي) على صورة الفعل المبني للمجهول (غُزِي)، إذ أعلت الواو فيه فقلبت ياء، فحمل اسم المفعول عليه، إذ قال: "عتي ومغزي، شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدلى فالوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة"^(١)، وقد خالف ابن جني (ت ٣٩٢هـ) مذهب سيبويه في أن اسم المفعول في الإعلال يُحمل على الفعل الماضي المبني للمجهول، ويرى أن اسم المفعول (مَغْزُو) يجوز أن يبقى بالواو صحيحاً ولا يُحمل على فعله الماضي المبني للمجهول (غُزِي) في الإعلال بالياء؛ وذلك لأنه ليس جارياً على وزن الفعل المضارع (غُزُو) في حركاته وسكناته، بخلاف اسم الفاعل (قائم) الذي أشبه الفعل المضارع في وزنه فاستحق الإعلال، فقال: "ولا تتكر أن يصحوا اسم المفعول وإن كان الفعل معتلاً، ألا ترى أنهم قالوا: (غُزِي) فقلبوا اللام، وقالوا: (مَغْزُو) فصححوها، وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول؛ لأنه وإن كان جارياً على الفعل فإنه ليس على وزن المضارع، ألا ترى أن قائماً لما كان على وزن المضارع في

(١) الكتاب: ٣٨٤/٤.

الأصل بالحركة والسكون والعدة، لم يكن إلا معتلا، وقد تحجّر أنه لا يتم مفعول من ذوات الواو، وهذا هو الأشهر^(١).

وذهب ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) مع سيبويه في مذهبه في أن اسم المفعول يُشتق من الفعل الماضي المبني للمجهول، بقلب لامه ياء ولا يزول حتى بالعارض كالتخفيف والسكون، فقال: "فإن بُني شيءٌ، من هذه الأوزان الثلاثة، للمفعول صِيَر الفعلُ على وزن (فَعِلَ) بضمِّ أوله وكسر ثانيه...، وإن كان من ذوات الواو قُلِبَت الواو ياءً، لانكسار ما قبلها، نحو: شَقِيَ به وغُزِيَ العدو، كما قُلِبَت في (فَعِلَ) نحو: شَقِيَ، فإن خُفِّقَت العينُ بقيت الياء ولم ترجع الواو، نحو: غُزِيَ، كما لم تَرْجع في (رَضِيَ) إذا خُفِّقَتْ"^(٢)، أما الرضيُّ الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) فيرى أن الفعل الماضي المبني للمجهول (غُزِيَ)، إذ ضم أوله وكُسِر ما قبل الآخر تُقلب الواو ياءً عند اشتقاق اسم المفعول منه (مَغْزِي) وبذلك فإنه يُشير إلى أن اسم المفعول يُشتق من الفعل الماضي المبني للمجهول^(٣).

وذهب اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) مع سيبويه في مذهبه إلى أن اسم المفعول (مَغْزِي) يُحمل على فعله الماضي المبني للمجهول (غُزِيَ)، بقوله: " (مَغْزِي) حُمِلَ على فعله - وهو الماضي المبني للمفعول، نحو: (غُزِيَ) بضمِّ أوله وكسر ثانيه - في قلب الواو ياءً، بخلاف (عدوّ) فإنَّ فعله وهو المبني للفاعل -

(١) المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني): ٢٨٤.

(٢) الممتع الكبير في التصريف: ٣٣٦.

(٣) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي: ١٦١/٣.

لكون (فعلٍ) بمعنى (فاعل) - لم تُقَلِّبِ الواو فيه ياءً وإن قُلِّبَتْ أَلْفًا، فكلُّ حُمِلَ على فعله^(١).

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه سيوييه والجمهور في كون اسم المفعول (مَغْزِي) مشتقًا من الفعل الماضي المبني للمجهول فُقَلِّبَتْ واوه ياءً لأنه اجتمعت (الواو) و(الياء) وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت (الواو) (ياءً) وأدغمت الياء في الياء.

٢- إعلال الفعل الناقص اليائي المفتوح العين عند التثنية (يَرْضَيَان):

ذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) إلى أن قلب الواو في (يَرْضَيَان) ليس لعلّة حاصلة في الفعل المضارع، وإنما حملاً له على الفعل الماضي من الباب نفسه، إذ وُجِدَتْ علّة الإعلال في الماضي وهي كسر ما قبل الواو في (رَضِي)، فكَرِهُوا اختلاف البنية بين صيغتي الباب الواحد، فقال: "وقالوا في مضارع (غُزِي) و(رَضِي): (يُغْزَيَان)، و(يَرْضَيَان)، فقلبوا الواو ياءً، وإن لم ينكسر ما قبل اللام، حملاً للمضارع على الماضي؛ لأنّ الماضي قد وُجِدَتْ فيه علّة تقتضي القلب، وهو انكسار ما قبل الواو، نحو: (غُزِي)، و(رَضِي)، ولم يُوجَد في المضارع علّة تقتضي القلب، فكَرِهُوا أن يختلف الباب"^(٢).

وقد التمس ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) علّة عدم قلب الياء أَلْفًا، وهي أن الواو وقعت رابعة فُقَلِّبَتْ ياءً فصارت (يَرْضَيَان) إذ إن أصلها (يَرْضَوَان)، ولم تُقَلِّبِ أَلْفًا على الرغم من تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن حركتها عارضة بسبب ألف التثنية، يؤول إلى النقاء الساكنين وحذف أحدهما، فيقول: "وتقلب الواو ياء إذا وقعت مكسورا ما قبلها أو رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها كدعي ورضي

(١) حاشية اللقاني: ٤١٢.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش: ٥٠٣/٥.

والغازي وأغزيت وتغزيت واستغزيت ويغزيان ويرضيان بخلاف يدعو ويغزو وقنية^(١)، وقد أشار الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) إلى امتناع قلب اللام "الياء" ألفاً في نحو (يرضيان) بالرغم من تحركها وانفتاح ما قبلها، موازناً بينها وبين نظائرها مما عينه مضمومة أو مكسورة نحو (يغزوان ويرميان)؛ وذلك لعلتين صرفيتين: الأولى: علة أمن التباس المثني بالمفرد عند التنثية، إذ الأصل في المفرد هو (يرضي)، فعند التنثية تُرد اللام إلى أصلها الياء خوفاً من التباس المثني بالمفرد عند حذف نون الرفع، إذ لو بقيت الألف لقالوا (يرضان)، فإذا حُذفت النون لعادت البنية إلى (يرضا) فيلتبس الاثنان بالواحد.

والثانية: يرى الرضي (ت ٦٨٦هـ) أن الحركة اللاحقة بالياء في (يرضيان) ليست حركة أصلية من بنية الكلمة، بل هي حركة عارضة استوجبها اتصال الفعل بألف الاثنين، والقياس يقتضي بأن حرف العلة لا يُعلّ بالقلب ألفاً إلا إذا كانت حركته أصلية لازمة، أما الحركة العارضة فلا أثر لها في الإعلال^(٢).

أما اللقاني (ت ٩٥٨هـ) فيرى أن عدم إجراء (يرضيان) على قياس نظائره نحو: (يرميان ويغزوان) في الإسناد إلى ألف الاثنين ليس مخالفاً للقياس؛ وذلك لأنه يرى إن الماضي (رَضِيَ) بكسر العين، ومضارعه (يرضيان) ليس على صورة واحدة بل وردا بصورتين: يرضى ويرضي، ومن هنا نبّه إلى أن إجراؤه بصيغة واحدة يؤدي إلى نوع من الالتباس بين المثني والمفرد، فقال: "وأما في (يرضيان) فمضارع (رَضِيَ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع مطلقاً، (لأدّى إلى الالتباس) بالمفرد"^(٣).

(١) الشافية في علم التصريف والنحو: ١٠٥/١.

(٢) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسترابادي: ١٥٧/٣-١٥٩.

(٣) حاشية اللقاني: ٣٩١.

٣- إعلال بالحذف: (غَوَازٍ)

اختلف العلماء في توجيه التنوين اللاحق بلفظ (غَوَازٍ) ونظائره، وهل هذا التنوين هو تنوين عَوْضٍ طارئٍ جيء به بعد حذف لام الكلمة (الياء) أم هو تنوين صَرْفٍ وتمكينٍ مُقَدَّرٌ وجوده سابقاً للحذف؟ فذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أن العرب حذفت الياء للتخفيف أولاً، ثم عوض عنها بالتنوين، إذ قال: "واعلم أن كلَّ شيءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ كَانَ عَلَى الصِّفَةِ فَإِنَّهُ يُنْصَرِفُ فِي حَالِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ فَخَفَّ عَلَيْهِمْ، فَصَارَ التَّنْوِينُ عَوْضاً...، فَمِنْ الْيَاءَاتِ وَالْوَاوَاتِ اللَّوَاتِي مَا قَبْلَهَا مَكْسُورٌ قَوْلُكَ: هَذَا قَاضٍ، وَهَذَا غَازٍ، وَهَذِهِ مَغَازٍ، وَهَؤُلَاءِ جَوَارٍ"^(١).

أما المبرد (ت ٢٨٥ هـ) فيرى أن التنوين هنا هو تنوين (صرف أو تمكين) أصلي في بنية الكلمة، وليس تنويناً طارئاً اجتلب للتعويض؛ إذ مرت الكلمة بإعلال صرفي وهو: أصل الكلمة في حالة الرفع هو (غَوَازِي) بحركة الضم المتطرفة على الياء، يلحقها تنوين الصرف (غَوَازِيْنُ)، استثقل النطق بالضممة على الياء فحُذِفَت الضمة من فوق الياء، فبقيت الياء ساكنة، وبعد تسكين الياء، التقى ساكنان هما الياء الساكنة ونون التنوين الساكنة، فحُذِفَ حرف العلة الأضعف (الياء) للتخلص من التقاء الساكنين، وبذلك بقي التنوين ثابتاً في اللفظ بعد حذف الياء، وصار في حكم العوض عنها، إذ قال: "وتعتل اللام فتسكن في مَوْضِعِ الرَّفْعِ مِنْهُمَا كَمَا تَقُولُ هَذَا قَاضٍ فَأَعْلَمُ أَنَّ الضِّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ مُسْتَقْلَتَانِ فِي الْحُرُوفِ الْمَعْتَلَّةِ فَأَمَّا فِي النِّصْبِ فَتَحَرَّكَ الْيَاءُ لَمَّا قَدْ

(١) الكتاب: ٣/٣٠٨.

تَقَدَّمْنَا بِذِكْرِهِ فِي الْفَتْحَةِ وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ أُرِيدَ أَنْ تَرْمِيَ يَا فَتَى وَأَنْ تَغْزَوْ فَاعْلَمْ كَمَا تَقُولُ رَأَيْتَ قَاضِيَا وَغَازِيَا^(١).

وقد ناقش الزجاج (ت ٣١١ هـ) هذه المسألة في نظير هذا الباب عند حديثه عن (غَوَاشٍ) في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مِّنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤١]، فنقل عن الخليل وسيبويه أن التتوين عوض من الياء المحذوفة، ثم بين أن مذهب سيبويه أدق من ذلك، إذ يرى أن التتوين عوض من حركة الياء، وأن الياء حُذفت لاجتماع سكونها مع سكون التتوين، وهو جار في نظائره من نحو (غَوَازٍ)^(٢).

ويرى ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) أن كلمة (غَوَازٍ) تتدرج تحت حكم الاسم المنقوص المُعَرَّبِ تبعاً لعلّة أن الواو المتطرّفة في الاسم المتمكّن إذا سُبِقَتْ بِضَمَّةٍ، قُلِبَتْ يَاءٌ ثُمَّ قُلِبَتْ الضمّة قبلها كسرةً للمجانسة الصوتيّة، وبناءً على هذا، فإنّ التتوين يدخل على الياء بعد سلب حركتها للاستتقال، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، ليكون التتوين عوضاً عن الحرف المحذوف، إذ قال: "وتقلب الواو طرفاً بعد ضمة في كل مُتمكّن ياء فتقلب الضمة كسرة كما انقلبت في الترامي والتجاري فيصير من باب قاضي"^(٣).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فذهب إلى أن التتوين في (غَوَازٍ) هو تتوين الصرف أو التمكن وليس تتوين عوض، وتعليله لذلك أن الواضع للغة لمّا علم أن حركة الياء (الضمة) ستُحذف للاستتقال، ثم تُحذف الياء نفسها لالتقاء الساكنين، ولمّا أخرجت الكلمة عن هيئتها الوزنية في باب (مفاعل) صيغة

(١) المقتضب: ١/١٣٤.

(٢) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٣٨/٢.

(٣) الشافية في علم التصريف والنحو: ١/١٠٥.

منتهى الجموع، أدت إلى زوال العلة المانعة وعودة الكلمة إلى أصلها، فلحقها التثنية طردًا للأصل، إذ قال: "إِلَّا أَنْ يُوجَّهَ بِأَنَّ عِلْمَ الْوَاضِعِ - بِحَذْفِ حَرَكَةِ الْيَاءِ ثُمَّ الْيَاءِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ الْمُفَوَّتِ لَصِيغَةِ مَفَاعِلٍ، الَّتِي هِيَ عَلَّةٌ مَنَعَ الصَّرْفِ - سَوْغَ لِحُوقِ التَّثْنِيَةِ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَلْحَقْهُ حَالَةُ النَّصْبِ؛ لَوْجُوبِ بَقَاءِ الْيَاءِ وَحَرَكَتِهَا فِيهِ، وَعَلَيْهِ فَالتَّثْنِيَةُ لِلصَّرْفِ لَا لِلْعَوَضِ"^(١).

٤ - تحقيق الهمزتين في (أئمة):

إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة، وكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أوجب قلب الهمزة الثانية حرفًا من جنس حركة الحرف الذي قبلها، ومثال ذلك كلمة (إيمان) التي أصلها (إأمان) و(آمن) إذ أصلها من (أأمن) قلبت الهمزة الثانية ألفًا لمجانسة الفتحة، و(إيناس) أصلها (إأناس) الهمزة الأولى متحركة والثانية ساكنة، فقلب الهمزة الثانية ياءً، مناسبة لحركة ما قبلها وهي الكسرة، وآدم أصلها (أأدم) قلبت الهمزة الثانية ألفًا لمجانسة الفتحة التي قبلها، وإذا اجتمعت همزتان متحركتان في أول الكلمة، والثانية منهما مكسورة وجب قلب الهمزة الثانية ياءً نحو (أئمة) والأصل (أئمة) جمع إمام على وزن (أفعله) مثل: (عمود وأعمدة)، فاجتمع في أوله همزتان الأولى همزة الجمع، والثانية (فاء) الكلمة وهذا غير مستعمل فوجب تخفيفها، ولما وقع بعدهما مثلان وهما الميمان وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى وهي الكسرة إلى الهمزة، فأدغموا الميم في الميم فصار (أئمة)، وبسبب ثقل اجتماع الهمزتين قلبوا الهمزة الثانية ياءً، فقالوا (أئمة)^(٢)، وهنا القلب واجب، وهو الأشهر عند النحويين، وهذه أقوالهم:

(١) حاشية اللقاني: ٤٠٦.

(٢) يُنظر: شرح المفصل: ١١٦/٩ - ١١٧.

- قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من بدل الآخرة ولا تُخَفَّف، لأنَّهما إذا كانت في حرفٍ واحدٍ لزم التقاء الهمزتين الحرف" ^(١)، وقال: "وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يُحقِّق الهمزتين وأنَّاسٌ معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء" ^(٢).
- وقال المبرد (ت ٢٨٥هـ): "واعلم أنّه ليس في كلامهم أنّ تلتقي همزتان فتُحقَّقا جميعاً...، فهذا قول جميع النحويين إلّا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فإنّه كان يرى الجمع بين الهمزتين" ^(٣).
- وقال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): "ليس يخلو التقاء الهمزتين في أن يكونا من كلمة واحدة أو من كلمتين، فإن كانت في كلمة أبدلت الثانية منهما ساكنة كانت أو متحركة" ^(٤).
- وقال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "فأمّا ما يحكى عن بعضهم من تحقيقها -أي الهمزتين- في الكلمة الواحدة نحو (أئمة) و(خطائي) و(جائي) فشاذ لا يجوز أن يُعقّد عليه باب" ^(٥).
- وقال: "ومن شاذّ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما" ^(٦).
- وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "وإذا التقت همزتان في كلمة، فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم آدم وأئمة...، وقد سمع أبو زيد من يقول اللهم اغفر لي خطائي، وهو شاذّ وفي القراءة الكوفية ^(١) أئمة" ^(٢).

(١) الكتاب: ٥٥١/٣.

(٢) المصدر نفسه: ٤٤٣/٤.

(٣) المقتضب: ٢٩٥/١.

(٤) التكملة: ٢١٩.

(٥) الخصائص: ١٨٣/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٤٥/٣.

● وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): "فإذا اجتمع همزتان ازداد الثقل، ووجب التخفيف فإذا كانتا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ، وجب إبدال الثانية إلى حرف لين نحو آدم....، وأئمة" (٣).

لم يتحقق ما ذهب إليه النحويون في عدّة قراءات، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): "فإنه قرأ بذلك - أي بالتحقيق - عاصم وحمره والكسائي من أهل الكوفة، وقرأ بذلك من أهل الشام ابن عامر اليخضبي" (٤).

أما العكبري (ت ٦١٦ هـ) فقد جوز الوجهين، إذ قال: "أئمة - هو جمع إمام، وأصله" أئمة "مثل خباء وأخبية، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة، وأدغمت في الميم الأخرى، فمن حَقَّق الهمزتين أخرجهما على الأصل، ومن قلب الثانية ياءً فلكرتها المنقولة إليها" (٥).

وذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) وشارحه الرضي الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ) مع العكبري في جواز الوجهين، حيث نص ابن الحاجب قائلاً: "وقد صحَّ التسهيل في نحو (أئمة) والتحقيق" (٦).

(١) قراءة عاصم وابن عامر وحمره والكسائي "أئمة" بهزتين وقرأ ابن كثير وأبو عمر ونافع "أئمة" بهمزة الألف وبعدها ياء ساكنة، وروى عن نافع "أئمة" ممدودة الهمزة وبعدها ياء ساكنة، يُنظر: السبعة في القراءات: ٣١٢.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: ٢/٢٤٤.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش: ٩/١١٦.

(٤) المصدر نفسه: ٩/١١٨.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٣٧، ويُنظر: علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العكبري: ١٧٣.

(٦) يُنظر: الشافية في علم التصريف والنحو: ٨٨، ويُنظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاسترأبادي: ٣/٥٣.

وأشار الدكتور عبد الصبور شاهين (ت ١٤٣١ هـ) إلى قراءة مَنْ قرأ بتحقيق الهمزتين وهما عاصم وابن عامر، قائلًا: "وحين نظروا إلى قراءة عاصم وابن عامر أئمة بتحقيق الهمزتين ذهبوا إلى أن ذلك يحفظ ولا يتجاوز"^(١)، وقال أيضًا: "وأما قلب الهمزة ياءً في أئمة فهو ممّا لا نُسلم به أيضًا، فما حدث هو إسقاط للهمزة ليس إلّا، وحينئذٍ تتصل الفتحة بالكسرة...، فالياء كما رأينا هي نتيجة الانزلاق بين الفتحة والكسرة، وقد حافظ هذا الانزلاق على إبقاء الجمع بوزنه المراد"^(٢).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فيرى أن الإعلال لم يجر في (أئمة)، وذلك لأن الأصل عارضه الإدغام، والإدغام مقدّم على الإعلال، ولمّا كان الوصول إلى الإدغام متوقّفًا على نقل الحركة، وقع النقل أولًا تمهيدًا للإدغام، فاستوفى حكم الإدغام قبل الوصول إلى الإعلال^(٣)، ثم ناقش اللقاني احتمال الاستغناء عن النقل والإدغام مباشرة ثم إجراء الإعلال بعده، إلا أنه أجاب بأن الإدغام إذا قُدِّم على الإعلال من غير نقل لزم التقاء الساكنين قبل تحقيق الإعلال، فكان النقل ضروري للوصول إلى الإدغام، إذ قال: "إذا كان الإدغام متقدّمًا على الإعلال، فلو أدغمنا بدون نقلٍ لزم قبل الإعلال التقاء الساكنين على غير حدّه"^(٤).

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ١٨٤.

(٣) يُنظر: حاشية اللقاني: ٤٣٢.

(٤) المصدر نفسه: ٤٣٢.

ثانيًا: الإبدال:

١- إبدال الواو تاء (اتّصلت):

اتفق علماء اللغة في إبدال الواو أو الياء تاءً في باب الافتعال، ولكنهم اختلفوا في علة إبدالها، فذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أن الياء تُبدل تاءً في باب الافتعال كما تُبدل الواو، وذلك لمشابقتها في أحكام الاعتلال، إذ قال: "والياء توافق الواو في (افتعل) في أنك تقلب الياء تاء في (افتعل) من اليبس، تقول: اتّبس ومتبسّ ويتبس، لأنها قد تقلب تاء، ولأنها قد تضعف ههنا فتقلب واوًا لو جاءوا بها على الأصل في مفتعل وافتعل وهي في موضع الواو، وهي أختها في الاعتلال، فأبدلوا مكانها حرفًا هو أجلد منها، حيث كانت فاء وكانت أختها فيما ذكرت" (١)، وسار ابن السراج معه في هذا (٢).

يرى المبرد (ت ٢٨٥ هـ) أنّ صيغة (افتعل) إذا دخلت على فعلٍ أوله واو نحو (وعد) وما في بابها، فإن العرب تكره إبقاء الواو على أصلها مع تاء الافتعال؛ لأن الواو تبقى ساكنة في البنية، فتأتي التاء اللازمة في صيغة الافتعال، فيحدث ثقل صوتي ومجاورة للواو وتاء الافتعال غير ملائمة، لذلك تركوا إبقاء الواو على حالها، وقلبوها تاءً لمناسبة التاء بعدها، ثم أدغمت التاء في التاء، إذ قال: "فلما صرت إلى افتعل من الواو كرهوا ترك الواو على لفظها لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها وكانت بعدها تاء لازمة فقلبوها تاءً وأدغموها في التاء التي بعدها وذلك قولك اتّعد واتّزن" (٣).

(١) الكتاب: ٣٣٨/٤.

(٢) الأصول في النحو: ٢٦٩/٣.

(٣) المقتضب: ٩١/١.

أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فذهب إلى أن إبدال الواو تاءً في باب الافتعال أمر تؤيده شواهد عربية كثيرة، إذ إن العرب أبدلت التاء من الواو في بعض الكلمات من غير أن تجاور تاء الافتعال، وجواز هذا في غير باب الافتعال، يوجب إبدالها في صيغة الافتعال أولى، وذلك لإمكان إدغام التاء المبدلة في تاء الافتعال، قائلًا: "إذا كانوا قد أبدلوا التاء مكان الواو في هذه المواضع التي لا تاء بعد الواو فيها لضرب من الاستخفاف، فهم - بأن يبدلوها تاء في باب افتعلت لتدغم التاء المبدلة في تاء افتعل، ويؤمن انقلابها وإتباع ما قبلها من الحركات - أجدر" ^(١)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) يذهب إلى أن في (اتصلت) لغة أخرى غير المشهور في باب الافتعال، وهي أن يُخَفَّف اجتماع التاءين بعد الإدغام، فيقلب أحدهما ياءً على سبيل التخفيف، قائلًا: "وقالوا في (اتصلت): (ايتصلت)، أبدلوا من التاء الأولى ياءً لليلة المذكورة" ^(٢).

أشار ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في باب الافتعال أنه إذا كان الفعل مبدوءًا بواو أو ياءٍ وجب إبدالها تاءً ثم يقع الإدغام، وهذا هو الأفصح عنده، إذ يقول: "فمن الواو والياء لازم في نحو اتَّعَد واتَّسَر على الأفصح" ^(٣).

أما الرضيُّ الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) فلم يكتف بعلّة المجاورة الصوتية، دعتُ إلى الإبدال بل ضرورة توحيد البنية الصرفية في جميع التصارييف، إذ قال: "فلما كثر إبدال التاء من الواو الأول واجتمع معه في نحو: واتعد واوتصل داعٍ إلى قلبها مطلقًا، صار قلبها تاءً لازماً مطردًا، وذلك الداعي إلى مطلق القلب حصول التخالف في تصارييفه بالواو والياء لو لم يقلب، إذ كنت تقول: ايتَّصل، وفيما لم يسم فاعله أوْتُصِل، وفي المضارع واسم الفاعل والمفعول

(١) المنصف (شرح كتاب التصريف للمازني): ٢٢٥.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش: ٣٧٨/٥.

(٣) الشافية في علم التصريف والنحو: ١١٥/١.

يُوتَصِل مُوتَصِل مُوتَصِل، وفي الأمر ايتَّصِل، فلما حصل هذا الداعي إلى مطلق قلبها إلى حرف جلد لا يتغير في الأحوال - وللواو بانقلابها عهدٌ قديم - كان انقلابها تاء ههنا أولى، ولا سيما (و) بعدها تاء الافتعال، وبانقلابها إليها يحصل التخفيف بالإدغام فيها^(١).

ورجح المرادي (ت ٧٤٩ هـ) أن تكون (اتَّخذ) من الأفعال التي أبدلت فاؤها تاءً في باب الافتعال من الفعل (وخذ) فهو يُناظر (اتَّصل) فيما جاء إليه، مبيناً أنه الأحسن على الرغم من أن هذه اللغة قليلة، فيقول: "وذهب بعض المتأخرين إلى أن (اتَّخذ) مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى؛ لأن فيه لغة وهي (وخذ) بالواو، وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن؛ لأنهم نصوا على أن أئمن لغة رديئة"^(٢).

أما اللقاني (ت ٩٥٨ هـ) فسار مع أصل القاعدة الأولى بقوله: (اللغة الأولى) التي تُبدل فيها الواو تاء ثم تتدغم التاء في التاء، قائلاً: "أنَّ (اتَّصَلَتْ) أصله: (اوتَّصَلَتْ) أُبدِلَت الواو تاءً على اللغة الأولى، ثُمَّ أُبدِلَ أحدُ حرفي التَّضْعِيفِ ياءً كما في (حَسَيْتُ بالخير)، أي: حَسَسْتُ"^(٣).

وترى الباحثة في ضوء ما سبق من توجيهات العلماء، أن قاعدة الإبدال صحيحة؛ لأنها حققت للفظ غاية التخفيف الصوتي المنشود، وفي الوقت ذاته حافظت على انسجام بنية الكلمة ومنعت حصول أي تخالف أو تنافر في تصاريفها ومشتقاتها.

(١) شرح حاشية ابن الحاجب، للرضي الاسترأبادي: ٨٢/٣ - ٨٣.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٦٢٠/٣.

(٣) حاشية اللقاني: ٣٦٣.

الْخَاتَمَةُ

الخاتمة

في ختام هذه الرحلة العلمية الممتدة والممتعة مع الإمام ناصر الدين اللقاني التي تتبعنا فيها حاشيته، وآراءه ومباحثه الصرفية في ضوء منهجه المعتمد على شرح السعد التفتازاني لمتن العزّي، خلصت هذه الرسالة إلى جملة من النتائج والأحكام التخصصية التي تبتعد عن التعميم، وتكشف عن ملامح هذا المنهج وأبعاده التطبيقية، ومن أبرزها:

١- أظهرت الدراسة أن الإمام ناصر الدين اللقاني يُعد إمامًا محققًا، وعالمًا موسوعيًا، برزت إمامته في علوم الشريعة واللسان؛ فهو فقيه مالكي أصولي، ومتكلم أشعري في العقيدة، إذ كان اللقاني في القرون الأخيرة في مقدمة أعلامها، وعالمًا متمكنًا في النحو والصرف، وقد تبوأ مكانة رفيعة بين علماء عصره جعلته مقصدًا لطلاب العلم وفتاواه حجة بين أقرانه، مما أضفى على حاشيته ثقلًا علميًا متميزًا.

٢- كشف في بحثه عن منهجية علمية صارمة اتبعها اللقاني في حاشيته؛ تميزت بالعمق والتحليل، وتفكيك العبارات المعقدة في المتن، وتقليب وجوه المسألة الواحدة، مع التزام مناقشة الآراء بروح موضوعية تعتمد على نقد الأدلة وتوجيهها دون تحيز، وهذا ما لامسته في دراستي لحاشيته.

٣- استناد منهجه الصرفي إلى مرجعية علمية واسعة ومتنوعة المدارس؛ إذ لم ينحصر في النقل عن مدرسة دون أخرى، بل وازن واقتبس من أمهات المصنفات الصرفية الكبرى، تتقدمها مصنفات سيبويه والمبرد وابن جني وصولاً إلى محاكمات الرضي الاسترأبادي وابن الحاجب، هذا التنوع مكّنه من صياغة منهج

مقارن ومحكم داخل الحاشية، يتتبع الأقوال من ينابيعها الأولى ليوظفها في توجيه كلام التفتازاني والزنجاني •

٤- أدار منهجية الاحتجاج وبناء الأحكام وضوابط السماع والقياس على ثلاثة محاور تخصصية صارمة:

أ- منهج التعامل مع السماع: تمثل في اعتماده الراسخ على القرآن الكريم بالقراءات المتواترة، والنصوص المأثورة الفصيحة عن العرب، إذ كان منهجه يرفض التسرع في الحكم بالشذوذ الصرفي، ويسعى جادًا لتوجيه الوجه الواردة في المأثور وتخريجها على سنن كلام العرب •

ب- المنهج القياسي وطرد الباب: برز القياس عنده كأداة عقلية لرد الفروع المتناثرة في التصريف إلى الأصول الكلية المستقرة، مع عنايته بضبط شروط القياس والموانع البنائية التي تمنع طرد الحكم الصرفي في الأبنية والأوزان •

ج- المنهج التعليقي: تميز اللقائي بغوصه في العلل الصرفية الثواني والثالث؛ فلم يقف عند ظاهر التغيير كالخفة وأمن اللبس والمجانسة الصوتية، مما جعل تعليقاته حلقة وصل متينة بين دقة التحقيق الصرفي وعمق الاستدلال العقلاني •

٥- التطبيقات المنهجية في الأبواب الصرفية: توسعت الدراسة في رصد وتصنيف القواعد الصرفية وتوجيهها في الحاشية عبر أربعة محاور منهجية متكاملة:

أ-بنية الأفعال وتقلباتها: وفيه تتبعت الرسالة منهج اللقائي في ضبط حركة عين الفعل وأوزان الزيادة ومجاري التجريد والزيادة مع توجيه التحولات البنائية والالتزام بحدود المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ •

ب- منظومة المصادر: إذ رصدت الرسالة منهج اللقائي في التفريق بين الصيغ القياسية والسماعية، وضوابط إعمال المصادر وأبنيتها في الحاشية، مع توجيه الخلافات الصرفية بين البصريين والكوفيين في أصل المشتقات.

ج- تصريف الأسماء والمشتقات: وتجلّى في معالجة الصيغ الاشتقاقية كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وضبط دلالاتها البنيوية وعلاقتها بالبناء الصرفي العام.

د- الإعلال والإبدال والظواهر الصوتية: إذ رصدت عبقرية المنهجية في تتبع القوانين الصوتية المحركة للكلمة العربية، وتوجيه التغيرات بالقلب والنقل والحذف، وفكّ مغلفات مباحث الهمز والإدغام بدقة متناهية.

٦- المنهج النقدي والاختبارات الصرفية: خلصت الرسالة إلى أن اللقائي صاغ لنفسه منهجاً نقدياً مستقلاً كسر به جمود الشرح والتقليد؛ فكانت له ترجيحاته التخصصية التي بناها على مناقشة الأدلة، وقدرة مشهودة على المحاجة والاعتراض الفكري البناء المدعم بالصناعة الصرفية، مما سمح له بتقديم حلول منهجية حاسمة رفعت الاضطراب، وأزالت أوجه اللبس والغموض عن المسائل المشكلة المعقدة التي تضمنها متن العزيّ وشرح السعد التفتازاني.

وفي الختام الحمـد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- أولاً: القرآن الكريم
- ثانياً: الكتب المطبوعة:
 - ابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية، مؤسسة الرسالة، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، ط ١، ١٩٨٦م.
 - ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
 - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، قدم له: الشيخ الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
 - أسرار العربية: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
 - إصلاح المنطق: لابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٧٠.
 - الأصل الجامع لإيضاح الدر المنظومة في سلك جمع الجوامع: حسن بن عمر بن عبد الله السيناوي المالكي (ت بعد ١٣٤٧هـ)، مطبعة النهضة-تونس، ط ١، ١٩٢٨م.

- الأصمعيّات: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (ت ٢١٦هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر- عبد السلام هارون، بيروت- لبنان، ط ٧، ١٩٩٣م.
- أصوات العربيّة بين التّحول والثّبات: د. حسام سعيد النعيمي، سلسلة بيت الحكمة (د. ط)، (د. ت).
- الأصول في النحو: ابن السراج أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- لبنان بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش (ت ١٤٠٣هـ)، دار اليمامة للطباعة والنشر- دمشق، ط ٤، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- الأعلام: خير الدّين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
- الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق، ط ١، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم- دمشق، ط ١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل- بيروت، (د. ط)، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري: ضياء الدّين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين، عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، حققه وعلق عليه: بركات يوسف هبود، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط ٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- البحر المحيط: أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١هـ)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه ثم صورته دار المعرفة - بيروت، ط ١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: محمود بن عبد الرحمن بن أحمد شمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني - السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار الهداية، (د. ط)، ١٩٦٥م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي (ت ١٣٩٩هـ)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (د. ط)، (د. ت).

- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية (ومعه حاشية السيد شريف الجرجاني)، نجم الدين علي بن عمر القزويني (ت ٦٧٥هـ)، تحقيق: محسن بيدارفر، انتشارات بيدار - قم - ايران، ط ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- تصحيح الفصيح وشرحه: لابن دُرستويه (ت ٢٣٢هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، (د. ط.) ٠.
- التعريفات: العلامة علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ - ٤١٣م)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف - عصام فارس الحرساني، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- التكملة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، مطبعة دار الكتب - جامعة الموصل، (د. ط.) ١٩٨١م.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهر (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: أ. د. د. فخر الدين قباوة - أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- جوامع الجامع: الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط ٣، ١٤٢٤ هـ.
- حاشية دده جونكي على شرح التصريف العزي للسعد التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، العلامة كمال الدين إبراهيم بن يحيى الأماصي الرومي الحنفي الشهير بدده خليفة (ت ٩٧٣ هـ)، ضبطها وعلق عليها: نسيم بلعيد الجزائري، دار تحقيق الكتاب-منطقة القبائل الكبرى-الجزائر، (د ٠ ط)، ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م.
- حاشية العبادي (ت ٩٩٢ هـ) على حاشية اللقاني على شرح التصريف للتفتازاني ومعه حاشية ناصر الدين اللقاني (ت ٩٥٨ هـ)، تحقيق: سهيل ذواد أحمد خلف الجبوري، مكتبة أمير - كركوك - العراق - دار ابن حزم، (د ٠ ط)، (د ٠ ت).
- حاشية اللقاني للإمام ناصر الدين محمد بن حسن المالكي (ت ٩٥٨ هـ) على شرح تصريف العزي للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، تحقيق: د ٠ محمد ذنون يونس الفتحي - د ٠ أحمد صالح يونس المولى، دار الفتح، ط ١، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.
- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: د ٠ عبد العال سالم مكرم (ت ١٤٢٩ هـ)، دار الشروق-بيروت، ط ٤، ١٤٠١ هـ.
- الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي-بشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح-أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث-دمشق-بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

- خزانة الأدب ولب أبواب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- خزانة التراث، فهرس مخطوطات، قام إصداره مركز الملك فيصل.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار (ت ١٣٨٥هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، (د.ت).
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل (ت ١١١١هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي (ت ٢٩٠هـ): أبو سعيد الحسن السكري (ت ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال-بيروت-لبنان، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ديوان أبي النّجم العجلي: الفضل بن قدامة (ت ١٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد أديب جمران، مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ديوان الإسلام: شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ديوان جذيمة الأبرش، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافة والإعلام- دار الرشيد للنشر-بغداد، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ديوان الهذليين: نسخة مُصورة عن طبعة دار الكتب في السنوات (٦٤-٦٧-١٣٦٩هـ) (٤٥-٤٨-١٩٥٠م)، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، (د. ط)، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب: أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم العجمي الشافعي الأزهري (ت ١٠٨٦هـ)، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر- عمان، (د. ت).
- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف-مصر، (د. ت).
- الشافية في علمي التصريف والخط: جمال الدين، عثمان بن عمر الدويني المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب-القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم ٣٧، (د. ط)، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية-لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير-دمشق-بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي الملقب بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام-القاهرة-مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح شافية ابن الحاجب: فخر الدين الجاربردي (القسم الأول من مجموعة الشافية)، تحقيق: عثمان حلمي، عالم الكتب-بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ج ١: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د. ط)، ١٩٩٠م.
- ج ٢: دار الهدى للطباعة والنشر-بيروت-لبنان، ط ٢، ١٩٥٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ) مع شرح شواهد للعالم: عبد الجليل البغدادي صاحب خزنة الأدب (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن-محمد الزفزاف-محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، (د. ط)، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شرأب، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- شرح القصائد السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني (ت ٤٨٦هـ)، تحقيق: بلال الخليلي وأحمد عبد الحميد، دار درة الغواص، ط ٢، ٢٠١٩م.
- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله الجباني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري، جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث-مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- شرح مختصر تصريف العزّي في فن الصرف: سعد الدين بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق: أ. د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية- الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.
- شعر عمرو بن أحمد الباهلي، تحقيق: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٩٧٠م.
- الصاحبى: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى البابي وشركاه-القاهرة، (د. ط)، ١٩٧٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- طبقات فحول الشعراء: أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي بالولاء (ت ٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني-جدة، (د. ط)، (د. ت).

- علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العُكْبَرِيِّ: الأستاذ الدكتور مجيد خير الله الزاملِي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٢م.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي(ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي-د. إبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، القاهرة-بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- الفعل زمانه وأبنيته: الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني- بغداد، (د.ط)، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- في أدلة النحو: دكتورة عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية-القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.
- القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين(ت١٣٧٧هـ)، المطبعة السلفية ومكتبتها لصاحبها محب الدين الخطيب-القاهرة، (د.ط)، ١٣٥٣هـ.
- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشير، الملقب بسيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- كتاب الحروف: أبو نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق - بيروت-لبنان، التوزيع: المكتبة الشرقية-ساحة النجمة-بيروت، (د.ط)، ١٩٨٦م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، ضبطه ورتبه: مصطفى

- حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة-دار الكتاب العربي-بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد العزي(ت١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، (د.ط)، ٢٠٠١م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري(ت٧١١هـ)، دار صادر-بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية-دمشق، ط١، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنى البصري(ت٢٠٩هـ)، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- مجموع أشعار العرب و هو مشتمل على ديواني الأراجيز للعجاج والزفيان، صححها ورتبها: وليم بن الورد البروسي، مباع في خزانة كتب السيد بن الفاضلين روطر وريخرد في مدينة برلين المحمية.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٧-١٩٩٢م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف-الدكتور عبد الحليم

- النجار-الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، (د.ط)، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ضبطه وشرحه: محمد أحمد جاد المولى بك-علي محمد البجاوي-محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث-القاهرة، ط٣، (د.ت).
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات: أبي علي النحوي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، ١٩٨٣م.
- معاني القرآن للفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب-بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني (ت١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى-بيروت، دار إحياء التراث العربي-بيروت، (د.ت)، مكتبة الترقى-دمشق، (١٣٧٦-١٣٨١هـ)-(١٩٥٧-١٩٦١م)، (د.ط).
- معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: د.سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، (د.ط)، ١٩٦١م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال-بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب-بيروت، ط ٣، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- الممتع الكبير في التصريف: أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون-بيروت، (ط ٨، ١٩٩٤م) (ط ١، ١٩٩٦م).
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- المُنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: الأستاذ إبراهيم مصطفى- الأستاذ عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربي، رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، (د. ط)، ١٩٨٠م.

- النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، دار الكتاب العلمية- المطبعة التجارية الكبرى، (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر، (د.ط)، (د.ت).
- الواضح في علوم القرآن: مصطفى ديب البغا- محيي الدين ديب (ت ١٤٤٢هـ)، دار الكلم الطيب/ دار العلوم الإنسانية-دمشق، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الوجيز في علم التجويد: محمود سيبويه البدوي (ت ١٤١٥هـ)، مركز الإسكندرية للكتاب، (د.ط)، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

● ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- أبو علي النحوي صرفياً، عباس نسيم الوائلي، رسالة دكتوراه، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠١م.
- الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجواهري، عبد الرسول سلمان إبراهيم، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦م.
- المباحث الصرفية عند شمس الدين البعلبي (ت ٧٠٩هـ)، زهراء فالح حسن، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، ٢٠٢٥م.

Abstract

This research deals with the study of the footnote of Nasser al-Din al-Laqani on the explanation of al-Taftazani, a study in light of the methodology of the sciences of grammar and morphology. It includes an introduction, a preface, three chapters, a conclusion, and the most important findings of the researcher. The research plan is explained in the introduction, which includes a preface consisting of three parts: first, the definition of Nasser al-Din al-Laqani, his surname, birth, culture, scientific status, and sheikhs; second, the definition of the explanation of *Al-Tasrif Al-'Izzi*; and third, al-Laqani's footnote and its scientific status. As for the second chapter, it deals with the evidences of the craft (linguistic/morphological evidence) according to al-Laqani, which are *al-sama'* (auditory transmission), *al-qiyas* (analogy), and *al-'ilal* (reasons). The third chapter deals with al-Laqani's morphological views and his stance on morphological disagreement, followed by a conclusion and the most important findings of the researcher.

Republic of Iraq

**Ministry of Higher Education and
Scientific Research**

**Wasit University / Faculty of
Education for Humanities/**

Department of Arabic Language



**The Footnote of al-Laqani by Imam Nasser al-Din
Muhammad bin Hasan al-Maliki (873-958 AH) on the
Explanation of Tasrif al-Izzi by Imam Sa'd al-Din
Mas'ud bin Umar al-Taftazani (712-792 AH): A Study in
light of the Methodology**

Presented by the student

Asma Nassif Kamar

**To the Council of the Faculty of Education for
Humanities / Wasit University**

**It is part of the requirements for obtaining a master's
degree in Arabic Language and Literature/Language**

Supervised

**Professor Dr. Majid Khairallah
Al-Zamili**

2026 AD

1447 A.H.